The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Commerce
Master of Development Economics

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير اقتصاديات التنمية

واقع قطاع الصادرات في فلسطين ومعوقات تطوره (1996- 2016)

(دراسة حالة قطاع غزة)

Reality and Obstacles of Export Sector Development in Palestine (1996-2016)

(Case Study: Gaza strip)

إعداد الباحث

أكرم عبد الله محمد قاسم

إشـــراف:

الدكتور/ خليل أحمد النمروطي
الأستاذ المشارك/ قسم الاقتصاد
الجامعة الإسلامية

الدكتور/ سيف الدين يوسف عودة
رئيس قسم السياسة النقدية والأسواق المالية
سلطة النقد الفلسطينية

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

شعبان/ 1439هـ - مايو/2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع قطاع الصادرات في فلسطين ومعوقات تطوره (1996-2016)

(دراسة حالة قطاع غزة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أكرم عبد الله محمد قاسم	اسم الطالب:
Signature:	أكرم قاسم	التوقيع:
Date:		التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref .....
التاريخ 2018/09/19م Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أكرم عبد الله محمد قاسم** لنيل درجة الماجستير في كلية **الاقتصاد والعلوم الإدارية**/ برنامج **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

واقع قطاع الصادرات في فلسطين ومعوقات تطوره (1996-2016)
(دراسة حالة)

Reality and Obstacles of Export Sector Development in Palestine
(1996-2016)
(Case study: Gaza strip)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **السبت 26 شعبان 1439هـ** الموافق **2018/05/12م** الساعة **العاشرة صباحاً**، في قاعة مبنى الكلية اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	**مشرفاً**	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. بدر شحدة حمدان	**مناقشاً خارجياً**	..... Dr. of Economics

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/برنامج اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم العام للنسخة	3106817	اللغة	ع

التاريخ 20/1/9/12

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ أكرم عبد الله حماد

رقم جامعي: 120122556 قسم: اقتصاديات البيئة كلية: الاقتصاد

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

275

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

إدارة المكتبة المركزية

أ. محمود عبد الداعوس

ملخص الدراسة

واقع قطاع الصادرات في فلسطين ومعوقات تطوره (1996- 2016)

(دراسة حالة قطاع غزة)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الصادرات الفلسطينية في ضوء الخطة الاستراتيجية للصادرات الفلسطينية. وتركز الدراسة بشكلٍ خاص على صادرات قطاع غزة، للوقوف على المعوقات والمشكلات التي تواجهها في ضوء الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ سنوات، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على السياسات والإجراءات والآليات المتبعة خلال عملية التصدير من قطاع غزة لإسرائيل أو للعالم الخارجي، أو التسويق في الضفة الغربية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأولية عن طريق استبانة وزعت بأسلوب المقابلة على عينة عشوائية تتكون من (42) مصدر في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية من قطاع غزة يتركز معظمها في ثلاثة قطاعات مهمة استحوذت على 69.1% من حجم العينة وهي الصناعات الغذائية والمشروبات، وصناعات الأقمشة والنسيج، وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين: القسم الأول ويتكون من 5 مجالات: البيانات الشخصية، والتعريف بالشركة، والبيانات الوظيفية، وبيانات الإنتاج وأخيرًا حصة السوق من إجمالي الإنتاج. أما القسم الثاني فقد ركز على دراسة درجة التأثير السلبي لبعض العوامل على الإنتاج والنشاط التصديري.

كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة لاسيما الإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة مثل الاتحاد العام للصناعات والاتحادات التخصصية والغرف التجارية، ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة باعتبارها مشرفة على تنظيم الاجراءات التصديرية من القطاع.

وتوصلت الدراسة الى أن الشركات والمنشآت التصديرية في قطاع غزة تواجه عدة معوقات تحد من قدرتها على النمو والتطور، واهم هذه المعوقات إنقطاع الكهرباء، وارتفاع تكلفة التشغيل نتيجة الثمن الباهظ للبدائل المستخدمة في عملية التشغيل مما يتسبب في ارتفاع قيمة المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، حظر دخول المواد الخام اللازمة، حيث تحظر سلطات الاحتلال دخول حوالي 38.9% من المواد الخام التي يستخدمها المصدرون في انتاجهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن ما يسمى ب (قائمة السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج dual use)، الحروب والاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال، والتي ألحقت أضراراً جسيمة في المصانع والمنشآت واستنزفت قدرة المصدرين وإمكانياتهم المالية وجعلتهم في حالة استنزاف مستمر لإعادة بناء منشآتهم، حيث أن (11.1%) من الشركات والمنشآت التصديرية التي شملتها العينة تعرضت لضرر كلي أثناء الحروب السابقة على قطاع غزة، بينما (37.1%) من الشركات تعرضت لضرر جزئي بليغ، و(51.8%) من الشركات تعرضت لضرر جزئي.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر القطاعات التي تأثرت بسياسات الاحتلال قطاع صناعات الأغذية والمشروبات بنسبة 38.5% من إجمالي الشركات، وأقلها تأثراً قطاع تكنلوجيا المعلومات، والذي يعتبر قطاعاً واعداً في قطاع غزة.

وفي ضوء نتائج الدراسة فقد أوصت بما يلي: ضرورة إيجاد بدائل عملية وفعالة لعملية خروج البضائع عن طريق أخرى غير المعابر مع إسرائيل حيث أن التصدير إلى خارج قطاع غزة كله يتم عبر وكلاء إسرائيليين، بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية، وضرورة العمل على تنشيط الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية والدول الاخرى وذلك لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي.

كما يجب على الحكومة دعم القطاع الخاص وتثقيفه في مجالات التصدير حيث تبين أن هناك جهل كبير من طرف المصدرين حول "استراتيجية تشجيع الصادرات 2014-2018". ومن اهم الأولويات التي يجب العمل عليها حل مشكلة انقطاع الكهرباء وإيجاد بدائل ذات تكلفة منخفضة على المنتجين عبر دعم خارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Reality of Export Sector in Palestine and Obstacles Facing its Development
(A case study: Gaza Strip)

This study aims to explore the reality of Palestinian exports in the light of its exports strategic plan. The study mainly focuses on the exports of the Gaza Strip to find out obstacles and problems the strip faces given the aggravating siege that has been imposed since years. The study also aims to highlight policies, procedures, and methods followed during the exporting process from the Gaza Strip to "Israel" or the outside world including the marketing of its products inside the West Bank.

The study adopted the descriptive analytical approach through gathering data and information from its primary sources using a questionnaire. The questionnaire was distributed through an interview on a sample consisted of (42) exporters in different economical areas in the Gaza strip. Most of these areas are centered on three important sectors that dominated (69.1%) of the sample which are food and beverages industry, textile industry, and information technology sector.

The questionnaire composed of two main parts, the first part included (5) domains which are (personal information, company review, employment data, production data, and market share of the total production). The second part concentrated on investigating the negative effect degree of some factors on production and export activity. The study also depended on the relevant secondary data especially the economical statistics issued by Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), and the Palestinian Trade Center (Pal Trade). This is in addition to other statistics from other relevant institutions including Palestinian Federation of Industries and Specialized Unions, Chambers of Commerce, Ministry of National Economy, and Ministry of Agriculture as the supervising party of organizing the exports procedures from the Gaza Strip.

The study concluded that export corporations and establishments in the Gaza Strip face several obstacles that hinder their ability to grow and develop including the following:

- Electricity failure and the increased operation cost as a result of the expensive prices of the alternatives used in the operation process. This causes an increase in the national product value and the inability to compete within international markets.
- Banning of entering raw materials, as the occupation authorities prohibit the entrance of roughly (38.9%) of raw materials required by exporters for their production under the so-called decree of (the list of dual-use items and equipment's).
- Wars and continuous aggressions by the occupations, which brought severe damages to the factories and establishments and depleted the exporters financial power leading them to a state of a continuous depletion through rebuilding their establishments. In this regard, (11.1%) of exporting corporations and establishments included in the sample encountered a total damage during the previous wars on the Gaza Strip, (37.1%) encountered a partially severe damage, while (51.8%) encountered a partial damage.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- The results also revealed that the most affected sectors by occupation policies was food and beverages industry sector representing (38.5%) of total establishments, and the least affected sector was information technology which is considered a promising sector in the Gaza Strip.

In light of the above results, the study recommends the following:

- It is necessary to find effective alternatives for exporting goods that not include passages with "Israel", as the exporting process to outside the Gaza Strip is entirely conducted by "Israeli" representatives.
- It is important to reconsider the trade agreements, and work on activating the agreements signed by Arab countries and other countries in order to leverage from such agreements and to present opportunity for integrating the Palestinian economy with regional and international arena.
- The government should support and educate the private sector in the exporting field, as it turned out that exporters are ignorant of "export promotion strategy 2014-2018".
- The most pressing priorities that should be managed include resolving electricity failure problem and finding low-cost alternatives for producers through and external support.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

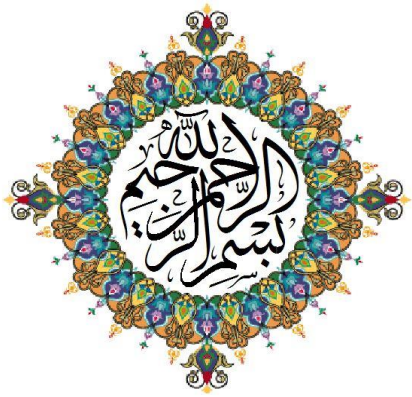

"وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

[الأحقاف: 15]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

قبل أي أحد الى من هم أكرم منا جميعا...

إلى الذين تقدموا الصفوف في الوقت الذي تخلى عنا فيه القريب والبعيد...

وتنكر لحقنا في العودة الجميع...

إلى **شهداء فلسطين العظام عامة... وشهداء مسيرة العودة الكبرى خاصة...**

والله أسأل أن يتقبلهم جميعا.

إلى نبض القلب وهدأة النفس وعنوان العطاء ورمز التضحية والوفاء...

إلى الأحن والأغلى والأجمل من بين النساء...

إلى التي تقاسمت معي ألم السجن وظلم السجان فأبت إلا أن تحمل الجزء الأكبر...

إلى **أمي الحبيبة...**

والتي أسأل الله أن يمد لنا في عمرها لكي نبقى نتلمس رضاها ونحيا تحت قدميها.

إلى الذي غمرنا بحنانه وحفنا برعايته وأعطانا من قلبه ودمه...

إلى الذي غرس فينا حب الأوطان وعلمنا أن حبها من الإيمان...

الى الذي لطالما افتخر بنا ولا زال والأصل أن نكون نحن الذي به يفتخر...

إلى **أبي وسندي وعزوتي شموخي.**

إلى الذين إذا التقيتهم أشتاق إليهم...

الى الذين حبهم يسكن وجداني ودمهم يسري في عروقي...

إلى **أخواتي وإخواني...**

إلى التي جعلها الله مودة وسكينة ورحمة فكانت كما أرادها الله لها أن تكون...

إلى حلمي الجميل الذي أحياه واقعا في كل لحظة...

الى الروح والريحان والمسك في الجنان...

الى وصية الرسول صلى الله عليه وسلم فاظفر بذات الدين...

إلى من تحملت الكثير ليخرج هذا العمل ...

إلى **زوجتي وحبيبتي وهدأتي وسكني.**

إلى راحة الناظر وزينة هذه الدنيا...إلى ربيع قلبي ونور عيني...

إلى الذين دفعوا الفاتورة الأكبر لإتمام هذا العمل...

إلى **أحبابي وأبنائي الحسن وجود وجنة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية ومعلم البشرية المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

قال تعالى: " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

وفي سنن الترمذي قال صلى الله عليه وسلم: **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**

عملا بذلك فإنني أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة والعرفان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص بالشكر والتقدير والعرفان بعد الله تعالى معترفا لأهل الفضل على فضلهم لأستاذي ومشرفي الدكتور **خليل أحمد النمروطي** والدكتور **سيف الدين يوسف عودة** واللذين تفضلا مشكورين بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وأقدر لهما جهدهما وجهادهما معي وبذلهما من أوقاتهم الخاص وتذليل كافة الصعاب فكانا دائمي التوجيه والنصح والإرشاد حتى خرج هذا البحث إلى النور وأصبح كيانا ماديا ملموس.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل:

الدكتور **بدر شحدة حمدان** والدكتور **علاء الدين الرفاتي** اللذين منحاني شرف الموافقة على مناقشة هذا البحث لإثرائه وتدارك ما فيه من عيوب والوقوف على ما فيه من محاسن وذلك بما أنعم الله عليهما من خبرة وتجربة في ميدان البحث العلمي حتى تخرج هذه الرسالة في أفضل حلة.

وأشكر كل من وقف معي وساندني ودعمني، سواء بالكلمة أو النصيحة أو الملاحظة ولا أنسى الزملاء أ. محمود القشاش و أ. إسماعيل العزامي واللذين لم يدخرا جهدا في مدي بالمعلومات والبيانات.

والشكر الخاص جدا لأخي وحبيبي وصديقي **د. إسماعيل عبد الله قاسم** والذي ساندني ودعمني طيلة فترة الدراسة منذ اللحظات الأولى لخروجي من السجن وحتى خرجت هذه الرسالة إلى النور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... ب

Abstract ..... ث

الإهداء ..... خ

الشكر والتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... ذ

فهرس الجداول ..... س

فهرس الأشكال ..... ض

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 2

أولاً: المقدمة 2

ثانياً: مشكلة الدراسة 4

ثالثاً: أهداف الدراسة 5

رابعاً: أهمية الدراسة 5

خامساً: منهجية الدراسة 6

الفصل الثاني: الدراسات السابقة 8

أولاً: المقدمة 8

ثانيا: الدراسات المحلية 8

ثالثا: الدراسات العربية 12

رابعا: الدراسات الأجنبية: 16

خامسا: التعقيب على الدراسات السابقة 17

الفصل الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصادرات والإجراءات اللازمة لعملية التصدير . 20

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للتصدير 20

أولا: مقدمة: 20

ثانيا: الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير: 22

ثالثا: القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية: 24

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

رابعا: الوثائق اللازمة لإتمام اجراءات التصدير 26
خامسا: التعليمات المتعلقة باجراءات التصدير من قطاع غزة وحتى ميناء الاستلام 32
المبحث الثاني: المعابر والإجراءات المطبقة في التصدير من قطاع غزة 35
أولا: مقدمة 35
ثانيا: معابر قطاع غزة 35
ثالثا: الإجراءات الفعلية لعملية الاستيراد والتصدير في قطاع غزة: 39
رابعا: الشروط والإجراءات اللازمة لنقل البضائع من غزة الى الضفة الغربية حتى يناير 2016: ... 40
خامسا: الشروط العامة الإسرائيلية المطلوبة لنقل البضائع: 42
الفصل الرابع: واقع قطاع الصادرات في فلسطين 45
المبحث الأول: تطور الصادرات وأهميتها النسبية في الاقتصاد الفلسطيني 45
أولا: مقدمة: 45
ثانيا: واقع الاقتصاد الفلسطيني: 46
ثالثا: واقع الصادرات الفلسطينية 51
1.معدل النمو في الصادرات 51
2.تركيب الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها 53
3. الصادرات والواردات حسب المناطق الجغرافية 54
4. السلع الأكثر تصديرا للعام 2016م 57
المبحث الثاني: واقع صادرات قطاع غزة 58
أولاً: هيكل صادرات قطاع غزة 58
ثانياً: الصادرات الزراعية من قطاع غزة 60
الفصل الخامس: إجراءات ومنهجية الدراسة 67
أولا: مقدمة 67
ثانيا: منهج الدراسة 67
ثالثا: أداة الدراسة 68
رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة 68
خامساً: أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية 71
أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة: 71
ثانياً: تحليل النتائج: 73
1.تحليل نتائج القسم الأول 73
2.تحليل نتائج القسم الثاني 84
ملخص النتائج والتوصيات 96
أولا نتائج الجانب النظري: 96
ثانيا: نتائج الجانب التحليلي: 97
التوصيات 99
المصادر والمراجع 102
أولا: المراجع العربية 102
ثانياً: المراجع الأجنبية 104

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

جدول (1.1): ترتيب فلسطين بين البلدان الـ 189 التي يتم تنصيفها في تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال Doing Business" للعام 2016م. 4

ويتضح من خلال الشكل (3.1) أن قطاع غزة يحيط به سبعة معابر وهي على النحو التالي: 35

جدول (3.1): يوضح معابر قطاع غزة 36

جدول (4.1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1995–2016م بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015م (القيمة بالمليون دولار أمريكي) 47

جدول (4.2): الناتج المحلي الإجمالي بحسب طريقة الإنفاق (2016م) (القيمة بالمليون دولار أمريكي) 50

جدول (4.3): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP والصادرات بشكل عام والصادرات السلعية بشكل خاص بالأسعار الثابتة للسنوات 1995 –2016م سنة الأساس 2015م (القيمة بالمليون دولار أمريكي) 52

جدول (4.4) متوسط هيكل الصادرات حسب السلع المصدرة (للفترة 1996–2016م) وذلك حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد SITC 54

جدول (4.5): متوسط قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية خلال الفترة 1996–2016م 55

جدول (4.6): قيمة الواردات والصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول، 2015، 2016م 56

جدول (4.8): التجارة السلعية لقطاع غزة للعام 2016م 58

جدول (4.9): يوضح التوزيع الجغرافي لحركة التجارة السلعية الخارجة من قطاع غزة للعام 2016م59

جدول (4.10): الصادرات الزراعية من قطاع غزة إلى العالم الخارجي من عام 2005–2016 ... 61

جدول (4.11): حجم الصادرات الزراعية من قطاع غزة لمختلف الجهات خلال الفترة (2000–2016) 62

جدول (4.12): كمية صادرات غزة الزراعية لعام 2016 حسب الجهة المصدر لها 63

جدول (4.13): قيمة صادرات غزة الزراعية لعام 2016 حسب الجهة المصدر لها 64

جدول (4.14): قيمة الصادرات الكلية من قطاع غزة حسب الجهة للعام 2016 65

جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير الجنس 71

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير العمر 71
جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير المؤهل العلمي 72
جدول (5.4): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير رأس مال الشركة 72
جدول (5.5) توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير المعبر المستخدم في عملية التصدير 73
جدول (5.6): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير نوع الشركة 73
جدول (5.7): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير القطاع الاقتصادي 74
جدول (5.8): توزيع عينة الدراسة بناءً على امتلاك الشركة لشهادة الايزو 75
جدول (5.9): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير طرق البيع 75
جدول (5.10): توزيع عينة الدراسة بناءً على طبيعة مكان تواجد المنشأة 76
جدول (5.11): توزيع عينة الدراسة بناءً على تعرضها للضرر أثناء الحروب السابقة 76
جدول (5.12): توزيع عينة الدراسة بناء نوع الضرر 77
جدول (5.13): توزيع الموظفين العاملين بالشركات حسب الجنس 77
جدول (5.14): توزيع فترت العمل للعاملين بالشركات 78
جدول (5.15): متوسطات فئات الأجور للعاملين بالشركات شهرياً 78
جدول (5.16): توزيع العاملين بالشركات بناء على نظام الدفع 79
جدول (5.17): توزيع عينة الدراسة بناءً على مصدر المواد الخام 79
جدول (5.18): هل هناك مواد الخام يفرض عليها الاحتلال قيود أمنية 79
جدول (5.19): متوسط قيمة الفواتير الشهرية للكهرباء والماء بالشيكل 81
جدول (5.20): توزيع عينة الدراسة بناء طبيعة التكنولوجيا المستخدمة 81
جدول (5.21): توزيع عينة الدراسة بناءً على حصة السوق من إجمالي إنتاج الشركات 82
جدول (5.22): يمثل نسبة تكلفة النقل وقيمة التالف من قيمة البضاعة المصدرة ومتوسط المدة الزمنية للتصدير 83
جدول (5.23): توزيع عينة الدراسة بناء على تلقيهم مساعدات خارجية 83
جدول (5.24): مصدر الدعم الخارجي للشركات التي تلقت مساعدات خارجية 84
جدول (5.25): القسم الثاني من الاستبانة عبارة عن أبرز المعوقات 84
جدول (5.26): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب الاجراءات الحكومية 87
جدول (5.27): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالظروف المحلية 88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.28): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالظروف الداخلية للمنشأة 89
جدول (5.29): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بسياسات الاحتلال 90
جدول (5.30): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب دور الجمعيات والاتحادات 91
جدول (5.31): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالتمويل المصرفي 92
جدول (5.32): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالمقاييس الأوروبية 93
جدول (5.33): نسبة تأثر كل قطاع حسب العوامل 94
جدول (5.34): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب المواد الخام المحظور دخولها 95

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

شكل (3.1): يوضح المنافذ والمعابر البرية السبعة لقطاع غزة المصدر التقرير السنوي للمعابر 2015م (التجارة والمعابر) وزارة الاقتصاد الوطني 35
شكل (3.2): يوضح الإجراءات الفعلية لعملية الاستيراد 40
شكل (3.3): الإجراءات الفعلية لعملية التصدير من قطاع غزة 42
شكل (3.4): مخطط يوضح آلية نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية 43
شكل (4.1): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP بالأسعار الثابتة للسنوات 1996 – 2016م سنة الأساس 2015م 48
شكل (4.2): الناتج المحلي الإجمالي بحسب طريقة الإنتاج 2016. 51
شكل (4.3): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP والصادرات بشكل عام والصادرات السلعية بالأسعار الثابتة للسنوات 1996 –2015 53
شكل (4.4): هيكل الصادرات حسب السلع (متوسط السنوات 1996–2016م) 54
شكل (4.5): متوسط قيمة الصادرات والواردات للسنوات 1996–2016 حسب المناطق الجغرافية. 56
شكل (4.6): قيمة الصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول 2015 57
شكل (4.7): إجمالي قيمة أعلى عشرة سلع يتم تصديرها من فلسطين للعام 2016. 57
شكل (4.8): التوزيع السلعي لقيمة البضائع الصادرة من قطاع غزة / بالمليون دولار 59
شكل (4.9): توزيع السلع الصادرة للضفة الغربية ولإسرائيل وأوروبا/مليون دولار 60
شكل (4.10): الصادرات الزراعية لقطاع غزة مع جميع الجهات من عام 2005–2016م..... 61
شكل (4.11): قيمة ونوع صادرات قطاع غزة الزراعية حسب الجهة المصدر لها لعام 2016..... 65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة المحكمين 106
الملحق رقم (2): صحيفة استبيان 107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

يعتبر قطاع الصادرات محوراً استراتيجياً وأولوية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في فلسطين، وتظهر هذه الأهمية في التركيز الكبير من قبل الحكومة الفلسطينية على النهوض بقطاع الصادرات، وقد انعكس هذا الاهتمام في إصدار أول استراتيجية وطنية لتشجيع الصادرات للفترة (2014م-2018م)، وتشكيل المجلس الفلسطيني للصادرات، بهدف دعم وتعزيز قطاع التصدير باعتباره قطاعا هاما لتنشيط الطلب وتعزيز النمو في الاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية لقطاع الصادرات في دعم اقتصاد دولة فلسطين إلا أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه العديد من القيود الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، التي تحول دون انطلاق إمكاناته وتحد من قدراته، وبخاصة ما يتعلق منها تجاه الوصول إلى اسواق التصدير، وتحرم المنتجين الفلسطينيين من إنتاج سلع تصديرية ذات قيمة مضافة عالية، الامر الذي أرغم القطاع الخاص الفلسطيني على العمل في دائرة تلبية احتياجات السوق المحلية.

ولعل تكاليف التصدير أحد أبرز المعوقات التي تحتل أهمية خاصة في الاقتصاد الفلسطيني باعتبارها أحد المعوقات الهامة التي تواجه الصادرات الفلسطينية، وتخفض من درجة تنافسيتها، بسبب اجراءات الاحتلال الاسرائيلي لاسيما في قطاع غزة، نتيجة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر الدولية لفلسطين، وفرض الشروط والمواصفات الإسرائيلية للتصدير. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتلف بعض الصادرات في بعض الأحيان بسبب الإجراءات الأمنية وتعدد عمليات التفريغ والشحن، لاسيما في ضوء استخدام نظام Back-to-Back في عمليات التفريغ وإعادة الشحن في معبر كرم أبو سالم، وهو المعبر الوحيد لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة، علماً بأنه غير مجهز ببنية تحتية ملائمة للصادرات، علاوةً على طول المدة الزمنية لإجراءات التخليص في المعابر.

ومن الناحية النظرية، هناك العديد من العوامل الأساسية المحددة لوسيلة نقل السلعة المصدرة وتكلفتها المؤثرة منها: المسافة، وطبيعة السلع من حيث الوزن والشكل والهيكل والحجم والقدرة على التحمل، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين تكلفة النقل وقيمة السلعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسب مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد، 2014"، فإن قطاع التجارة الفلسطيني بشكل عام لاسيما فيما يتعلق بالصادرات يواجه العديد من الصعوبات والفجوات في مجال الخدمات المالية والتأمين، وأنشطة الترويج والعلامات التجارية، والتداخل والتكرار في مهام الوزارات ومؤسسات دعم التجارة، والمؤسسات الداعمة الأخرى بصورة روتينية إلى خلق المزيد من الارتباك والتأخير وتفاقم الصعوبات الناجمة عن إجراءات التخليص البطيئة عبر المعابر الحدودية والتي تحد من الوصول إلى الأسواق الدولية بكفاءة وفعالية، وتسهم في تدهور جودة السلع بالإضافة إلى عدم قدرة الشركات الفلسطينية على تنويع أسواق التصدير، وذلك على الرغم من العدد العالي نسبياً من الأسواق المتاحة لها من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، التي وقعتها دولة فلسطين مع عديد من الأطراف الإقليمية والدولية.

وقد أدى ذلك، إلى التركيز على سوق واحدة، الأمر الذي جعل دولة فلسطين تظهر على أنها ذات اقتصاد مغلق، فيما لو تم إلغاء قيمة وحجم معاملاتها التجارية من (صادرات وواردات سلعية) مع إسرائيل من إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الفلسطيني. كما أدت البيئة التجارية الصعبة، إلى تزايد مستويات الفقر والاعتماد على المساعدات الدولية، وكلاهما يمنع النمو الاقتصادي الوطني ويحد من درجة الاعتماد على الذات.

إن تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصادرات من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية لتكون قادرة على المنافسة محلياً ودولياً وتقليل الاعتماد على سوق واحد يعتبر جزء لا يتجزأ من لبنات بناء الدولة والاستقلال السياسي والاقتصادي. ونجاح ذلك يستلزم بالضرورة إزالة كافة العقبات والمعيقات أمام قطاع التجارة الفلسطيني لاسيما الصادرات، خاصةً ما يتعلق بالمعابر الدولية للسلطة الفلسطينية، من أجل تعزيز دور قطاع التصدير كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على قطاع الصادرات الفلسطيني، وتشخيص أهم المعوقات التي تواجهه، سواء كانت معوقات ناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي، أم معوقات داخلية مرتبطة بالسياسات الحكومية والتشريعات والقوانين ذات العلاقة، بالإضافة إلى تلك المعوقات الناجمة عن الانقسام الداخلي. وتركز الدراسة على دراسة حالة قطاع غزة، نظراً للظروف الخاصة بالقطاع وأهمها الحصار الاسرائيلي والانقسام الداخلي، وطبيعة الهيكل الانتاجي، الأمر الذي يستلزم دراسة كافة الظروف المحيطة بقطاع الصادرات في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مشكلة الدراسة

يأتي الاهتمام الحكومي والمؤسسات الأخرى مثل مركز التجارة الفلسطيني بال تريد المهتمة بتطوير قطاع التجارة الفلسطيني، في ضوء بيئة الأعمال الصعبة التي تتميز بثقل الإجراءات الإدارية، والخدمات اللوجستية التجارية الصعبة للصادرات والواردات، وبتعقيدات النظم الادارية والتسويقية المختلفة وهذا ما يؤكده الأداء المتدهور لبيئة الاعمال الفلسطينية في مؤشرات البنك الدولي الواردة في تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال Doing Business" للعام 2016م، الصادر عن البنك الدولي، والجدول التالي يوضح ترتيب فلسطين بين البلدان الـ 189 التي يتم تنصيفها في هذا التقرير:

جدول (1.1): ترتيب فلسطين بين البلدان الـ 189 التي يتم تنصيفها في تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال Doing Business" للعام 2016م.

المجالات	DB 2016م	DB 2015م	المجالات	DB 2016م	DB 2015م
بدء النشاط التجاري	170	159	حماية المستثمرين الأقلية	144	143
استخراج تراخيص البناء	162	168	دفع الضرائب	56	52
الحصول على الكهرباء	75	81	التجارة عبر الحدود	84	84
تسجيل الملكية	95	93	إنفاذ العقود	90	90
الحصول على الائتمان	109	118	تسوية حالات الاعسار	189	189

المصدر: (البنك الدولي، 2016م).

حيث جاء تراجع ترتيب فلسطين بشكلٍ عام الى المرتبة 129 عام 2016 مقارنةً بترتيبها في تقرير 2015 والبالغ 127. ان هذا الوضع يستلزم البحث في طبيعة وماهية وحجم المعوقات التي تواجه القطاع التجاري الفلسطيني لاسيما قطاع الصادرات، لأن تحديد هذه المعوقات يعتبر محدداً رئيسياً لنجاح الجهود والخطط الاستراتيجية لدعم الصادرات الفلسطينية، الامر الذي من شأنه تقليل العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بدوره سيترك العديد من الآثار الإيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

بناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تأتي لتركز على المعوقات المختلفة التي تواجه الصادرات الفلسطينية لاسيما من قطاع غزة، نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها قطاع غزة في ضوء الحصار المشدد، والآثار الناجمة عن الانقسام الداخلي. وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما هي طبيعة وحجم المعوقات التي تواجه الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. الوقوف على واقع قطاع التصدير في فلسطين.
2. القاء الضوء على السياسات والإجراءات والآليات المتبعة في التصدير من قطاع غزة، وتحليل مدى ملاءمتها لتشجيع الصادرات الفلسطينية في ضوء الخطة الاستراتيجية للصادرات الفلسطينية.
3. تحديد معوقات ومشكلات التصدير في قطاع غزة.
4. وضع توصيات عملية لدعم الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة ورفع درجة تنافسيتها.

رابعاً: أهمية الدراسة

يعتبر تسهيل وتشجيع التجارة الفلسطينية عنصراً حاسماً في عملية بناء الدولة الفلسطينية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بالرغم من القيود الإسرائيلية المستمرة وغياب اليقين السياسي، اذ يظل تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات الفلسطينية ذو تأثير فوري على الاقتصاد الفلسطيني حيث يساعد هذا الاقتصاد على تحقيق النمو.

كما يعتبر قطاع الصادرات بشكل خاص جزءاً عضوياً من الهيكل الاقتصادي للدولة، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية وهو جزء لا يتجزأ من التجارة الخارجية. كما ويساهم قطاع الصادرات في التركيم الرأسمالي من خلال تصدير المنتجات والتي تؤثر على النمو الاقتصادي.

وبالتالي فان أهمية الدراسة تنبع من:

1. تركيزها على قطاع الصادرات الفلسطينية والعقبات التي يواجهها المصدرون الفلسطينيون خصوصا في قطاع غزة حيث يقع الاقتصاد الفلسطيني جغرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالنسبة للأخير، فقد أصبح يعمل كجيب معزول بسبب الحصار العسكري والاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل.

وبالتالي من الاهمية بمكان تحديد مختلف المعيقات التي تواجه المصدرون في قطاع غزة، اذ ان تحديد هذه المعوقات يسهم في دعم متخذي القرار الاقتصادي والسياسي في وضع اليات وسياسات تتناسب مع الظروف القائمة بما يضمن من دعم صمود القطاع التصديري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة التي تركز على تحديد وتحليل طبيعة وحجم المعوقات التي تواجهها الصادرات الفلسطينية، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر الأولية عن طريق استبانة على شكل مقابلة وزعت على المصدرين من قطاع غزة، وأيضا جمع البيانات من المصادر الثانوية لاسيما الإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة مثل الاتحاد العام للصناعات والاتحادات التخصصية والغرف التجارية، ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة باعتبارها مشرفة على تنظيم الاجراءات التصديرية من القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

❖ أولاً: المقدمة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مشكلة الدراسة، لذلك يتناول هذا الفصل بعض الدراسات التي ركزت على الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي. بالإضافة للدراسات المتعلقة بمعوقات الصادرات في الدول، حيث ركزت النظريات الاقتصادية على دور الصادرات في عملية النمو الاقتصادي. إن الدراسات السابقة التي تناولت دراسة الصادرات متعددة ومتنوعة في الدول المتقدمة.

إلا أنها تعتبر نادرة خاصة التي تحدثت عن معوقات الصادرات لذلك قام الباحث باللجوء إلى العديد من الدراسات التي عالجت الموضوع من جزئيات وزوايا مختلفة، فمثلاً نجد بعض الدراسات ركزت على واقع التجارة الخارجية وأخرى على المعوقات وأخرى على التطور.... إلخ

ولذلك قام الباحث بعملية التحوط العلمي (الإلمام بالموضوع من زواياه المختلفة) ومن هنا تم اختيار المجموعة التالية من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية وهي على النحو التالي:

❖ ثانياً: الدراسات المحلية

1. **(الداية وتنيرة،2016م): التجارة الخارجية في قطاع غزة: أهمية – معوقات– واقع– مقترحات وعلاج**

القت الدراسة الضوء على مساهمة القطاع التجاري في إجمالي الناتج المحلي وفي التشغيل في قطاع غزة، كما ركزت الدراسة على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية، وأهم معوقات تنمية القطاع التجاري خلال عام 2015م. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن العوائق والقيود الإسرائيلية العائق الأكبر والأهم الذي يدمر الاقتصاد الفلسطيني وخاصة القطاع التجاري، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للأنشطة التجارية في قطاع غزة.

2. **(القيسي، 2016م): تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية"2000م–2004م"**

تعرفت على واقع أداء الصادرات في الأراضي الفلسطينية باستخدام عينة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية ورسم السياسات المناسبة التي تعزز دور الصادرات الفلسطينية كذلك هدفت الدراسة إلى رسم السياسات المناسبة التي تعزز دور الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتزيد من قدرتها التنافسية، وبلورة سياسة تجارية تعمل على اندماج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي، وتقليل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. واستخدمت الباحثة المنهجين: التحليلي الوصفي لكونه يتناسب مع هذه الظاهرة، والتحليل الكمي للتأكد من صحة الفرضيات وذلك باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010 وبرنامج SPSS.

وقد أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية: أن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، وأن تجارة السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، وأن الصادرات الفلسطينية تركزت مع شريك قسري رئيس وهو "إسرائيل،" كما يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

3. (حلس، 2016م): فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها.

حللت الدراسة تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني وبيان حجم فجوة التجارة الخارجية واستخدم الباحث المنهجين: الوصفي لتحليل تطور قطاع التجارة الخارجية والمتغيرات المؤثرة فيه والتي يؤثر فيها، والمنهج الكمي في بناء نموذجيين قياسيين لبيان دور مصادر التمويل المختلفة في تمويل الفجوة والتأثير على حجمها. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها: عدم مقدرة المصادر المحلية تمويل فجوة التجارة الخارجية، وأن السياسات التجارية الفلسطينية ساهمت في زيادة الفجوة لاعتمادها على الواردات مصدراً رئيسياً في تمويل الموازنة العامة، وتمويل هذه الفجوة يتم من خلال المنح والمساعدات. أما التحليل القياسي بين ان: الاستثمار الاجنبي والمعونات الخارجية ذو تأثير ايجابي في تمويل الفجوة، وان الدين العام والاوضاع السياسية تأثيرهما سلبي عليها، كما تبين ان فجوة التجارة الخارجية ذات تأثير معنوي سلبي على الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي حيث بلغت مرونته 0.955 بسبب تراكم المديونية وتراجع الناتج.

4. (العبادلة، 2015م): محددات تدفق التجارة لفلسطين "نموذج الجاذبية 1995-2013م"

هدفت الدراسة الى اختبار محددات جاذبية التجارة الخارجية الفلسطينية "الصادرات والواردات " تجاه عينة من الدول (الاحتلال الاسرائيلي، مصر، الاردن، تركيا، المانيا) للتعرف على واقع التبادل التجاري لفلسطين مع العالم وتحديد العوامل التي من شأنها المساعدة في الوصول الى صيغة للتبادل التجاري الخارجي التي تمكن من العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية والحد من الفجوة بين الصادرات والواردات والخروج من حالة التبعية الاقتصادية. واستخدم الباحث منهج التحليل الكمي باستخدام بيانات مقطعية عبر الزمن لدول العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. (الأسطل، 2014م): التجارة الخارجية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي والتعرف على السياسات الاقتصادية الاسرائيلية وانعكاسها على التبادل التجاري، والمشكلات التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية، بالإضافة إلى تحديد السياسات والعوامل التي تقف وراء تدفق السلع والخدمات بين فلسطين والعالم الخارجي. استخدمت الباحثة المنهجين: التحليلي الوصفي والمنهج القياسي لاستقصاء أثر نمو التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2012م). وتوصلت الدراسة إلى تسجيل عجز مستمر ومتواصل في الميزان التجاري طول الفترة (1994-2012م) وصل عام 2012م إلى ما نسبته 44% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لان الصادرات لا تغطي 20% من الواردات بينما بلغت نسبة الواردات من الناتج المحلي 60% كما أظهرت الدراسة العملية القياسية وجود أثر محدود للنمو في التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية من خلال مؤشر النشاط الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي.

6. (أبو عيدة، 2013م): أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي (1994-2011م)

ألقت الدراسة نظرة على أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني.

واستخدمت الدراسة النموذج القياسي الذي اعتمدت عليه دراسات عدة لإثبات أن للصادرات أثراً هاماً في النمو الاقتصادي، وهذا النموذج هو دالة الإنتاج مع إدخال متغير الصادرات كأحد عناصر الإنتاج لإثبات أثر الصادرات على النمو الاقتصادي:

$$Y = f(K, L, X)$$

وبينت النتائج أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن نمو الصادرات بمعدل 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.40%.

7. (أبو عيدة، 2012م): الدخول الى الأسواق الخارجية العقبات والموانع دراسة ميدانية من وجهة نظر المصدرين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات والموانع التي تقف أمام دخول المصدر الفلسطيني إلى الأسواق الخارجية، وشملت الجوانب التي تمثل أهم العقبات التي تقف أمام الدخول إلى الأسواق الخارجية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد نتائج الدراسة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة الى أن العقبات والموانع التي تواجه المنتج والتاجر في الدخول إلى الأسواق الخارجية وتسويق المنتجات في الخارج تكمن العقبات الخاصة بالهدف من الدخول إلى مثل هذه الأسواق ومنها: المشاكل الناتجة عن الوضع السياسي القائم ومعيقات تعود الى المنافسة والقدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني في الأسواق الخارجية، كما أن هناك عوائق تنتج عن سوء توقعات الدخول إلى مثل هذه الأسواق وعدم دراسة وتحليل حاجات ورغبات المستهلك الأجنبي وذوقه بالإضافة الى عوائق تخص المزيج التسويقي للمنتج التسويقي للمنتج الفلسطيني. كل هذه المشاكل تشكل مع بعضها البعض جبهة من العقبات والموانع التي تعترض الدخول الى الأسواق الخارجية.

8. **(سرداح، 2012م): الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التكامل الاقليمي.**

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار لإقامة علاقة اقتصادية سوية للنهوض في واقع الاقتصاد الفلسطيني والاستفادة من العمق العربي في تطبيق خيار تكامل اقتصادي مناسب للوضع الفلسطيني بهدف تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية مع اسرائيل.

استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجداول والأرقام لبيان أهمية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار. وتوصلت الدراسة إلى وجود خلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وارتفاع نسبة الفقر والبطالة نتيجة للانقسام الفلسطيني ويضاف الى ذلك التقصير والعجز من صانعي القرار في اصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية.

وأن أي علاقة اقتصادية مستقبليه مع دول الجوار من خلال تطبيق شكل من أشكال التكامل كمنطقة تجارة حرة لن يكن فعالا الا في حال تغير موازين القوى في المنطقة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

9. **(أبو جامع،2005م): أداء التجارة الخارجية الفلسطينية المنظورة مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة "1968-2000م"**

قيمت الدراسة أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية ومقارنتها مع كل من مصر والأردن وسوريا خلال 1968-2000م، واعتمدت الدراسة على بيانات البانل بإجراء التأثيرات الثابتة لمعرفة التفاوت في الأداء بين التجارة الفلسطينية والتجارة الخارجية السلعية لكل من (مصر، الأردن، سوريا). وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: انخفاض معنوي في الصادرات الفلسطينية، بسبب تأثير التكامل الاقتصادي الاجباري مع إسرائيل، وكان تأثير الاستثمارات الكلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هامشياً في الحالة الفلسطينية، وكان له تأثير معنوي على معدل التبادل التجاري في كل من مصر وسوريا.

❖ **ثالثاً: الدراسات العربية**

1. **(دحو، 2016م): التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية القطاع الزراعي في الجزائر وما يملكه من إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلال وتطوير طرق ووسائل الانتاج التي تساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي. وتوصلت الدراسة الى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام (PIB) كما يساهم في تشغيل ما نسبته 25% من اليد العاملة النشيطة إضافة إلى تقديم منتجات تستخدم كمدخلات في العملية الانتاجية الصناعية

2. **(مهنى،2016م): العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010م.**

حللت الدراسة واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1980–2010م، مع تسليط الضوء على ما آلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع عام 2011م، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نورد منها: اعتماد قطاع التصدير على النفط فقط، مع انخفاض مساهمة التصدير الغير نفطي في الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ارتفاع صادرات النفط، كما توصلت الدراسة إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية.

3. **(عبد الحميد، 2013م): دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر.**

وضحت الدراسة دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1989–2010م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي وذلك من خلال استخدام الانحدار المتعدد واعتبرت الدراسة المتغير التابع هو تحرير التجارة الخارجية، مع عدد من المتغيرات المستقلة (سعر الصرف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر)، بالإضافة لذلك اعتمدت أيضاً الدراسة على الاستبانة وكان مجتمع الدراسة من 13 مؤسسة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها:

مساهمة سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق زيادة الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية.

4. (رهبان، 2013م): الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها

حللت الدراسة العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية، وتحليل واقع التجارة الخارجية السورية، وتحديد الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.

استخدم الباحث المنهج الكمي لتحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية السورية، وأظهر تحليل مؤشر التركيب السلعي التركز الشديد في كل من الصادرات والواردات حيث تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات وترتفع نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات، وظهر أيضاً التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات حيث تتوجه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول العربية، والواردات تأتي من الدول الأوربية.

5. (نورين،2010م): أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999-2008م.

ركزت الدراسة على واقع الاقتصاد السوداني قبل إنتاج وتصدير النفط والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، ومن ثم تناولت الدراسة إنتاج النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الكلي وتقدير أثر تصدير البترول على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات وسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف خلال الفترة الزمنية 1999-2008م، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

أن إيرادات البترول في السودان بلغت 62.9% كنسبة من الايرادات الكلية خلال عام 2008م، كما بلغت نسبة الصادرات البترولية حوالي 95% من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي 19%. كما توصلت الدراسة إلى أن استخراج البترول في السودان ساهم في انخفاض معدلات التضخم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. **(احمد، 2007م): دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005م.**

درست واقع التجارة الخارجية السورية، ودورها في خلق الروابط الإيجابية بين قطاعات الاقتصاد السوري، وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والسكاني في سورية، وتحديد أهم المعوقات التي يواجهها قطاع التجارة الخارجية السورية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وأسلوب التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن التجارة الخارجية السورية تميزت بتركز سلعي في جانب الصادرات "سلع أولية زراعية او استخراجية"، يناظره تركيز سلعي في جانب المستوردات "الاستهلاكية والاستثمارية"، وهذا جعل الاقتصاد الداخلي تابعاً للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالعرض والطلب من هذه السلع.

7. **(المحجوبي،2006م): الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي.**

ألقت الدراسة الضوء على واقع الصادرات الليبية من خلال دراسة معدلات الانفتاح والانكشاف للاقتصاد، والتركيب السلعي للصادرات الليبية، بالإضافة للتعرف على معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: اعتماد القطاع التصديري على سلعة واحدة، وأن أغلب الصادرات غير النفطية هي في شكل صفقات تجارية تتم في إطار المقايضة دون مراعاة أساس للتكلفة.

8. **(العبدلي، 2005م): تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية**

قدرت الدراسة أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي. خلال الفترة الزمنية 1960-2001م، واستخدم الباحث النموذج القياسي الذي تضمن ثلاث متغيرات: الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ممثلا للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيريين هما: الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي. كما اتبعت الدراسة منهجين في التقدير: الأول التقدير الفردي لكل دولة أما الثاني فقد اتبع الباحث طريقة التقدير الجمعي أو المدمج على (21) دولة إسلامية. توصلت الدراسة الى معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمتغيرين للنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية بالرغم من أن مرونة كل متغير كانت أقل من الواحد. ومع استخدام المتغيرات الصورية اتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الاسلامية (البترولية، والأقل دخلاً، ومتوسطة الدخل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القاطع والميول الجزئية. ففي مجموعة الدول البترولية ظهرت الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

9. (السواعي،2003م)، بعنوان: محددات التجارة الخارجية الاردنية.

تناولت الدراسة محددات التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة 1973 –2000م، من خلال تقدير دالتي الصادرات والواردات على المستويين الكلي والجزئي، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: بلغت مرونة الصادرات الوطنية السعرية (–0.66)، كما بلغت مرونة المستوردات الكلية (–0.38)

10. (الحموري وخصاونة، 2001م): الأداء التصديري الأردني وأثره على النمو الاقتصادي (1972–1996م)

تعرفت الدراسة على مدى فعالية تبني سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي، و على مدى أهمية توافر مستوى معين من التغير الهيكلي والتنمية الاقتصادية من خلال مدي مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج القومي الإجمالي، ومدى مساهمة عمال الصناعة التخويلية في إجمالي القوى العالمية في الاقتصاد خلال الفترة 1972–1996، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج نورد منها: كان معامل الصادرات غير دال إحصائياً وإشارته سالبة، مما يعني أن أثره محايد في معدل النمو الاقتصادي. وأعزت الدراسة ذلك إلى أن معظم صادرات الاردن من المواد الخام. كما تبين أن لنمو قطاع الصناعة التحويلية لها أثر واضح وهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

11. (بامخرمة وآخرون، 1994م): محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية

ركزت الدراسة على قياس حجم نمو صادرات القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وتحليل العوامل المؤثرة ي حجم نمو الصادرات الصناعية، واستخدمت الدراسة النماذج القياسية من أجل تقدير حجم تأثير المحددات، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: شكلت الأسعار النسبية للصادرات الصناعية السعودية العامل الرئيسي والمشترك بين كل الصناعات في التأثير على حجم الصادرات، وجاء العمر الزمني في المرتبة الثانية في التأثير على حجم الصادرات السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **رابعاً: الدراسات الأجنبية:**

1. **(Zaheer & others, 2014) :Impact of Exports Imports on GDP Growth Rate, in Pakistan Time Series Data from 2000-2010.**

هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الواردات والصادرات على إجمالي الناتج المحلي في الباكستان، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 2000م–2010م، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الصادرات والواردات مع إجمالي الناتج المحلي في الباكستان خلال الفترة الزمنية 2000م–2010م. وبلغ معامل انحدار الصادرات (0.22) وكان دال إحصائياً، كما بلغ معامل انحدار الواردات (0.73).

2. **(Mitra, Khan, 2014): Impact of Trade Openness, FDI Inflows and Total Exports on Economic Growth of India: An Econometrics Approach.**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر ومعنوية كل من الانفتاح الاقتصادي ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة الزمنية 1975–2012م، واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لغرانجر، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها:

إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كان ذات دلالة إحصائية ولكن تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي، أما الصادرات والواردات كان لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند إلا أن تأثيرهما لم يكن معنوياً

3. **(Alavinasab, 2013) :Exports and Economic Growth: Evidence from Iran**

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة الزمنية 1976–2010م، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)، وبحثت الدراسة استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة، بالإضافة لاختبار التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة موجبة بين الصادرات والتضخم وسعر الصرف الحقيقي مع النمو الاقتصادي في إيران.

4. **(Ozurumba & Ezeji Chigbu, 2013) :Non-Oil Export Financing and Nigeria's Economic Growth**

هدفت الدراسة إلى قياس دور الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية 1984–2009م، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجملة من النتائج منها: أن الإئتمانات المصرفية للزراعة والغابات والتعدين والبناء وأسعار الصرف الفعلية الاسمية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في نيجيريا في حين أثرت المصارف على الصادرات السلعية والاستيراد والتجارة المحلية والمرافق العامة والخدمات تأثيرا إيجابيا كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزراعة والغابات والمرافق العامة والخدمات.

لقد هدف الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

1- بيان المنهجية المستخدمة في دراسة محددات الصادرات ومعوقاتها، ومعرفة المنهج المستخدم في معرفة دور الصادرات في النمو الاقتصادي ومعرفة المعوقات.
2- الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد المنهج المناسب لتحليل ومعرفة معوقات الصادرات في فلسطين بالإضافة لمعرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3- تحديد المعوقات التي تعيق تعزيز الصادرات وتحسين ادائها وتأثيرها على الناتج المحلي.
4- إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة خاصة تلك المشابهة أو القريبة من طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

❖ خامساً: التعقيب على الدراسات السابقة

اتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن هناك العديد من المتغيرات المؤثرة في الصادرات وعلة القدرة التنافسية للصادرات، وهذا يشير إلى أهمية دراسة مثل هذه المتغيرات وبما يتناسب مع طبيعة وخصوصية الاقتصاد المدروس. وقد اعتمدت بعض الدراسات المحلية التي تناولت الصادرات، على التحليل القياسي، والبعض الآخر اعتمد على التحليل الوصفي في معرفة دور الصادرات ومعوقاتها في الاقتصاد.

1. أوجه التشابه مع الدراسة الحالية

- وكان هناك بعض التشابهات لهذه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال دراسة الإطار النظري للتجارة الخارجية والمتمثل بأهميتها وأسباب وجودها، أيضا كان هناك بعض التشابهات من خلال الوقوف على واقع الاقتصاد الفلسطيني وهيكل الصادرات.
- وتقاطعت هذه الدراسة مع سرداح 2012، في أن الخلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية ناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، وان انهاء الاحتلال الإسرائيلي هو المقدمة لتطبيق التكامل الاقتصادي وتشكيل منطقة تجارة حرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما وتشابهت مع دراسة الداية وتنيره 2016، في أن العوائق والقيود الإسرائيلية هي العائق الأكبر والأهم الذي يدمر الاقتصاد الفلسطيني.
- وتشابهت مع أبو عيدة 2012، سرداح 2012، ودحو 2016، من حيث المنهج المتبع وهو المنهج التحليلي الوصفي، وتشابهت مع عبد الحميد 2013، من حيث استخدام أداة الاستبانة.

2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

أهم ما تميزت به الدراسة:

- إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها حاولت أن تبتعد عن النمطية في التأصيل النظري للمفاهيم التي تخص الموضوع والتي تمتلئ الكتب والدراسات بها وما هذه الدراسة إلا تكميلا لمشوار خطه من قبلنا وأثروه بجهودهم.
- اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة من أجل معرفة وتحديد معوقات الصادرات في قطاع غزة، استناداً الى اجراء مسح ميداني من أجل الوقوف على المعوقات والمشاكل الحقيقية التي تواجه المصدرين، مما يساعد في وضع توصيات يمكن أن تسهم في علاج هذه المعوقات أو التخفيف منها.
- أنها اعتمدت على تشخيص معوقات الصادرات في قطاع غزة استناداً الى النتائج الميدانية الفعلية.
- أنها شملت مختلف قطاعات التصدير.
- كبر حجم العينة بما يضمن سلامة التحليل وعمومية النتائج والقدرة على تعميم التوصيات.
- وضعت وصف دقيق لكافة الأنظمة والتشريعات والإجراءات الفعلية المتبعة في عملية التصدير في ضوء الواقع المعاش في قطاع غزة.

وقد تبين من خلال الدراسة لأبرز المعوقات لعملية التصدير أن الاحتلال الإسرائيلي والممارسات التي يقوم بها على المعابر والحروب التي يشنها على غزة وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني كانت من أبرز المعوقات فضلا عن المواد الخام الممنوع دخولها (مزدوجة الاستخدام).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصادرات والإجراءات اللازمة لعملية التصدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصادرات والإجراءات اللازمة لعملية التصدير

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للتصدير

❖ **أولاً: مقدمة:**

حسب رؤية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2014-2018م) في الاستراتيجية الوطنية للتصدير أنه إذا أرادت أي دولة أن تتبنى سياسة معينة فإن عليها أن تعمل على سن القوانين والتشريعات التي تتيح للحكومة الحرية في تنفيذ هذه السياسة، وعلى صعيد الصادرات فإن استراتيجية تشجيع الصادرات إذا ما أرادت الدولة تبنيها كأساس في عملية التنمية فعليها أن تقوم بتشجيع المصدر لتنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال سن القوانين والتشريعات وعمل كل ما من شأنه أن يعزز ويحقق هذه الرؤية.

ويعتمد بناء الاقتصاد الفلسطيني كأي اقتصاد آخر على رسم السياسات الاقتصادية المناسبة و التي هدفها الأسمى التنمية الاقتصادية الشاملة، و الاستراتيجية الوطنية للتصدير تعتبر عنصراً أساسياً في هذه التنمية، فهي جزء لا يتجزأ من لبنات بناء الدولة والاستقلال السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى أهميتها في تحقيق تنمية مستدامة للصادرات وذلك من خلال العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية لتكون قادرة على المنافسة محلياً ودولياً، وتقليل الاعتماد على سوق واحد لصادراتنا وارداتنا من خلال تنويع التجارة وبشكل خاص الصادرات وبما يخدم الاهداف الاستراتيجية الوطنية في بناء الدولة الفلسطينية.

والاستراتيجية الوطنية للتصدير عبارة عن أداة سياسة هامة للحكومة لتعزيز أداء الصادرات الفلسطينية، وتعمل على الوصول إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية بما يمكن من تقليص الفجوة بين حجم الصادرات والواردات، الأمر الذي سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني، ويمكنه من مجابهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي، والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز وتوفير فرص العمل للمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

والاستراتيجية جاءت في ضوء قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتشكيل فريق وطني من مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بقيادة وزارة الاقتصاد الوطني لإعداد أول استراتيجية وطنية للتصدير في فلسطين. وقد أعدت هذه الاستراتيجية وفق نهج تشاركي كامل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شمل حوالي 150فرد من كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص وتحت قيادة وزارة الاقتصاد الوطني وبإدارة مركز التجارة الفلسطيني–بال تريد.

ولقد عمل الفريق الوطني مع طاقم من الخبراء الدوليين من مركز التجارة الدولي على تطوير منهجية عملية ومتطورة لصياغة الاستراتيجية الوطنية للتصدير راعت الوضع الخاص الفلسطيني والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه راعت المنهجية التركيز على قطاعات ومنتجات محددة، بالإضافة إلى انها اخذت بعين الاعتبار الشركات الواعدة ذات القدرة التصديرية في كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى. كما حددت الاسواق الاستراتيجية للقطاعات والمنتجات ذات الاولوية والاهداف في هذه الاسواق.

ومن اهم المؤشرات التي اخذت بعين الاعتبار في تصميم المنهجية واختيار القطاعات ذات الاولوية ما يلي: الاداء التجاري/ اداء الصادرات، مؤشر الميزة النسبية[1](RCA) Revealed Comparative Advantage (Balassa, 1965) [2]، الآثار الاجتماعية الاقتصادية، حجم العمالة، مشاركة النساء في القطاع، بالإضافة الى معايير نوعية تخص القدرة على إضافة القيمة، التنوع في الأسواق، القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، والقدرة على تحقيق الترابط في الاقتصاد الفلسطيني.

وقدمت الاستراتيجية الوطنية للتصدير أيضاً استراتيجيات مشتركة في المجالات التالية: إدارة الجودة، لوجستيات التجارة، المعلومات التجارية، والوصول إلى التمويل. وهذه الاستراتيجيات تخدم كافة القطاعات وتضع اولويات العمل ضمن البنية التحتية اللازمة لتنمية الصادرات.

---

(1) RCA مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "ويعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية RCA من أهم المؤشرات في قياس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلد I بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية W، وتكون السلعة j ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا معناه افتقار السلعة j إلى الميزة النسبية في ذلك البلد. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة} = \frac{\text{قيمة الصادرات الكلية للدولة / قيمة الصادرات الكلية العالمية}}{\text{قيمة صادرات السلعة للدولة / قيمة صادرات السلعة في العالم}}$$

(2) Bela Alexander Balassa: (1928–1991) اقتصادي هنجاري، حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد واشتهر بعمله على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة. (ويكيبديا، 2016م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم تشكيل فرق خاصة بكل قطاع اقتصادي من القطاعين العام والخاص، وقام مركز التجارة الدولية بتوفير التدريب اللازم لرؤساء فرق القطاعات ومساعديهم على آلية إعداد الاستراتيجيات من خلال تحليل مشاكل وتحديات كل قطاع واقتراح الحلول المناسبة ووضع خطة عمل مفصلة لكل قطاع على حدة تتضمن الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأنشطة المطلوب تنفيذها والجهات المسؤولة عن التنفيذ.

وقد اقترحت الاستراتيجية إنشاء المجلس الفلسطيني للصادرات برئاسة وزارة الاقتصاد الوطني وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي والمدني ليعمل كجسم استشاري للحكومة الفلسطينية بشكل دائم ومنتظم، بهدف تطوير القدرة التنافسية للصادرات عبر توطيد العلاقة بين القطاعين العام والخاص. وقد حددت الاستراتيجية هيكلية المجلس ومهام عمله والتي من أهمها، العمل على توفير الموارد المالية لتنفيذ الاستراتيجية.

❖ ثانياً: الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير:

لقد ضم فريق الاستراتيجية الوطنية للتصدير 27 عضواً ممثلا للقطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية. فيما يلي القائمة التفصيلية لأعضاء الفريق حسب مرجعياتهم القطاعية:

1. القطاع العام:

• وزارة الاقتصاد الوطني. • وزارة المالية. • وزارة التخطيط والتطوير الإداري. • وزارة الزراعة. • وزارة شؤون البيئة. • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. • الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. • وزارة العمل.	• وزارة الشؤون الخارجية. • وزارة الحكم المحلي. • وزارة السياحة والآثار. • وزارة شؤون المرأة. • وزارة التعليم العالي. • هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني. • مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. • الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. القطاع الخاص:

• مركز التجارة الفلسطيني. • اتحاد الغرف التجارية، والصناعية والزراعية الفلسطينية. • الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. • اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين.	• مجلس الشاحنين الفلسطينيين. • اتحاد أنظمة المعلومات الفلسطيني. • منتدى سيدات الأعمال. • جمعية الفنادق العربية.

قامت الاستراتيجية بعرض رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصادرات في النمو والتنمية. وتتصف هذه الوثيقة، والتي تم إعدادها بالشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص، بالشمولية والتكامل مع الاستراتيجيات الأخرى، وتعد الخطة التفصيلية المتكاملة للاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لخمس سنوات (2014–2018) للنهوض بالصادرات الفلسطينية والعمل وفق تحقيق رؤية الاستراتيجية «ازدهار اجتماعي تقوده الصادرات، صنع في فلسطين»، وتحقيق الأهداف التالية:

أ. تعظيم مساهمة الصادرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز تنافسية الصادرات.

ب. البناء والترويج لصورة فلسطين كمزودة لمنتجات وخدمات عالية الجودة وذات قيمة مضافة.

ج. خلق بيئة أعمال ممكنة مدعومة بسياسات وقوانين تدعم الابتكار والاستثمار في القطاعات التصديرية.

د. تطوير قدرات القطاعات التصديرية للتنويع واختراق الأسواق العالمية.

إضافة إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية:

أ. تعزيز بيئة عمل ديناميكية وحيوية وتمكينها من خلال سياسة وبيئة تنظيمية داعمة للابتكار والاستثمار في قطاع التصدير.

ب. بناء قدرات قطاع المصدرين بهدف تنويع الأسواق الدولية واختراقها.

ج. تعظيم مساهمة الصادرات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

د. بناء وتعزيز صورة فلسطين باعتبارها مصدراً مزوداً لمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية الجودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت الاستراتيجية على صياغة أهدافاً تصديرية واضحة للقطاعات الانتاجية السبع والتي تشمل: زيت الزيتون، الحجر والرخام، الفواكه والخضروات والأعشاب الطازجة، اللحوم المصنعة، المنسوجات والملابس، الأحذية والجلود، والأثاث، بالإضافة لاثنين من القطاعات الخدماتية والتي تضم السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتي تم اختيارها على أساس قدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل وتعزيز الأداء التجاري. كما تم تحديد الأولويات لأربع مهام قطاعية مشتركة تطبق على نطاق أوسع اقتصاديا، وهي: الوصول إلى مصادر التمويل، والمعلومات التجارية، وإدارة الجودة، وتيسير التجارة والخدمات اللوجستية.

وبحسب التوقع المسبق فان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير سيؤدي إلى تحقيق الاهداف التالية:

أ. زيادة قيمة الصادرات الفلسطينية خلال سنوات الخطة بنحو 722مليون دولار أمريكي.

ب. نمو صادرات القطاعات الانتاجية بنحو 483 مليون دولار أمريكي.

ج. نمو صادرات الخدمات بنحو 239 مليون دولار أمريكي.

د. تحقيق نمو إجمالي في صادرات القطاعات الانتاجية خلال الفترة المقبلة بنسبة 67% وبمعدل نمو سنوي يبلغ 13%.

❖ ثالثاً: القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية:

يواجه اقتصاد دولة فلسطين واحدة من القضايا الرئيسية والضرورية والتي تعمل بعودة مستوى النمو، إلى المستوى الذي كان سائداً ما قبل عام 2000، وذلك من خلال: تقليل العجز في الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلي للصادرات، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، وزيادة النقد الأجنبي من خلال التصدير للسلع والخدمات؛ ومكافحة البطالة، وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام، هناك حاجة متزايدة لإعادة هيكلة الاقتصاد المجزأ، من خلال معالجة القيود المفروضة على القدرات الإنتاجية، وحركة البضائع، وتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية.

هذه التحديات ومحدودية الموارد المتاحة، لتنمية الصادرات، تبرر الحاجة لاختيار عدد محدود من القطاعات ذات الأولوية للاستراتيجية الوطنية للتصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، فقد تم اختيار القطاعات التالية ذات الأولوية، استناداً إلى قدرتها على المساهمة في خفض العجز التجاري، وخلق فرص العمل، وبناء على الأداء التجاري الحالي، وإمكاناته، فضلا عن تلبية معايير الجودة المحددة.

1. القطاعات ذات الأولوية للاستراتيجية الوطنية للتصدير

أ- قطاعات المنتجات السلعية

- الحجر والرخام
- زيت الزيتون
- اللحوم المصنعة الزراعية
- الفواكه الطازجة والخضار والأعشاب
- صناعة النسيج والملابس
- الأحذية والجلود
- الأثاث

ب- قطاعات المنتجات الخدمية

- السياحة
- تكنلوجيا المعلومات والاتصالات- ICT

ولا يعني الاختيار النهائي للقطاعات ذات الأولوية أن القطاعات الأخرى في دولة فلسطين لن تستفيد من الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

وفي الواقع، تتألف الاستراتيجية الوطنية للتصدير أيضاً من استراتيجيات القطاعات المشتركة التي يتم فيها معالجة المعلومات التجارية، وتيسير التجارة والنقل والإمداد، وإدارة الجودة، والحصول على التمويل، وبالتالي فإن تنفيذ الاستراتيجيات الوظيفية المشتركة سوف يفيد القطاعات التصديرية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ رابعاً: الوثائق اللازمة لإتمام اجراءات التصدير[1].

حسب وثيقة (وزارة الاقتصاد، 2016م) فإنها ترى بأن الوثائق اللازمة لإتمام إجراءات التصدير هي كالتالي:

1. رخصة التصدير

لا تستلزم الصادرات عادة رخصاً ولكن هناك اصناف معينة من السلع بحاجة لمطابقة المواصفات والانظمة الاخرى، وتعتبر الرخص لهذه السلع بمثابة تخويل بالتصدير بمجرد استيفاء الشروط اللازمة. وفيما يلي أصناف السلع التي تتطلب تخويلاً:

- المواد الغذائية والكيماويات ويصدر التخويل عن وزارة الصحة.
- المنتجات الزراعية ويصدر التخويل عن وزارة الزراعة.

ويكون التصريح بالتصدير ساري المفعول لشحنة واحدة، بينما في حالة تصدير المنتجات الموسمية فيجب إجراء تسجيل يرتبط بكل موسم لدى وزارة الزراعة قبل الشروع بتقديم طلب الحصول على اذن التصدير. وكذلك تصدر وزارة الصحة شهادة صحة نباتية بعد قيام المهندس الزراعي بالتأكد من أن المزرعة استوفت الشروط. ويحتاج فحص المهندس الزراعي ليوم واحد وبدون رسوم. وعند رغبة المستورد بإجراء تحليل إضافي فيكون من الممكن إجراؤه لدى وزارة الزراعة وترفق النتائج بالوثائق وترسل للمستورد.

2. شهادات المنشأ

تعتبر شهادات المنشأ هامة للاستفادة من المعاملات الجمركية التفضيلية، وتتعدد شهادات المنشأ المطلوبة من المصدرين بحسب شروط الشريك التجاري المصدر له، وذلك كما يلي:

أ. (شهادة المنشأ الخاصة بالتصدير للاتحاد الأوروبي1 EUR)

نصت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بتاريخ 17 شباط 1997م بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الأوروبي على أن البضائع التي تحمل شهادة منشأ ستستفيد من العبور بدون رسوم جمركية، وتسمى شهادة المنشأ يورو1، وهي إثبات على أن السلع مسموحٌ لها بأن تعامل

(1) جميع المعلومات الواردة من ص27 – ص35 اعتمدت على المرجع المشار إليه في الأعلى **(وثيقة وزارة الاقتصاد 2016)** ما لم يشر غير ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدون رسوم جمركية لأنها تستوفي قواعد المنشأ الاوروبية ومجموعة الإيفتا والتي تضم كلاً من (سويسرا والنرويج وايسلندا وليختنشتاين).

ويتم الحصول على هذه الوثيقة من دائرة الجمارك ووزارة المالية والغرفة التجارية. حيث تضع الغرفة التجارية رسوماً بمعدل 0.002% من قيمة الفاتورة التجارية، وتطبع هذه الشهادة باللغة الإنجليزية ويجب أن تتضمن توقيع المُصدِر وختمه. وحتى يتم اعتمادها يجب أن تُختم من دائرة الجمارك ووزارة المالية ويكون هذا الختم بناءً على ما جاء في يورو 1. وتعتبر كل من دائرة الجمارك ووزارة المالية مخولة بالتحقق من مصدر البضائع في الشركة قبل ختم يورو 1، ويتم ذلك بدون رسوم من قبل دائرة الجمارك ووزارة المالية. ويُستخدم نموذج يورو 1 للتصدير لدول إيفتا تحت نفس الاجراءات. وللحصول على معاملة بدون رسوم جمركية تُرفق الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة بشهادة المنشأ يورو 1.

ب. بدائل عن شهادة المنشأ الخاصة بالتصدير للاتحاد الأوروبي EUR 1:

- **بدائل EUR 1: بيان الفاتورة التجارية**

نصت اتفاقية الاتحاد الأوروبي على أن المنتجات التي لا تزيد قيمتها الاجمالية عن 6000 يورو، فإن بيان الفاتورة التجارية سيكون بمثابة إثبات للمصدِر، بدلاً من شهادة المنشأ الخاصة بدول الاتحاد الاوروبي يورو 1.

- **بدائل EUR 1: المصدِر المعتمَد**

نصت اتفاقية الاتحاد الاوروبي على أن أي مصدِر لديه شحنات متكررة للاتحاد الاوروبي سيُمنح صفة "مُصدِر مُعتمَد". وهذا يعني امكانية التعويض عن شهادة يورو 1 بكشف الفاتورة التجارية.

ج. شهادة المنشأ لأمريكا نموذج أ

تتطلب اتفاقية التجارة الحرة بين امريكا ومنظمة التحرير الفلسطينية والموقعة في العام 1996م وجود شهادة منشأ تسمى بالنموذج أ لأثبات مصدر البضاعة، وهي بمثابة إثبات بأن للبضائع الحق بالتمتع من الإعفاء الجمركي عند تصديرها لأمريكا لامتثالها لقواعد المنشأ الامريكية. ومن أجل الحصول على الإعفاء الجمركي تُرفق الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة بالنموذج أ، وكذلك وثيقة العبور وهي عبارة عن نموذج جمركي يسمى CF7501 ، بالإضافة الى تصريح خاص للتوصيل المباشر للولايات المتحدة يسمى CF316 ويتم الحصول على كلا النموذجين وبدون رسوم عن طريق وكيل الشحن أو مخلص البضاعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. شهادة المنشأ لكندا

هي بمثابة اثبات بأن للبضائع الحق بالتمتع من الإعفاء الجمركي عند تصديرها إلى كندا لالتزامها بقواعد المنشأ الكندية وذلك وفق **اتفاقية التجارة الحرة مع كندا** الموقعة عام 1999م مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتأخذ بيان يقدم لدائرة الجمارك الكندية بناءً على الطلب. حيث يتوجب على المصدِر ارسالها بالفاكس للمستورد الكندي خلال السقف الزمني المحدد من قبل سلطات الجمارك الكندية. وذلك بأن كشف البضائع القادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة سَيُنجز ويوقع من قبل المُصدِر.

هـ. شهادة المنشأ للدول العربية

وفق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) [1] والتي وُقّعت في عام 1997م ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005م مطلوب شهادات منشأ خاصة بها لتثبت حق البضائع بمعاملة تفضيلية كونها تلتزم بقواعد المنشأ العربية. وتتوفر هذه الشهادات لدى الغرف التجارية، حيث يتم إعداد ثلاث نسخ، واحدة تحتفظ بها الغرفة التجارية والنسختان المتبقيتان تظلان بحوزة المُصدِر. والنسخة الأصلية سترافق البضائع خلال إجراءات التخليص في البلد المُصدَر إليه. وتختم شهادة المنشأ للدول العربية من قبل الغرفة التجارية ووزارة التجارة والاقتصاد. وتتضمن الشهادة قواعد المنشأ، أسماء السلع، إسم المُصدِر أو المنتِج ورقم تسجيل الشركة ومصدر المواد الخام. ولختم شهادة المنشأ للدول العربية، فإن الغرفة التجارية تتطلب الوثائق التالية:

- الفاتورة التجارية
- المشتغل المرخص للشركة
- بطاقة التعامل بالتجارة الخارجية
- تختَم الشهادة في الغرفة التجارية في المكان المخصص لذلك برسوم تعادل 0.002% من قيمة الفاتورة التجارية، ويتم الحصول على ختم وزارة التجارة والاقتصاد فوراً وبدون رسوم.

3. وثائق الشحن

يستقبل وكيل الشحن البضائع بالنيابة عن المُصدِر حيث يبدأ بعملية نقل وتحويل البضائع إلى شركة نقل عالمية. ويتم الدفع لهذه الناقلة إما عن طريق "حمولة برسم التحصيل" أو "حمولة مسبقة الدفع". الطريقة الأولى تتضمن قيام المستورد بدفع تكلفة الشحن، أما الثانية فتعني أن

(1) (GAFTA): Greater Arab Free Trade Area

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستورد قام بدفع التكلفة مسبقاً. ينبغي على وكيل الشحن أن يتفقد منطقة تخزين الشحنة وتحميل حاويات الشحن في حال لم يتم ذلك في مصنع المُصدِر.

وفيما يلي قائمة بالوثائق الواجب تجهيزها قبل الشحن:

أ. التأمين

شهادة التأمين لازمة لتأمين البضاعة أثناء نقلها. ومن أكثر العبارات المتداولة التي تتعلق بمسؤولية الباخرة التجارية عن البضاعة هي التسليم على ظهر السفينة(FOB) [1] ، وتشير الى ان المستورد يتحمل مسؤولية البضاعة بعد تحميلها، وبالتالي يجب عليه ان يدفع تكلفة التأمين من لحظة شحن البضائع من ميناء الاقلاع، وبالتالي فإن مسؤولية المصدِر تنتهي بمجرد الاقلاع من الميناء. اما العبارة الثانية فهي نفقات الشحن تأمين(CIF) [2] حيث يتحمل بموجبها المصدِر مسؤولية تأمين البضاعة حتى تصل لميناء الوصول ويتكفل بدفع تكلفة التأمين والذي توفره الشركة الناقلة للحمولة.

ب. بوليصة الشحن

هي عقد النقل بين الناقل وصاحب البضائع، حيث تصدر من قبل الناقل وتكون إما قابلة للتفاوض، وتعني إمكانية بيع البضاعة اثناء مرحلة النقل وإما غير قابلة لذلك.

ج. بوليصة الشحن الجوي

وتختص بالنقل الجوي فقط، حيث تشكل تأكيداً من الشاحن على استلام البضاعة للشحن، ويصدرها الشاحن وتكون غير قابلة للتفاوض بمعنى أنه لا يحق للناقل أو الشاحن التصرف بالبضاعة كبيعها أثناء عملية النقل.

مضمون بوليصة الشحن وبوليصة الشحن الجوي واللتين تشملان كلا من المعلومات التالية:

- اسم الشركة الناقلة أو الباخرة
- اسم البنك المستفيد أي كاتب الاعتماد
- وصف عام للبضاعة
- عبارات تُشير إلى حمل حاوية كامل أو أقل من حمل حاوية
- عبارات حول آلية دفع تكلفة الشحن بطريقة الدفع المسبق أو الشحن برسم التحصيل.

([1]) (FOB): Free On Board
([2]) (CIF): Cost Insurance Fright

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوليصة الشحن الماستر أو بوليصة الشحن الجوي يتم تبادلهما بين شركات النقل، بينما بوليصة الشحن هاوس وبوليصة الشحن الجوي يحتويان على اسم المصدِر والمستورد، وتُرسل النسخ الأصلية من بوليصات الشحن الماستر والهاوس إلى وكيل الشحن التابع للمستورد عن طريق شركة النقل.

د. الفاتورة التجارية

حيث تحتوي الفاتورة على اسم المُصدِر، موعد وشروط الدفع، سعر الوحدة، السعر الإجمالي، الكميات ووزن البضاعة. وتختلف الفاتورة التجارية عن الفاتورة الأولية، فالفاتورة الأولية هي وثيقة يعدها المصدِر بناءً على أمر بيع أو استفسار، واستلام المستورد لها لا تلزمه بشراء البضاعة. أما الفاتورة التجارية والتي يرسلها المُصدِر وتضم المواصفات التي اتفق عليها الطرفان سلفاً وتكون مطبوعةً ومعنونةً باسم المصدِر وعنوانه (الترويسة الرسمية). ويقوم المستورد بالتوقيع على نسخة منها ثم إرجاعها للمصدِر. ويمكن أن تكون الفاتورة التجارية نسخة عن الفاتورة الاولية إذا لم يحدث أي تغيير لمحتواها خلال مفاوضات البيع.

- **محتوى الفاتورة الأولية للفاتورة التجارية**

ينبغي أن تتضمن هذه الوثيقة أكبر عدد ممكن من التفاصيل بما في ذلك وصف كامل للمنتجات، الأسعار، مواصفات الاستيراد، مواعيد التسليم، مواعيد وشروط الدفع، خط سير الشحن، التعبئة، الشحنة، التأمين، نوع الناقلة أو الشاحنة والوثائق المصاحبة وتفريغ الحمولة. وتوضع هذه التفاصيل لتجنب النزاعات وللحصول على كافة الوثائق اللازمة والتراخيص والشهادات بناءً على مواصفات البضاعة.

هـ. قائمة التعبئة

يقوم المنتج أو المصدر بتحضير هذه القائمة، ومضمون قائمة التعبئة يوضح الوزن الإجمالي للحمولة والوزن الصافي للحمولة، رقم الفاتورة وأسماء المستوردين. كما وتبين بشكل واضح إجمالي البضاعة التي أرسلها المُصدِر بالإضافة إلى صناديق الحمولة ومحتويات كل صندوق ونوع المنتجات ومواصفاتها وجودتها.

وعادةً ما يتسبب أي خلل في قائمة التعبئة بحدوث تأخير في تخليص الشحنة في ميناء البلد المُصدَر إليه. وتملك سلطات الجمارك الحق في تعطيل تفريغ الشحنة حتى يقوم المستورد بتجهيز قائمة تعكس المحتوى الحقيقي للحاوية في حال عدم اكتمال أو نقصان القائمة الصادرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن المُصدِر. وتكون هذه القائمة غير ضرورية عندما تكون جميع المعلومات التي تتضمنها قائمة التعبئة واردة بوضوح في الفاتورة التجارية.

و. إجراءات التصدير

- **وضع العلامات ولصق الاسم التجاري**

يجب وضع العلامات ولصق الأسماء التجارية على البضاعة، حيث تعتبر علامات الشحن مهمة لسلامة وسرعة نقل البضائع. وفي الواقع إن العلامات المطابقة للشروط القانونية تسهل على الناقلات وسلطات الجمارك التعرف على البضاعة. ومن علامات الشحن المتداولة: تعريف بالمستورد، عدد صناديق التعبئة وميناء الوصول، الوزن الصافي والوزن الإجمالي، القياسات الخارجية للصندوق، بلد المنشأ، وعلامات تحذيرية إذا كانت البضاعة تتطلب عناية خاصة. وتختلف علامات الشحن وفق القواعد المطبقة في البلد المراد التصدير إليه. وكذلك تختلف شروط الوسم التجاري بحسب البلد المصدَر إليه. وعادةً ما تطبق القواعد التفصيلية على المواد الغذائية، الأدوية ومستحضرات التجميل، الألبسة والمنسوجات. ويقدم المستورد تفاصيل الوسم التجاري تبعاً للقواعد المطبقة في بلد المقصد.

- **ميناء الاقلاع**

تُنقل البضائع إلى ميناء الإقلاع حيث يصدر وصل الاستلام للبضاعة بناءً على وصولها. وتصدر الشركة الناقلة وصل استلام البضاعة لتأكيد وصولها ووضعها في المساحة المحجوزة لها، ثم تخضع الشحنة للرقابة الامنية والتفتيش.

- **الاجراءات الامنية على الصادرات الفلسطينية**

يُفرض على البضائع الفلسطينية أن تصل إلى الميناء قبل 72 ساعة من الإقلاع لأسباب أمنية من أجل إتمام إجراءات الفحص الأمني، وتعتبر القيود المفروضة حالياً على الصادرات الفلسطينية بنفس الشدة والصرامة المفروضة على الواردات، ومن القيود المفروضة حالياً على السلع الفلسطينية هو عدم إمكانية نقلها على متن رحلات الركاب.

ز. تخليص الصادرات

بمجرد تحميل البضاعة على متن الناقلة يقوم مخلص البضاعة بإعداد نموذج بيان التصدير، وهو وثيقة تصف المنتجات وتبين قيمتها، وتُقدَم إلى السلطات الجمركية عند التصدير. وتُقدَم عند تقديم وثائق الشحنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يصف المنتجات ويبين قيمتها ووزنها ويحدد بلد المقصد، ومحتوى نموذج بيان التصدير يتمثل فيما يلي:

- ميناء الإستلام والوصول واسم المصدِر والشاحن أو الناقلة.
- الرسوم والضرائب
- لا تُفرَض ضرائب أو رسوم تعرفة جمركية على الصادرات. حيث يتوجب على المستورد في ميناء المقصد دفع الضرائب والنفقات اللازمة. رسوم الميناء الواجب تسديدها تبلغ 1.3% من قيمة الشحنة.

ح. النقل

ينبغي على المُصدِر أن يتعاقد مع وسيلة نقل لنقل البضاعة من المخزن لميناء الاستلام. وتُنقَل البضاعة إلى الميناء إما في حاويات أو صناديق شحن. وفي الطريقة الثانية يقوم مخلص البضاعة أو وسيلة النقل أو الشركة الناقلة بتحميل الحاويات. أما إذا نُقلَت البضاعة في حاويات من المخزن، فعندها يجب على المصدِر أن يرتب مع الشركة الناقلة لإحضار الحاويات وتعبئتها في المخزن. وفي الغالب يقوم المصدِر بتعبئة الحاويات في المصنع إذا لم تكن البضاعة معبئة في صناديق كرتون.

❖ **خامساً: التعليمات المتعلقة بإجراءات التصدير من قطاع غزة وحتى ميناء الاستلام**

1. **عند مباشرة عملية التصدير من قطاع غزة**، يجب أن تمر البضاعة وتُنقل عبر نقطة عبور مع الجانب الاسرائيلي باستخدام الشاحنات الفلسطينية، ومن تلك النقطة يصبح أمام المصُدِر خيارين لنقل البضاعة إما باستخدام شاحنات مرخصةً ترخيصاً اسرائيلياً أو أخرى مرخصةً ترخيصاً فلسطينياً للوصول إلى منطقة الميناء.

أ. الشاحنات التي تحمل ترخيصاً إسرائيلياً

عند استخدام الشاحنات الاسرائيلية فيجب أن تُنقَل البضاعة من الشاحنات الفلسطينية باستخدام طريقتين: الأولى Back to back " شاحنة تتلو الأخرى" حيث يتم في هذه العملية تفريغ حمولة الشاحنة الفلسطينية ثم إعادة تحميلها في الشاحنة الإسرائيلية. أما الطريقة الثانية فتدعى "تفريغ الحمولة ثم إعادة تحميلها" وفيها يتم تفريغ الشاحنة الفلسطينية من حمولتها عند نقطة التفتيش كمعبر "كارني" مثلاً، ثم إعادة تحميلها على متن شاحنة إسرائيلية. وفي كلتا الحالتين تخضع وثائق الشحنة للفحص الأمني الإسرائيلي عند نقطة العبور. وتصل رسوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبور حالياً قرابة 250 شيكل للمركبة الواحدة. أما المنتجات المصنعة في المنطقة الصناعية بغزة، ليس عليها العبور من خلال طريقة " شاحنة تتلو الأخرى."

ب. **استخدام الشاحنات المرخصة فلسطينياً**

عند استخدام الشاحنات الفلسطينية، فعلى السائق والمركبة الحصول على رخصة لذلك من السلطات الإسرائيلية. والقافلة من الشاحنات الفلسطينية يجب أن ترافقها قوة أمنية إسرائيلية من نقطة العبور على حدود غزة وصولاً إلى ميناء المغادرة. ويتم إجراء الترتيبات بخصوص القافلة عن طريق وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية، وتتطلب الإجراءات من الوقت من 5 إلى 10 أيام. وتخضع الشاحنات التي ستشكل القافلة عادةً للفحص الأمني من قبل السلطات الإسرائيلية على المعبر لبضع ساعات قبل المغادرة.

2. التصدير واعادة التصدير ورخصة الاستعادة

في حالة تصدير السلع، قد يتم إعادة استيرادها إلى بلد المنشأ حيث توجد رخصة خاصة يتم الحصول عليها من وزارة التجارة والاقتصاد. ويتم إعداد هذه الرخصة وتوفيرها للتجار الذين تَربطهم أنشطة في الخارج وكذلك للمصدرين للآلات بهدف صيانتها في الخارج. وتلزم هذه الرخصة للحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية على البضائع المرتجعة. وعند تصدير السلع يجب الإقرار بوضوح في التصريح الجمركي بتوقع إعادة استيراد بعض أو كل الشحنة. ومن الشروط الأخرى للحصول على الإعفاء الضريبي في هذه الحالة أن تكون قائمة التعبئة دقيقة ومفصلة. اما في حالة معارض التجارة الخارجية، تُدفَع الرسوم الجمركية على السلع المبيعة في الخارج، بالاعتماد على إجراء مقارنة بين الكميات أو الوحدات المرتجعة مع الوحدات المذكورة في قائمة التعبئة. وعند القيام بصيانة الماكينات في الخارج فيُفرَض عليها ضريبة القيمة المضافة كما تحددت في الفاتورة التجارية.

3. نظام استرداد المال المدفوع سلفاً

حيث يقوم المصدر باستصدار رخصة من وزارة الاقتصاد، يستطيع بموجبها استعادة الرسوم الجمركية المدفوعة على الواردات المراد معالجتها ثم إعادة تصديرها. ويجب أن يُعبِّر هذا الطلب وبشكل تفصيلي عن الدوافع من وراء إعادة التصدير ويتضمن الآتي:

أ- اسم وعنوان المصدر

ب- صنف المنتجات والكمية وسنة التملك

ت- منشأ المواد الخام ومصدر الاكتساب مثبتاً في فاتورة الشراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. رخصة اعادة التصدير

تستخدم رخصة إعادة التصدير عند تصدير مواد فيها عيوب جرى استيرادها من قَبل مثل: المركبات، الحواسيب والأجهزة الإلكترونية وغيرها.

وهناك نموذج مقترح مقدم من وزارة الاقتصاد في رام الله لإجراء نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المعابر والإجراءات المطبقة في التصدير من قطاع غزة

❖ أولاً: مقدمة

تشكل الممرات البرية والمائية لأي دولة في العالم عاملاً استراتيجياً مهماً لتوطيد العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية وغيرها مع أي دولة، لكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورغم قلة المعابر مع الدول المجاورة نجد ثمة قيود تحول دون حرية كافية في الحركة والتنقل عبر الخارج، بفعل السياسات الإسرائيلية الممنهجة منذ سنوات طويلة، وبالأخص قطاع غزة حيث يعاني من سياسات إسرائيلية وعربية خانقة، حيث يحيط بقطاع غزة سبعة معابر لا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحدها، وتخضع ستة منها لسيطرة إسرائيل والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرة الاحتلال هو معبر رفح. ولكل معبر من المعابر الستة الأولى تسميتان، إحداهما عربية والثانية متداولة إسرائيلياً.

❖ ثانياً: معابر قطاع غزة

يوجد لقطاع غزة سبعة منافذ برية وتعود أغلبيتها تحت السيطرة الاسرائيلية وهي المعابر الأكثر أهمية مما يجعل للحكومة الإسرائيلية تطبيق قراراتها وبقوة على القطاع وفرض الضرائب والتحكم بصادرات وواردات قطاع غزة بشكل كبير جداً ومن هذا المنطلق عند دراسة الصادرات أو الواردات للقطاع يجب معرفة قرارات الحكومة الإسرائيلي بهذا الشأن ودراسة السياسات الإسرائيلية المقررة وفهم الأوضاع الراهنة السياسية منها والاقتصادية. ويلخص الجدول التالي أسماء ومواقع وأهمية معابر غزة فضلاً عن الجهات المسيرة لها.

شكل (3.1): يوضح المنافذ والمعابر البرية السبعة لقطاع غزة
المصدر التقرير السنوي للمعابر 2015م (التجارة والمعابر) وزارة الاقتصاد الوطني

ويتضح من خلال الشكل (3.1) أن قطاع غزة يحيط به سبعة معابر وهي على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.1): يوضح معابر قطاع غزة

المعبر	الموقع	السيطرة	الأهمية
المنطار (كارني)	شرق غزة	إسرائيلية كاملة	عبور السلع التجارية المتبادلة
بيت حانون (إيريز)	شمالي مدينة غزة	إسرائيلية كاملة	عبور الحالات المرضية الفلسطينية والدبلوماسيين والصحافة والبعثات الأجنبية وغيرهم
العودة (صوفا)	شرق مدينة رفح	إسرائيلية كاملة	الحركة التجارية باتجاه قطاع غزة فقط
معبر الشجاعية (ناحل عوز)	حي الشجاعية شرق مدينة غزة	إسرائيلية كاملة	عبور مواد الوقود نحو القطاع
كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية	إسرائيلية بتنسيق مع مصر	الحركة التجارية والمساعدات، وبديل أحيانا لمعبر رفح
القرارة (كيسوفيم)	بين منطقة خان يونس ودير البلح	إسرائيلية كاملة	مخصص للتحرك العسكري إذا قررت إسرائيل اجتياح غزة
معبر رفح	الحدود المصرية الفلسطينية	فلسطينية بالتنسيق مع مصر	عبور السكان والبضائع الفلسطينية

المصدر: (موقع الجزيرة نت، 2016م)

ويشير (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016م) بأنه يحيط بقطاع غزة سبعة معابر لا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحدها، وتخضع ستة منها لسيطرة إسرائيل والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرة الاحتلال هو معبر رفح، الذي يقع تحت إشراف مصر والسلطة الفلسطينية برقابة أوروبية، ولكل معبر من المعابر الستة الأولى تسميتان؛ إحداهما عربية والثانية متداولة إسرائيليا.

ويعاني القطاع من حصار خانق منذ سنوات طويلة، وازداد حدة بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية(حماس) بالانتخابات عام 2006م، حيث أصبح وجود المعابر كعدمها.

ومعابر قطاع غزة السبعة هي:

1. معبر المنطار ويعرف إسرائيلياً باسم (كارني).

يقع شرق مدينة غزة وتحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ويعتبر من أهم المعابر في القطاع، وأكبرها من حيث عبور السلع التجارية بين القطاع وإسرائيل، كما أنه أكثرها خضوعاً للتفتيش، خاصة تفتيش البضائع الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت إسرائيل تشترط تفتيشاً مزدوجاً لكل ما يمر عبر معبر المنطار (كارني) فيفتشه طرف فلسطيني ثم تقوم شركة إسرائيلية متخصصة بتفتيشه، بمعنى أن كل حمولة تفرغ وتعبأ مرتين، مما يعرض أي بضاعة لإمكانية التلف فضلاً عن إضاعة الكثير من الوقت وتم إغلاقه بشكل نهائي في 2011/3/9م.

2. معبر بيت حانون ويعرف إسرائيلياً باسم (إيريز).

يقع شمالي مدينة غزة وتحت سيطرة إسرائيلية كاملة، هذا المعبر مخصص لعبور الحالات المرضية الفلسطينية المطلوب علاجها في إسرائيل أو الضفة الغربية أو الأردن. ويمر منه الدبلوماسيون والصحافة والبعثات الأجنبية والعمال وتجار القطاع الراغبون في الدخول بتصاريح إلى إسرائيل، كما تمر منه الصحف والمطبوعات والآن يدخل منه السيارات الجديدة.

تتعمد سلطات الاحتلال إذلال كل فلسطيني عند مروره من معبر بيت حانون حتى ولو كان مريضاً، وذلك بأن تفرض عليه السير على الأقدام مسافة تزيد على كيلومتر حتى يتمكن من الوصول إلى الجانب الإسرائيلي من المعبر، ويبقى الفلسطينيون ساعات طويلة حتى يسمح لهم بالمرور. (مفتوح)

3. معبر العودة ويعرف إسرائيلياً باسم (صوفا).

يقع شرق مدينة رفح وتحت سيطرة إسرائيلية كاملة، وهو معبر صغير ومخصص للحركة التجارية، وأغلبها مواد البناء التي تعبر باتجاه قطاع غزة فقط، فلا تعبر منه أي مواد نحو إسرائيل.

ويخضع إغلاق معبر العودة كما بقية المعابر لمزاج الأمن الإسرائيلي المسيطر عليه، وإجراءات التفتيش فيه معقدة جداً، فالأمن الإسرائيلي يتعمد إفراغ الشاحنات القادمة من إسرائيل في ساحة كبيرة وتُفتش تفتيشاً يستمر ساعات طويلة قبل إخلاء سبيلها. (تم إغلاقه نهائياً).

4. معبر الشجاعية ويعرف إسرائيليا باسم (ناحل عوز)

يقع في حي الشجاعية شرق مدينة غزة وتحت سيطرة إسرائيلية كاملة ويعتبر من العابر الحساسة جداً فمنه يمر الوقود نحو القطاع، ويقع تحت إشراف شركة إسرائيلية يُناط بها توريد الوقود نحو غزة، والمعبر عبارة عن مكان تتصل به من الجانبين أنابيب كبيرة يفرغ فيها الوقود القادم من إسرائيل ولقد دأبت سلطات الاحتلال على إغلاق معبر الشجاعية (ناحل عوز) يومين كل أسبوع، مما دفع العاملين في محطة توليد الكهرباء بغزة لاقتطاع كميات صغيرة وتخزينها لتغطية اليومين الذين يتوقف فيهما التزويد. (والآن المعبر مغلق بشكل نهائي منذ 2010/1/4م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. معبر كرم أبو سالم ويعرف إسرائيلياً باسم (كيرم شالوم)

يقع على نقطة الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية والسيطرة إسرائيلية بتنسيق مع مصر.

وتكمن أهمية هذا المعبر أنه مخصص في الأصل للحركة التجارية بين القطاع وإسرائيل، ويستخدم أحياناً لعبور المساعدات إلى القطاع كما كان يمر منه بعض الفلسطينيين حين يتعذر عليهم استعمال معبر رفح القريب منه ويخضع الفلسطينيون عند مرورهم من معبر كرم أبو سالم لإذلال وإهانة وتعقيد وابتزاز الأمن والاستخبارات الإسرائيليين. **(وهو المعبر الوحيد المفتوح حاليا لإدخال البضائع والوقود والمساعدات)**

6. معبر القرارة ويعرف إسرائيلياً باسم (كيسوفيم)

يقع بين منطقة خان يونس ودير البلح. والسيطرة إسرائيلية كاملة وهو معبر مخصص للتحرك العسكري الإسرائيلي حيث تدخل منه الدبابات والقطع العسكرية كلما قررت إسرائيل اجتياح القطاع ولقد أغلق بشكل كامل منذ انسحاب إسرائيل من غزة. **(مغلق بشكل كامل)**

7. معبر رفح (العودة)

يقع جنوب القطاع على الحدود المصرية الفلسطينية تحت سيطرة فلسطينية بالتنسيق مع المصريين وبمراقبة الاتحاد الأوروبي ولقد استخدم معبر رفح وفقا لاتفاقية المعابر الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005م، لعبور كل فلسطيني يحمل هوية فلسطينية، ويستخدم المعبر لتصدير البضائع الفلسطينية، خاصة المنتجات الزراعية رغم اعتراض إسرائيل. ويخضع لإملاءات إسرائيلية حيث اشترطت على السلطة الفلسطينية إبلاغها بأسماء كل من يريد استخدام معبر رفح قبل 48 ساعة، لتقرر إذا كانت ستسمح له بالعبور أو تمنعه. وكثيراً ما فرضت إسرائيل إغلاق معبر رفح متذرعة ببند في اتفاقية المعابر لا يسمح بفتح المعبر إلا بوجود البعثة الأوروبية.

وفي أعقاب أحداث غزة في 2007/6/15م أغلق بشكل تام. **(والآن يتم فتح المعبر بين فترات متباعدة ولحالات إنسانية مع التنويه أنه لا يوجد دور للبعثة الأوروبية في الفترة الحالية).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **ثالثاً: الإجراءات الفعلية لعملية الاستيراد والتصدير في قطاع غزة:**[1]

ترتبط عملية التصدير والقدرة عليها أساساً بعملية الاستيراد، حيث أن العديد من المواد الخام والمواد الوسيطة المستخدمة في الصناعات التصديرية، والصادرات الزراعية يتم استيرادها من الخارج، وبالتالي من الأهمية بمكان من أجل وضع صورة متكاملة للمعوقات التي تواجه عملية التصدير، الانطلاق من النقطة الأساسية المتمثلة في الصعوبات التي تعترض عملية الاستيراد، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المعوقات التي تواجه قطاع الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة. وفيما يلي ملخص للإجراءات المتبعة في عملية الاستيراد بشكلٍ عام، ويليها الإجراءات المتبعة في عملية التصدير.

➢ **الإجراءات الفعلية لعملية الاستيراد في قطاع غزة:**

1. تجهيز المستندات المطلوبة لعملية الاستيراد وهي (سجل تجاري، رخصة استيراد خارجية من الجانب الإسرائيلي، فواتير البضائع).
2. يشترط على مالك السجل التجاري أن يكون عضو في الاتحاد العام للصناعات أو عضو في الغرفة التجارية
3. التوجه إلى لجنة تنسيق الموانئ والمعابر وتقديم طلب إدخال بضائع.
4. الفحص من شركات خاصة من الجانب الاسرائيلي وتكمن في هذه المرحلة الكثير من المعوقات التي ترجع لأسباب سياسية وأمنية إسرائيلية.
5. التوجه لإحدى شركات التخليص (وهي شركات خاصة) للتواصل مع الجانب الإسرائيلي وتخليص البضائع ونقلها.
6. عند وصول البضائع للجانب الفلسطيني، على المستورد التوجه لوزارة الاقتصاد مع إحضار السجل التجاري وفواتير البضائع وتقديم طلب إدخال بضائع ومن ثم للغرفة التجارية للتأكد من العضوية ومن ثم وزارة المالية لتخليص البضائع.
7. ومن خلال الإجراءات المتبعة يدفع المستورد 17% ضريبة للجانب الاسرائيلي وتذهب النسبة الأكبر من هذ الضريبة للسلطة الفلسطينية، ورسوم تعلية لوزارة المالية في غزة، وتعرفة جمركية لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في غزة.
8. ثم نقل البضائع للسوق في قطاع غزة.
9. المعابر التي يتم الاستيراد منها معبر كرم أبو سالم ونسبة قليلة من معبر رفح.

(1) (تامر الزويدي: مدير دائرة تنمية وتشجيع الصادرات وزارة الاقتصاد الوطني–غزة، مقابلة شخصية، 13، سبتمبر، 2017م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

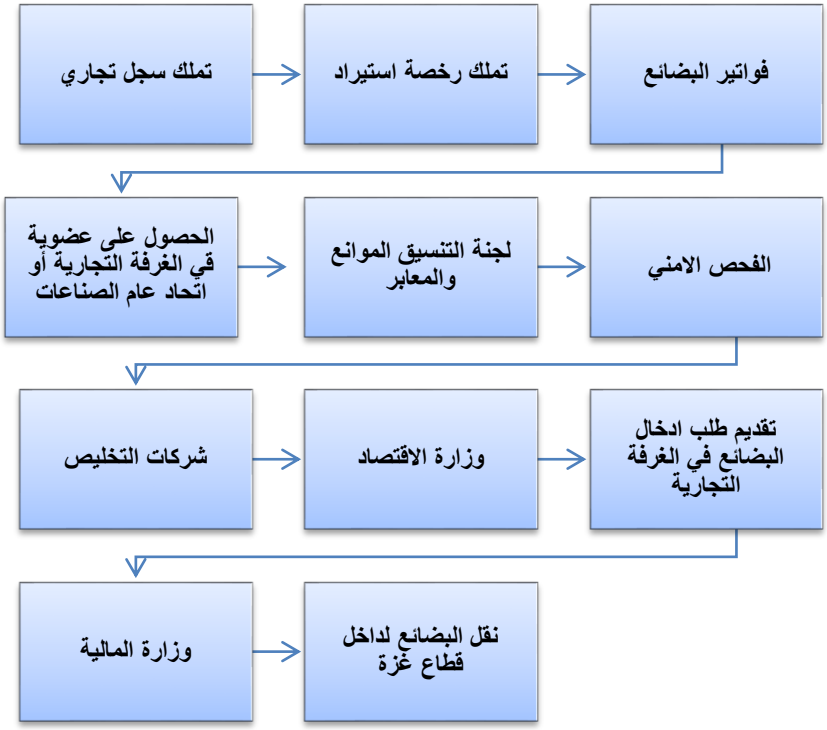

شكل (3.2): يوضح الإجراءات الفعلية لعملية الاستيراد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من وزارة الاقتصاد الوطني

❖ **رابعاً: الشروط والإجراءات اللازمة لنقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية حتى يناير 2016:**

1. الإجراءات المتعلقة بوزارة الاقتصاد الوطني:

وذلك حسب وثيقة من وزارة الاقتصاد الوطني برام الله:

أ. التقدم إلى اللجنة الرئاسية لتنسيق دخول البضائع (الأخ مدير التجارة الخارجية لتقديم الطلب) يرسل الطلب عبر الفاكس للجانب الإسرائيلي للعرض (يتم الرد خلال 24 ساعة).

ب. يتم شحن البضائع عبر معبر كرم أبو سالم في التاريخ المحدد في الطلب.

2. الإجراءات الفعلية لعملية التصدير من قطاع غزة:

ذكر تامر الزويدي مدير دائرة تنمية وتشجيع الصادرات بوزارة الاقتصاد الوطني غزة (مقابلة شخصية،13، سبتمبر، 2017م) بأن عملية التصدير من قطاع غزة إلى العالم الخارجي تمر بعدة خطوات وهي على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. قبل خروج البضائع من الجانب الفلسطيني، على المصدر التوجه لوزارة الاقتصاد مع إحضار السجل التجاري وفواتير البضائع وتقديم طلب إخراج بضائع ومن ثم للغرفة التجارية للتأكد من العضوية ومن ثم وزارة المالية لتخليص البضائع.

ب. يدفع المستورد الإسرائيلي 17% ضريبة للجانب الاسرائيلي وفي الغالب يخصمها التاجر الإسرائيلي من قيمة البضاعة المستوردة من التاجر الفلسطيني.

ج. تجهيز المستندات المطلوبة لعملية التصدير وهي (سجل تجاري، رخصة تصدير خارجية من الجانب الاسرائيلي، فواتير البضائع).

د. يشترط على مالك السجل التجاري أن يكون عضو في الاتحاد العام للصناعات أو عضو في الغرفة التجارية.

هـ. التوجه إلى لجنة تنسيق الموانع والمعابر وتقديم طلب إخراج بضائع.

و. الفحص من شركات خاصة من الجانب الاسرائيلي وتكمن في هذه المرحلة الكثير من المعوقات التي ترجع لأسباب سياسية وأمنية إسرائيلية، وفي غالب الأحيان يمنع التصدير للخارج حيث أن التصدير بدأ تدريجيا بالتوقف من عام 2005م منذ قيام رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون بالانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة حيث كان الانسحاب عسكري واقتصادي وفي عام 2006م منذ تولي حركة حماس الحكم توقف عملية التصدير نهائياً.

ز. التوجه لإحدى شركات التخليص (وهي شركات خاصة) للتواصل مع الجانب الإسرائيلي وتخليص البضائع ونقلها للداخل في الضفة الغربية أو داخل الأراضي المحتلة.

- لا يوجد عملية تصدير للخارج وإنما تأخذ البضائع شركات إسرائيلية، ومن ثم تقوم بتصديرها على أنها بضائع إسرائيلية، وبعد العودة لنفس الأخ تامر الزويدي بتاريخ 22 فبراير 2018 أخبر بأنه يوجد الآن تصدير بين التاجر من غزة إلى إسرائيل مباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

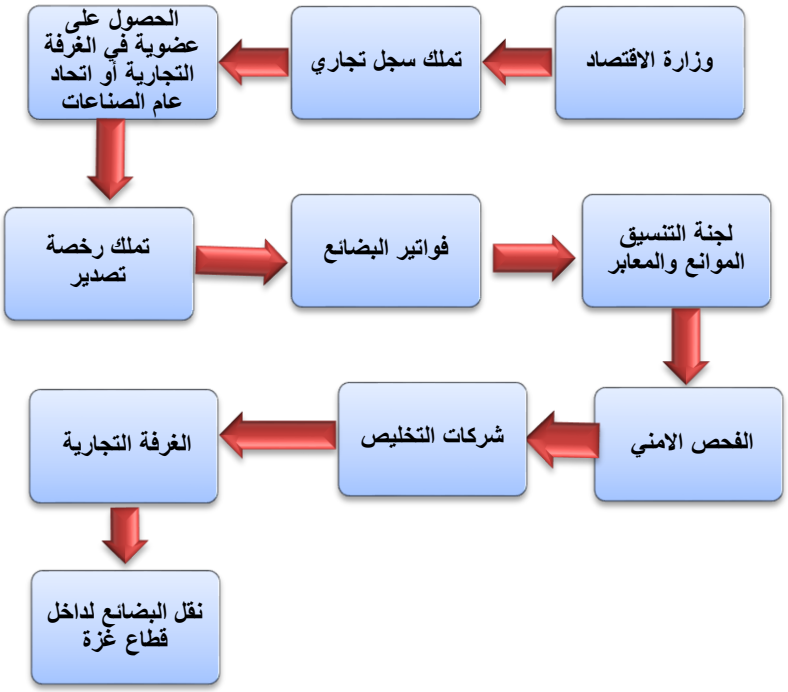

شكل (3.3): الإجراءات الفعلية لعملية التصدير من قطاع غزة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من وزارة الاقتصاد الوطني

❖ **خامساً: الشروط العامة الإسرائيلية المطلوبة لنقل البضائع:**

1. **وجود إرسالية موضح بها البيانات التالية:**

أ. تفاصيل التاجر – المصنع.

ب. تفاصيل المشتري.

ج. تفاصيل البضائع.

د. تفاصيل شركتي الشحن (الفلسطينية–الإسرائيلية).

2. **الشروط الفنية الخاصة بالمنتجات والأصناف المختلفة:**

أ. **قطاع الملابس:**

- تعبئة الملابس داخل كرتون.
- ألا يزيد ارتفاع المشطاح عن متر واحد.
- تسجيل البيانات الموجودة في الإرسالية على كل الكراتين من الخارج.
- عدم لف المشطاح بأي أدوات تغليف.

ب. **قطاع الخردة:**

- التأكد من خلو الحديد من أي مواد أو معادن أخرى (مثل النحاس– الألمونيوم).
- خلو الحديد من أي أثر للقصف– البارود– المفرقعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن يرتب بلوك الخردة على المشاطيح بطريقة تتيح ترك مسافة 10سم بين بلوك الخردة والآخر (بطريقة رجل غراب).
- الحصول على فاتورة مقاصة من وزارة المالية في الضفة الغربية.
- وجود سجل تجاري ساري المفعول معتمد من نقابة المحامين– غزة، على أن يتم اعتماده من وزارة العدل_ الضفة الغربية، وتصديقه من وزارة الاقتصاد الوطني_ الضفة.

ج. قطاع الأثاث:

- ألا يزيد طول المشطاح عن 110– 120سم وعرض المشطاح 240سم وارتفاعه لا يزيد عن واحد متر فقط.
- أن يتم لف المشطاح بمادة بلاستيكية شفافة مكشوفة (شرنك).

(وزارة الاقتصاد الوطني،2016م)

نموذج لإجراءات نقل البضائع من قطاع غزة إلى الضفة الغربية

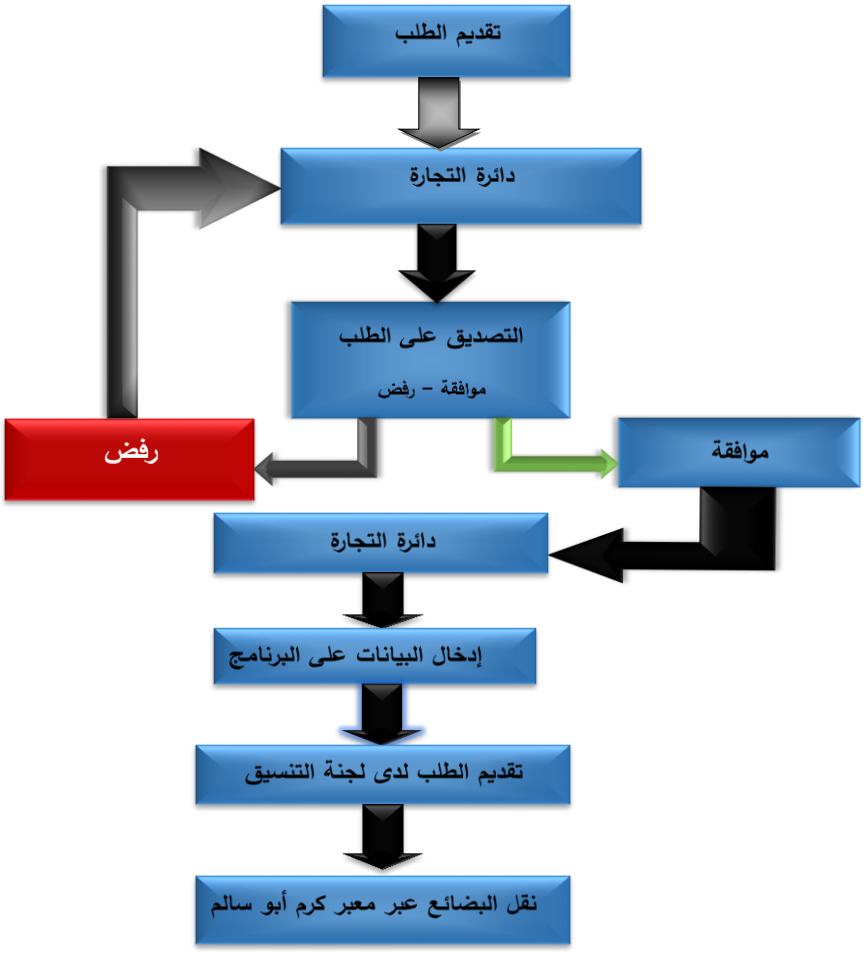

شكل (3.4): مخطط يوضح آلية نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني رام الله، 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

واقع قطاع الصادرات في فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
واقع قطاع الصادرات في فلسطين

المبحث الأول: تطور الصادرات وأهميتها النسبية في الاقتصاد الفلسطيني

❖ أولا: مقدمة:

منذ قيام السلطة الفلسطينية اعتبر برتوكول باريس الذي تم توقيعه في نيسان 1994م الأساس الوحيد المنظم للعلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بالرغم من انه تم تحديده لفترة زمنية معينة (1994-1999) إلا انه ساري العمل به حتى الآن. أن بروتكول باريس قد أعطى منظمة التحرير الفلسطينية الحق في التفاوض وإبرام الاتفاقيات التجارية، لهذا وقعت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف تقليل الاعتماد على سوق واحد وكذلك خلق بيئة أعمال مواتية من شانها تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

في العام 1998م انضمت فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتمتع فلسطين بعضوية كاملة فيها، وفي العام 2005م وصلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء.

منح قرار القمة العربية رقم 200 لسنة 2000م الصادرات الفلسطينية إعفاء من الجمارك وبنسبة 100%. أي إعفاء كامل، وعلى غرار ذلك منحت فلسطين إعفاء جمركي كامل من قبل الحكومة السعودية بموجب قرار يجدد سنويا، على أن تقوم الدولة (السعودية) بدفع الرسوم الجمركية كتغطية كاملة عن المنتجات الفلسطينية، كان الهدف منح ميزة استباقية للجانب الفلسطيني من قبل السعودية بإعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية الى حين مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن القرار مستمر حتى الآن والإعفاء للمنتجات الفلسطينية يتم بموجبه.

وعلى الرغم من القرار السعودي باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية وأن تتحمل السعودية تغطية الرسوم الجمركية، وانضمام فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية والتي تقضي بإلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، إلا أنه رغم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك لم تتم الصادرات الفلسطينية الى السعودية كما يجب، بما يتناسب مع هذه الميزات، وبالذات إذا أخذ بالاعتبار أن السوق السعودي يعتبر سوق واعد للصادرات الفلسطينية نتيجة لحجم السوق السعودي والطاقة التصديرية الفلسطينية.

❖ **ثانياً: واقع الاقتصاد الفلسطيني:**

1. نظرة عامة:

كما يتضح من جدول (4.1) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين نمواً بنسبة 4.1% خلال العام 2016م. ونتيجة لذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% ليصل إلى 1,765.9 دولار أمريكي. تفاوتت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2016م، حيث بلغ معدل النمو في القطاع 8.3% مقارنة مع 3.5% في الضفة الغربية، إلا أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة ظلت أقل مما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي على القطاع في شهر تموز 2014م. ونتيجة لهذا التباين في معدلات النمو، ارتفعت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 25.5% عام 2016م مقارنة مع 24.7% عام 2015م، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة قليلاً، ولكنه بقي يمثل 45.5% فقط من مثيله في الضفة الغربية. ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2016م، باستثناء أنشطة الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة، وسجلت أنشطة النقل والتخزين أعلى ارتفاع، ولكن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى ظلت المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً نسبته 6.3% خلال عام 2012م، ثم انخفض تدريجيا إلى أن أصبح سالباً (0.18%) خلال العام 2014م، قبل ان يعود ويرتفع خلال عام 2016م ليصل إلى 4.71%.

تفاوتت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2016م، ويعزى النمو في قطاع غزة إلى مجموعة من العوامل، أهمها الاستمرار في إعادة إعمار قطاع غزة، وتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج، وزيادة المساعدات التي تصل إلى القطاع. وبالرغم من هذا النمو الملحوظ في قطاع غزة خلال العام 2016م، إلا أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ظلت أقل مما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي على القطاع في شهر تموز 2014م والذي أدى إلى تدمير البنية التحتية وكذلك النشاط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي. وكما يتضح من نفس الجدول، فقد شهد القطاع نمواً ملحوظاً خلال عام 2012م بنسبة 7.0%، ولكنه تراجع بشكل كبير عام 2014م حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.1% نتيجة العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق على القطاع قبل أن ينتعش ثانية بنسبة 8.3% خلال عام 2016م. أما في الضفة الغربية، فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 6.0% عام 2012م إلى 1.0% عام 2013م، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى عام 2016 بنسبة 3.5%. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين، خصوصاً مع تراجع الدعم الخارجي بشكل كبير.

وكما يتضح من جدول (4-1)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة (بالأسعار الثابتة) 3,395.6 مليون دولار أمريكي عام 2016م، في حين بلغ لفلسطين 13,269.7مليون دولار أمريكي. (سنة الأساس 2015م)

جدول (4.1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1995-2016م بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي الناتج المحلي فلسطين	GDPالضفة الغربية	قطاع غزة GDP	معدل النمو في GDP لفلسطين	معدل النمو في GDP الضفة الغربية	معدل النمو في GDP قطاع غزة
1994م	5057.68	3199.82	1900.48	--	--	--
1995م	5417.71	3486.50	1972.73	7.12	8.96	3.80
1996م	5483.54	3539.31	1985.52	1.22	1.51	0.65
1997م	6287.82	4088.28	2244.79	14.67	15.51	13.06
1998م	7189.13	4702.83	2536.04	14.33	15.03	12.97
1999م	7784.42	5284.58	2540.19	8.28	12.37	0.16
2000م	7118.37	4958.34	2188.10	-8.56	-6.17	-13.86
2001م	6455.61	4365.92	2124.32	-9.31	-11.95	-2.91
2002م	5649.35	3724.89	1961.49	-12.49	-14.68	-7.66
2003م	6441.16	4090.71	2403.64	14.02	9.82	22.54
2004م	7107.37	4580.40	2580.98	10.34	11.97	7.38
2005م	7874.88	4851.42	3099.01	10.80	5.92	20.07

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	إجمالي الناتج المحلي فلسطين	GDPالضفة الغربية	قطاع غزة GDP	معدل النمو في GDP لفلسطين	معدل النمو في GDP الضفة الغربية	معدل النمو في GDP في قطاع غزة
2006م	7567.71	5056.37	2556.27	-3.90	4.22	-17.51
2007م	8066.47	5701.12	2391.37	6.59	12.75	-6.45
2008م	8556.86	6375.26	2186.20	6.08	11.82	-8.58
2009م	9298.10	6952.33	2349.02	8.66	9.05	7.45
2010م	10051.16	7443.96	2615.73	8.10	7.07	11.35
2011م	11298.87	8238.91	3078.62	12.41	10.68	17.70
2012م	12,008.92	8736.04	3294.16	6.28	6.03	7.00
2013م	12275.21	8825.35	3478.93	2.22	1.02	5.61
2014م	12,252.88	9293.73	2954.16	-0.18	5.31	-15.08
2015م	12673.00	9538.90	3134.10	3.43	2.64	6.09
2016م	13269.70	9874.10	3395.60	4.71	3.51	8.34

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاءات الحسابات القومية، 2017م)

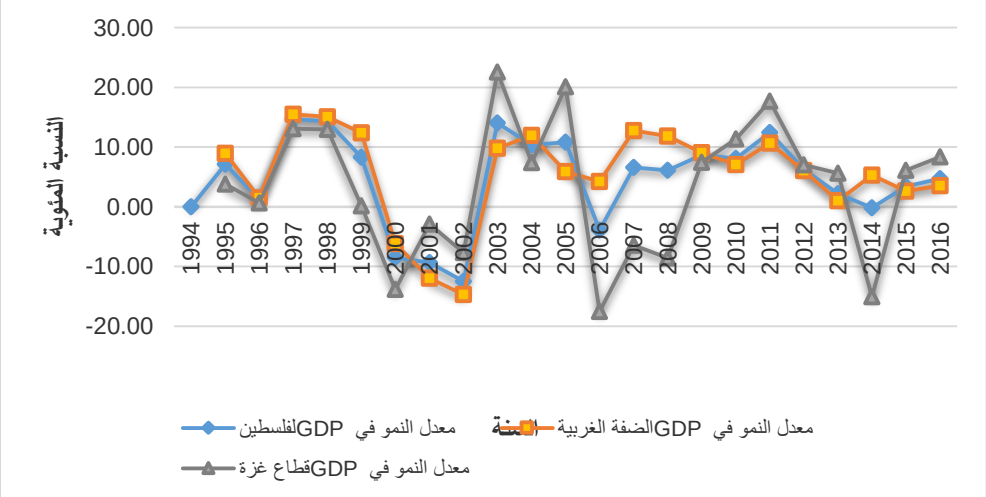

شكل (4.1): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP بالأسعار الثابتة للسنوات 1996 – 2016م سنة الأساس 2015م

- ومن خلال الجدول (4.1) يلاحظ أن قيم الناتج المحلي الإجمالي تراجعت خلال الفترة (2001-2004) ويرجع هذا الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من هدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدمير للبنية التحتية، واغلاق للمعابر وبالتالي منع وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، كما توفقت المنح والمساعدات من الدول الأجنبية.

- ويلاحظ أيضا تراجع قيمة الناتج المحلي في العام 2006مقارنة بالعام 2005، جاء هذا التراجع بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وما تبع هذا الفوز من فرض حصار شامل على الأراضي الفلسطينية سواء من جانب الجهات المانحة التي أوقفت دعمها للاقتصاد الفلسطيني، أو من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي أوقف تحويل العوائد الجمركية للسلطة الفلسطينية وبناء عليها تم وقف صرف رواتب الموظفين لمدة عام كامل.
- بينما استمر الناتج المحلي بالارتفاع منذ العام 2007 وحتى بداية العام 2014؛ هذا الارتفاع نتج عن نمو قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة قطاع الإنشاءات والذي تم تمويله عبر المنح والمساعدات عقب الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الأعوام 2008 و2012 و2014م، وأيضاً نتج هذا الارتفاع نتيجة تخفيف بعض القيود على المعابر وفي العام 2014 كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -0.18% وكان قطاع غزة الانخفاض فيه كبير جدا بنسبة -15.8% وذلك نتيجة الحرب التي شنها الاحتلال على قطاع غزة.
- في العامين 2015و2016 ارتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكانت النسب الأكبر في النمو لقطاع غزة وذلك يعزى لاتفاق التهدئة عام 2014م.

2. مؤشر الإنفاق مقابل الإنتاج:

هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج المحلي وهي: طريقة الإنتاج، وطريقة الإنفاق، وطريقة الدخل (الحرازين،2015).

يتضح من الجدول (4.2) أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي لفلسطين يبلغ 118.17% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، أي أننا نستهلك أكثر من دخلنا بحوالي 18.17% وهذا يدل على النمط الاستهلاكي البحت الذي نحياه، فأسلوب المعيشة الذي يعيشه القطاع مختلف حتى عنه في الضفة الغربية حتى أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي لغزة يفوق نسبة الانفاق الاستهلاكي للضفة الغربية بنسبة 9.55%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.2): الناتج المحلي الإجمالي بحسب طريقة الإنفاق (2016م) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م.	الاستخدام النهائي	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة		غزة من الإجمالي لفلسطين	الضفة من الإجمالي لفلسطين
		2016	%	2016	%	2016	%	%	%
1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي	15,680.70	118.17	11,651.90	118.00	4,028.80	118.65	25.6927	74.3073
2	التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,806.90	21.15	2,520.60	25.53	286.30	8.43	10.1999	89.8001
3	صافي الصادرات من السلع والخدمات	-5,170.60	-38.97	-4,322.60	-43.78	-848.00	-24.97	16.4004	83.5996
4	الصادرات	2,383.10	17.96	2,270.50	22.99	112.60	3.32	4.72494	95.2751
5	- السلع	2,078.10	15.66	2,033.30	20.59	44.80	1.32	2.15582	97.8442
6	- الخدمات	305.00	2.30	237.20	2.40	67.80	2.00	22.2295	77.7705
7	الواردات	7,553.70	56.92	6,593.10	66.77	960.60	28.29	12.7169	87.2831
8	- السلع	6,906.00	52.04	6,055.60	61.33	850.40	25.04	12.3139	87.6861
9	- الخدمات	647.70	4.88	537.50	5.44	110.20	3.25	17.014	82.986
10	صافي السهو والخطأ	-47.30	-0.36	24.20	0.25	-71.50	-2.11	151.163	-51.163
	الناتج المحلي الإجمالي	13,269.7	100.0	9,874.1	100.0	3,395.6	100.00	25.5891	74.4109

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م)

ويظهر من الجدول (4.2) أن نسبة الواردات أكثر بثلاث أضعاف من الصادرات أي أن الصادرات تغطي أقل من ثلث الواردات، وإذا قمنا بمقارنة نسبة الصادرات للضفة الغربية مع قطاع غزة فإن نسبة صادرات قطاع غزة 3.40% من إجمالي الناتج المحلي لغزة وما نسبته 4.4% من اجمالي صادرات فلسطين في حين كانت نسبة صادرات الضفة الغربية من اجمالي الناتج المحلي لها حوالي 23% وما نسبته 95.3% من إجمالي صادرات فلسطين.

ووجد أن هناك تحسن كبير في التكوين الرأسمالي في العام 2016م عنه في العام السابق حيث وجد أن قطاع غزة لا يساهم فيه الا بنسبة لا تكاد تذكر وهي أقل من 1% من اجمالي الناتج المحلي لغزة وما نسبته أيضا 0.89% من اجمالي التكوين الرأسمالي لفلسطين بقيمة 25.1 مليون دولار، بينما الضفة الغربية تساهم بنسبة 25.1% من إجمالي الناتج المحلي لها وما نسبته 89.8% من إجمالي التكوين الرأسمالي لفلسطين بقيمة 2652.3 مليون دولار وذلك في العام 2015م، بينما في العام 2016م كان هناك زيادة واضحة في التكوين الرأسمالي لقطاع غزة عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام السابق وكانت النسبة 8.43% بقيمة 286.3 مليون دولار وشكل ما نسبته 10.2% من اجمالي الناتج المحلي لفلسطين.

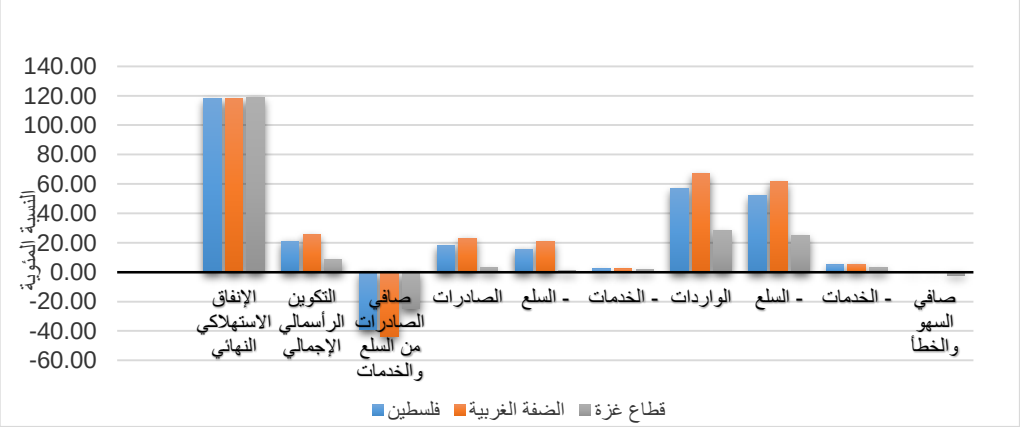

شكل (4.2): الناتج المحلي الإجمالي بحسب طريقة الإنتاج 2016.

❖ ثالثاً: واقع الصادرات الفلسطينية

1. معدل النمو في الصادرات

في جدول رقم (4.3) ومن خلال شكل (4.3) يظهر التذبذب في معدل نمو الصادرات تبعاً للظروف والأحوال التي تمر بها البلاد، فلقد انخفض معدل النمو انخفاضاً كبيرا في العامين 2001و 2002وذلك جراء تبعات انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني واستهداف المنشآت الحيوية والاقتصادية، واغلاق المعابر المتكرر والذي أثر على حركة التجارة والأفراد ونلاحظ أيضا أن فترات النمو التدريجي في حجم الصادرات السلعية تمثلت في الفترة من 2002م –2011م حيث شهدت نمو متدرج وبدون انخفاض خلال تسعة سنوات على التوالي بتميز واضح للعام 2011م عندما ارتفع حجم الصادرات السلعية بنسبة 28.82%، ثم عاد وانخفض في العام 2012م بنسبة 2.35% وحقق العام 2014م زيادة بنسبة 11.92% زيادة في الصادرات السلعية.

وعند الإشارة الى أبرز محطات الانخفاض في حجم الصادرات السلعية فقد تمثلت في عام2000م وعام2002م حيث انخفضت الصادرات بنسبة 25.93% و18.18% على التوالي ويمكن ان يعزى ذلك الى اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية حيث في حينها تراجع الناتج المحلي بنسبة 21.8% للعامين نفسيهما. شكل رقم 4 عبارة عن رسم بياني يوضح معدل النمو للصادرات والصادرات السلعية من 1994–2016م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.3): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP والصادرات بشكل عام والصادرات السلعية بشكل خاص بالأسعار الثابتة للسنوات 1995 -2016م سنة الأساس 2015م (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي الناتج المحلي فلسطين	معدل النمو في GDP لفلسطين	الصادرات	معدل النمو في الصادرات	الصادرات السلعية	معدل النمو في الصادرات السلعية
1994م	5,057.7		642.3		587.2	
1995م	5,417.7	7.12	814.2	26.77	741.9	26.33
1996م	5,483.5	1.22	782.0	-3.96	707.5	-4.64
1997م	6,287.8	14.67	945.3	20.89	859.9	21.55
1998م	7,189.1	14.33	1,107.5	17.15	980.7	14.05
1999م	7,784.4	8.28	1,170.6	5.70	1,007.5	2.73
2000م	7,118.4	-8.56	1,370.6	17.09	1,055.1	4.72
2001م	6,455.6	-9.31	919.2	-32.94	781.5	-25.93
2002م	5,649.4	-12.49	749.7	-18.44	639.4	-18.18
2003م	6,441.2	14.02	842.8	12.41	733.3	14.69
2004م	7,107.4	10.34	930.4	10.40	803.3	9.55
2005م	7,874.9	10.80	1,098.1	18.03	862.8	7.41
2006م	7,567.7	-3.90	1,065.4	-2.98	901.7	4.50
2007م	8,066.5	6.59	1,265.1	18.74	992.7	10.09
2008م	8,556.9	6.08	1,483.2	17.24	1,152.2	16.07
2009م	9,298.1	8.66	1,582.5	6.70	1,199.3	4.09
2010م	10,051.2	8.10	1,608.2	1.63	1,319.8	10.05
2011م	11,298.9	12.41	2,024.0	25.85	1,700.1	28.82
2012م	12,008.9	6.28	2,011.7	-0.61	1,660.2	-2.35
2013م	12,275.2	2.22	2,078.7	3.33	1,758.7	5.93
2014م	12,252.9	-0.18	2,277.8	9.58	1,968.4	11.92
2015م	12,673.0	3.43	2,338.1	2.65	2,012.4	2.24
2016م	13,269.7	4.71	2,383.1	1.92	2,078.1	3.26

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2017م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

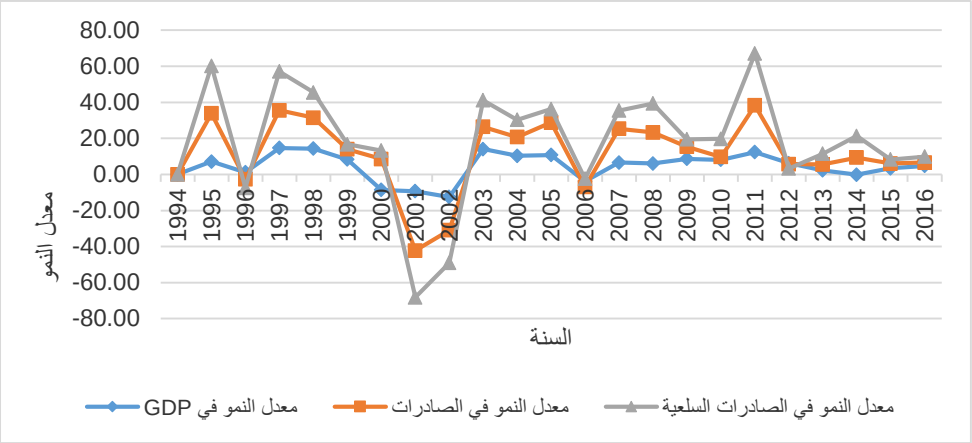

شكل (4.3): معدل النمو الاقتصادي في الـ GDP والصادرات بشكل عام والصادرات السلعية بالأسعار الثابتة للسنوات 1996 -2015

2. تركيب الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها

يحتل الباب 6 وهو السلع المصنَّعة المصنفة حسب المادة وذلك حسب (التصنيف الدولي الموحد SITC) [1] وكما يوضح الجدول (4.4) المرتبة الأولى في قائمة الصادرات الفلسطينية، حيث تشكل نسبة 32% من مجموع الصادرات، بما قيمته نحو 170.366مليون دولار أمريكي في المتوسط. ومن بين العناصر المساهمة الرئيسية الأخرى الباب 8 (المصنوعات المنوعة) والباب 0 (الأغذية والحيوانات الحية) والتي كانت على التوالي ما نسبته 12.67% بما قيمته 67.217 مليون دولار والأخرى بنسبة 11.67% وبما قيمته 61.901 مليون دولار.

ومن أهم السلع التي تصدرها فلسطين إلى الخارج سنوياً ما يلي: حجر البناء، الرخام، الأثاث الخشبي، الأحذية، الخضار الصالحة للأكل، السجائر، زيت الزيتون، الحاويات والحزم من البلاستيك، المراتب والفرشات، الأدوية (بال تريد، التقرير السنوي 2014).

(1) SITC: Standard of International Trade Classification.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.4) متوسط هيكل الصادرات حسب السلع المصدرة (للفترة 1996-2016م) وذلك حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد SITC

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

	الأبواب	المتوسط	النسبة المئوية
0	**أغذية وحيوانات حية**	**61,901**	**11.67**
1	المشروبات والتبغ	37,444	7.06
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	35,299	6.66
3	وقود معدني، ومزلقات معدنية، وما يتصل بذلك من مواد	33,881	6.39
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	27,160	5.12
5	مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	21,603	4.07
6	**سلع مصنعة مصنّفة حسب المادة**	**170,366**	**32.12**
7	المكائن ومعدات النقل	49,615	9.36
8	**مصنوعات منوعة**	**67,217**	**12.67**
9	سلع ومعاملات غير مصَنفة في موضع آخر في التصنيف الموحد للتجارة الدولية	28,591	5.39
	المجموع	**530,355**	**100.00**

المصدر: (إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

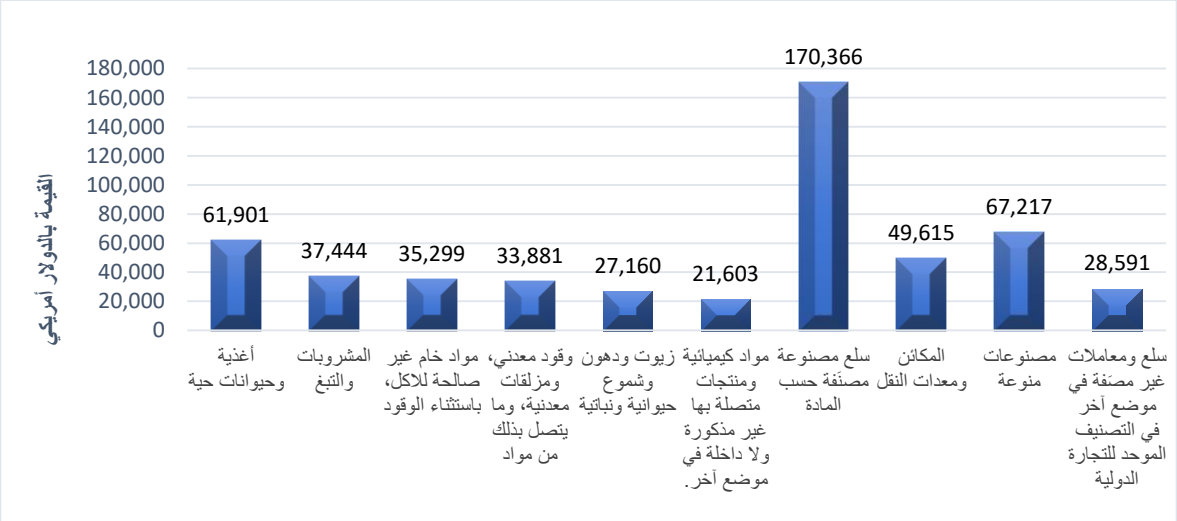

شكل (4.4): هيكل الصادرات حسب السلع (متوسط السنوات 1996-2016م)

3. الصادرات والواردات حسب المناطق الجغرافية

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية لاقتصاد هذا الشريك وبالتالي يكون اقتصاد هذه الدولة أكثر عرضة للتأثر بالعلاقة الثنائية مع الشريك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسي ومن هنا تبرز ضرورة وأهمية تنويع التجارة على الصعيدين السوقي والسلعي والبحث عن فرص خلق التجارة مع الاسواق الأخرى.

ولعل التجارة الخارجية الفلسطينية هي أهم قناة من قنوات التبعية والتداخل بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي حيث عمدت إسرائيل منذ عام 1967 ابان احتلالها للأراضي الفلسطينية على ربط الاقتصاد الفلسطيني بها وقطعت الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي وأصبحت التجارة الخارجية الفلسطينية أسيرة للاقتصاد الإسرائيلي لا تمر الا من خلاله.

اظهرت البيانات المتاحة ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، حيث شكلت الصادرات إلى الدول الاسيوية الأخرى أكثر من 466,618 مليون دولار بالمتوسط من إجمالي الصادرات والبالغ 530,355 مليون دولار وذلك للسنوات من 1996-2016م، في حين لم يتجاوز متوسط الصادرات إلى الدول العربية الاسيوية والدول الافريقية الأخرى 49,008 لنفس الفترة (جدول رقم 4.5 يوضح ذلك).

جدول (4.5): متوسط قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية خلال الفترة 1996-2016م

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

المجموعات الدولية	المتوسط للصادرات	المتوسط للواردات
متفرقات	2	623.01
دول أمريكا الوسطى	36	4129.83
دول البحر الكاريبي	53	368.02
الدول الافريقية الأخرى	127	6133.66
الدول الاوقيانوسية	332	7596.97
باقي الدول الأوروبية	526	37757.15
دول أمريكا الجنوبية	2,472	17831.00
الدول العربية في أفريقيا	2,935	32838.94
دول أمريكا الشمالية	5,240	41151.00
دول الاتحاد الاوروبي	7,321	338932.62
الدول العربية الاسيوية	46,073	85677.3364
الدول الاسيوية الأخرى	466,618	2759849.05
المجموع	**530,355**	**3332651.26**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

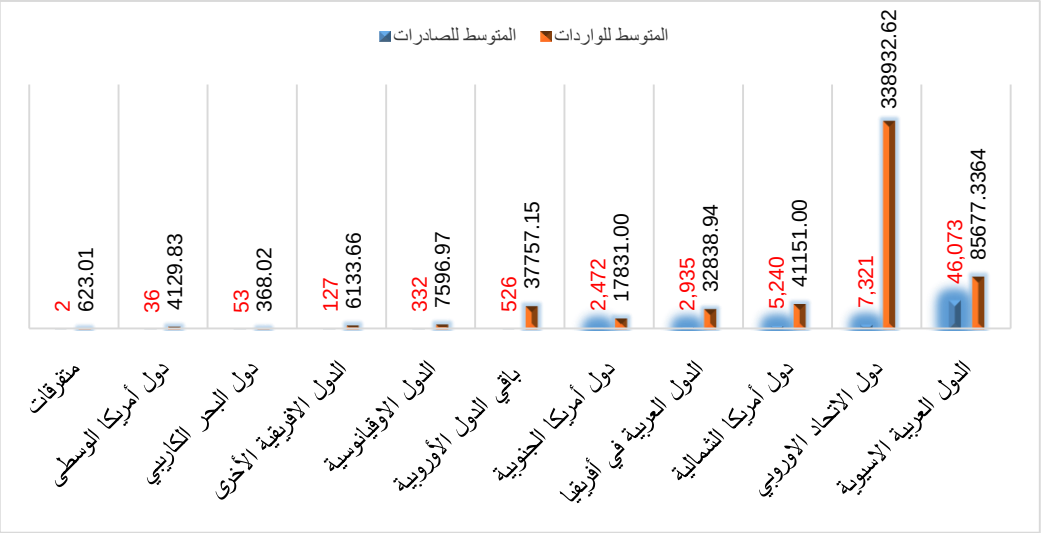

شكل (4.5): متوسط قيمة الصادرات والواردات للسنوات 1996-2016 حسب المناطق الجغرافية.

جدول (4.6): قيمة الواردات والصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول، 2015، 2016م

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

مجموعات الدول	السنة					
	2015			2016		
	الواردات Imports	الصادرات		الواردات Imports	الصادرات	
		قيمة	%		قيمة	%
إسرائيل	3,044,627	803,626	83.90	3,123,190	770,812	83.20
الدول العربية	343,209	121,105	12.64	320,050	119,032	12.85
الدول الأوروبية	724,021	16,473	1.72	760,125	18,777	2.03
الدول الآسيوية	977,417	5,111	0.53	1,033,174	5,949	0.64
الدول الأمريكية	114,998	11,281	1.18	108,026	11,521	1.24
باقي دول العالم	21,194	215	0.02	19,202	408	0.04
المجموع	**5,225,467**	**957,811**	**100.00**	**5,363,768**	**926,499**	**100.00**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017

من خلال الجدول رقم (4.6) نجد أن إسرائيل ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وكان هناك عدة ركائز أساسية في تنفيذ هذه السياسة من أهمها:

- فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية حيث أصبحت ثالث أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.
- الإهمال المتعمد والتدمير المبرمج للبنى التحتية للأراضي الفلسطينية (العبادلة، 2015م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالصادرات يلاحظ أن الدول العربية تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل وذلك على الرغم من الاتفاقيات التجارية الموقعة معها وتأتي بعدها الدول الأوربية ومن أهم الدول العربية التي تذهب إليها الصادرات الفلسطينية: الأردن والسعودية والإمارات ومصر.

والشكل التالي يوضح كيف أن إسرائيل تسيطر على مشهد التجارة الخارجية لفلسطين.

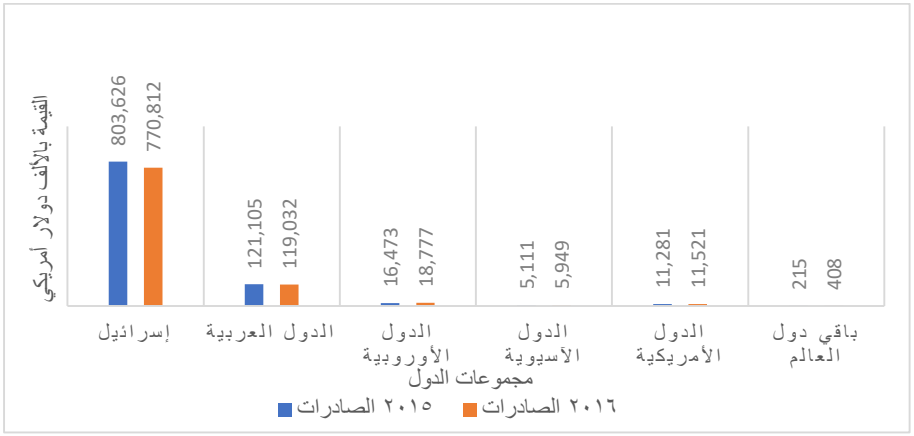

شكل (4.6): قيمة الصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول 2015

4. السلع الأكثر تصديرا للعام 2016م

لقد احتل حجر البناء الأصناف الأكثر تصديرا من بين أعلى عشرة أصناف أولها كان حجر البناء وآخرها التمر وكانت نسبة الصادرات من الحجر 34.6% من نسبة اجمالي قيمة العشرة سلع المصدرة وشكل ما قيمته 141.249 مليون دولار والتمر شكل ما نسبته 3.6% بقيمة 14.680 مليون وجاء في المرتبة الأخيرة.

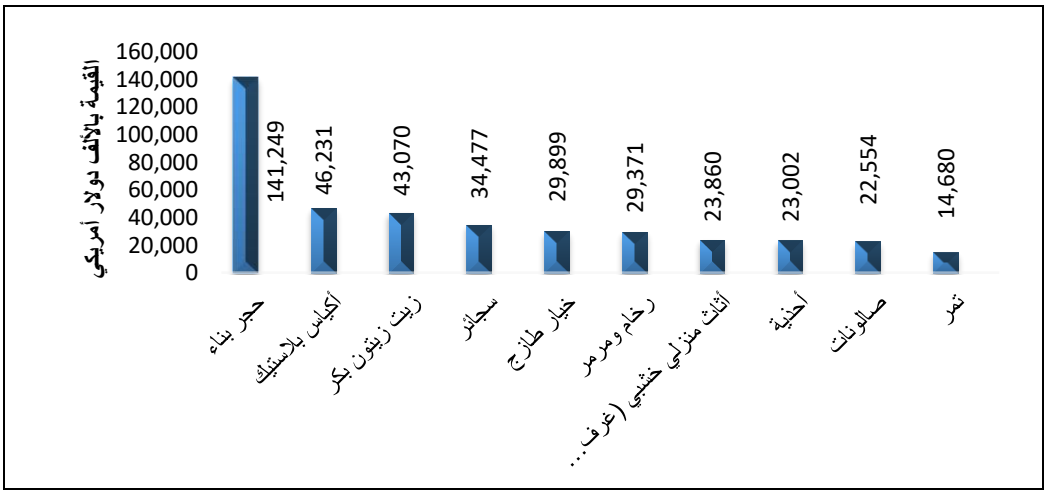

شكل (4.7): إجمالي قيمة أعلى عشرة سلع يتم تصديرها من فلسطين للعام 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: واقع صادرات قطاع غزة

❖ أولاً: هيكل صادرات قطاع غزة

إن صادرات قطاع غزة تعاني من قيود ومضايقات كبيرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث منعت إسرائيل حركة التصدير منذ العام 2007م، في إطار سياسة الحصار الاقتصادي المشدد على قطاع غزة. وأغلقت كافة المعابر التجارية مع إسرائيل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حجم الإنتاج، حيث تأثر المصدرين وتكبدوا خسائر كبيرة خلال هذه السنوات.

وسمح الاحتلال بإعادة استئناف التصدير اعتباراً من شهر نوفمبر 2014، ومن خلال معبر كرم أبو سالم فقط، وهو معبر غير مجهز أساساً لحركة البضائع والتصدير (بال تريد، 2016م) والجدول التالي يوضح التجارة السلعية لقطاع غزة.

جدول (4.8): التجارة السلعية لقطاع غزة للعام 2016م

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	السلع	البضائع الداخلة طن	قيمة / مليون $	البضائع الخارجة طن	قيمة / مليون$
1	مواد غذائية وزراعية	590015	511.27	29013	25.62
2	مشروبات وتبغ	27709	9.97	0	0.00
3	مواد خام ومواد بناء	3628175	230.74	7428	0.31
4	الوقود والزيوت (مشتقات البترول)	387018	333.18	0	0.00
5	زيوت ودهون نباتية وحيوانية	17465	34.06	0	0.00
6	المواد الكيماوية والدوائية والصيدلانية	96144	172.44	194	0.39
7	سلع معدنية	71190	440.99	0	0.00
8	مكائن ومعدات نقل	14633	61.60	0	0.00
9	مصنوعات مصنعة وغير مصنعة	118107	682.47	1064	10.36
الإجمالي		**4,950,456**	**2476.7**	**37,699**	**36.68**

المصدر (وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء والسياسات، 2017م)

❖ يلاحظ من خلال الجدول (4-8) أن المصنوعات المصنعة وغير مصنعة والتي تشمل بعض السلع مثل السجاد والموكيت والمشاطيح والملابس والقماش..... الخ، قد احتلت النسبة الأكبر قيمة من حيث البضائع الداخلة يليها المواد الغذائية والزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

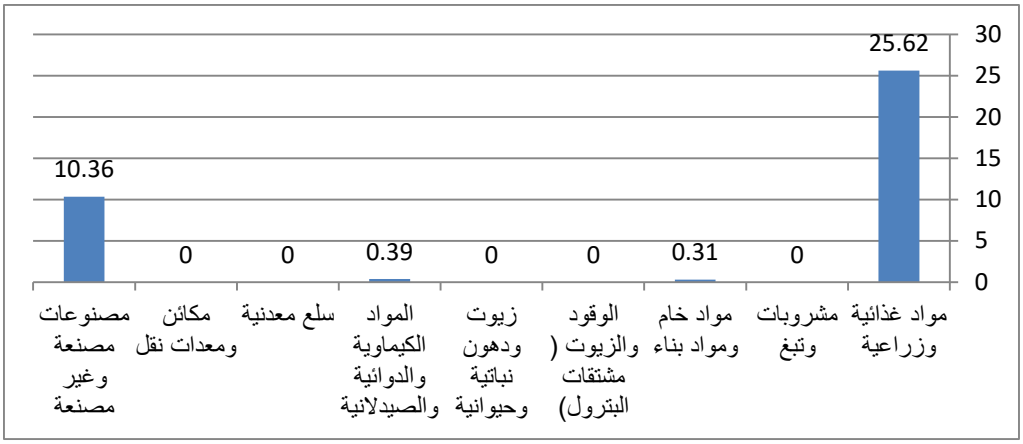

شكل (4.8): التوزيع السلعي لقيمة البضائع الصادرة من قطاع غزة / بالمليون دولار

وحسب جدول (4.8) يتضح أثر استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة خلال العام 2016 م مما أدى إلى ضعف حركة البضائع الخارجة من جميع أنواع المجموعات السلعية، ووجود فروق كبيرة بين البضائع الخارجة والداخلة حيث وصلت البضائع الخارجة في سنة 2016 في خمس من المجموعات السلعية الى الصفر مقارنة بالبضائع الداخلة للعام نفسه حيث قدرت قيمة البضائع الخارجة(36.68) مليون دولار أمريكي والتي لم تؤثر في العجز المزمن الحاصل في الميزان التجاري تأثيرا ذا قيمة كبيرة، باعتبار أن قيمة البضائع الداخلة بلغت (2476.7) مليون دولار أمريكي للعام نفسه .

جدول (4.9): يوضح التوزيع الجغرافي لحركة التجارة السلعية الخارجة من قطاع غزة للعام 2016م

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الرقم	الصنف	الضفة الغربية		اسرائيل واوروبا	
		الكميات	القيمة مليون$	الكميات	القيمة مليون$
1	مواد غذائية وزراعية	22473	18.36	6540	7.26
2	مشروبات وتبغ	0	0	0	0
3	مواد خام ومواد بناء	0	0	7428	0.311
4	الوقود والزيوت (مشتقات البترول)	0	0	0	0
5	زيوت ودهون نباتية وحيوانية	0	0	0	0
6	المواد الكيماوية والدوائية والصيدلانية	194	0.388	0	0
7	سلع معدنية	0	0	0	0
8	مكائن ومعدات نقل	0	0	0	0
9	مصنوعات مصنعة وغير مصنعة	1064	10.22	14	0.14
	الاجمالي	**23,731**	**28.97**	**13,982**	**7.71**

المصدر: (وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء والسياسات، 2017م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب الجدول (4.9) فإن هناك مجموعات سلعية كاملة بلغت نسبة التصدير منها صفر وذلك بسبب سياسات الاحتلال التي تكرس التبعية والحصار الاقتصادي على قطاع غزة.

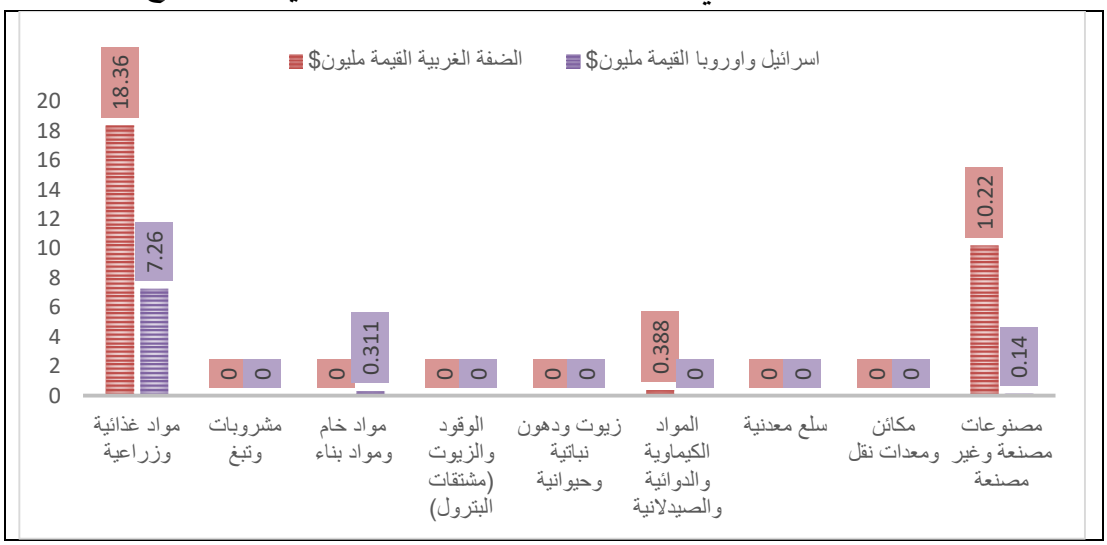

شكل (4.9): توزيع السلع الصادرة للضفة الغربية ولإسرائيل وأوروبا/مليون دولار

ومما سبق يتضح لنا أن معظم أو كل الصادرات من قطاع غزة هي عبارة عن مواد غذائية وزراعية مما يوجب التفصيل في ذلك.

❖ **ثانياً: الصادرات الزراعية من قطاع غزة**

منذ فرض الحصار على قطاع غزة واستخدام الاحتلال لسياسة الخنق والإغلاق المتواصل للمعابر التجارية معه فقد انعكست هذه السياسة بشكل مباشر سلباً على حجم الإنتاج الزراعي، حيث تأثر المزارعين والمصدرين للأصناف الزراعية مما كبدهم خسائر فادحة خلال سنوات الحصار إلى تاريخ كتابة هذه السطور.

والجدول التالي يوضح مدى التذبذب الكبير والواضح في الصادرات الزراعية خصوصاً بعد العام 2007 حيث أنه منذ العام 2005 وحتى العام 2013 لم يخرج الى الضفة الغربية أية منتوجات زراعية، كذلك الاحتلال امتنع عن الاستيراد من قطاع غزة من عام 2008 وحتى العام 2014، ولكن هناك تحسن طفيف في العامين الأخيرين 2015 و2016 حيث تم التصدير لعدة جهات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.10): الصادرات الزراعية من قطاع غزة إلى العالم الخارجي من عام 2005-2016

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

السنة	الصادرات لجميع الجهات				
	الجانب الاخر	الدول العربية	الضفة*	الخارج	المجموع
2005	10382	5877		13034	29295
2006	6693	1115		9919	17727
2007	7131	4929		8938	21000
2008	0	0		0	0
2009	0	0		0	0
2010	0	0		3500	3500
2011	0	0		3550	3550
2012	0	216		4154	4370
2013	0	862.5		1882	2744
2014	0	156	350	1062	1568
2015	2695	2902	6235	345.5	12177
2016	2581	2064	12163	380	17188

* الكميات المسوقة للضفة الغربية تعتبر تجارة محلية، ولا تدخل ضمن حجم الصادرات الفلسطينية.

المصدر: (وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعابر-غزة)

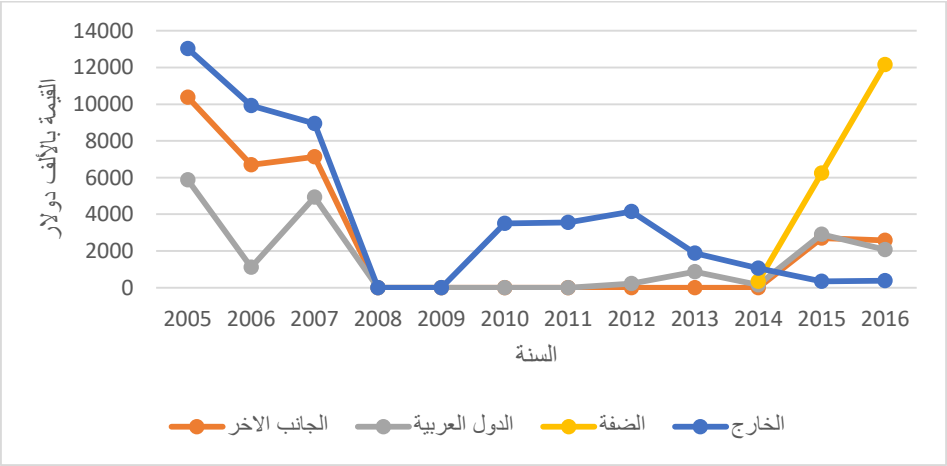

شكل (4.10): الصادرات الزراعية لقطاع غزة مع جميع الجهات من عام 2005-2016م

والجدول (4.11) يوضح تطور الصادرات الزراعية من قطاع غزة الى مختلف الجهات، بما فيها الكميات المسوقة للضفة الغربية خلال الفترة 2000-2016، حيث يلاحظ التراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحوظ عبر الزمن للصادرات، وشلل شبه كامل تقريباً خلال السنوات 2008-2014، اذ بلغ متوسط حجم الصادرات الزراعية (باستثناء الزهور) خلال الفترة (2000-2007) حوالي 53033 طن سنوياً، مقارنةً بحوالي 2038.7 طن سنوياً خلال الفترة (2008-2016)، في حين تراجع تصدير الزهور من 46.1 مليون زهرة سنوياً الى 4.82 مليون زهرة سنوياً خلال فترة المقارنة، ولم يتم تصدير أية زهور في العام 2016، وذلك للسنة الثانية على التوالي.

جدول (4.11): حجم الصادرات الزراعية من قطاع غزة لمختلف الجهات خلال الفترة (2000-2016)

(الكمية بالطن)

السنة	الضفة الغربية*	إسرائيل	الدول العربية	أوروبا	المجموع	زهور (مليون زهرة)
2000	17799	47969	45922	979	112669	62.43
2001	11320	24722	34471	1119	71632	56.41
2002	4575	35415	26230	1678	67898	52.86
2003	11492	27681	18083	1688	58944	49.21
2004	9606	19957	14394	2346	46303	44.22
2005	3197	13480	12344	2636	31657	37.6
2006	1788.1	7851	2179	2084	13902.1	25.5
2007	2490.5	9137	8539	1091.6	21258.1	40.2
2008	0	0	0	125	125	2.1
2009	0	0	0	0	0	1.2
2010	0	0	0	227	227	14.56
2011	0	0	0	537.6	537.6	9.6
2012	0	0	200	791	991	9.7
2013	0	0	16	309	325	4.4
2014	570	0	192	355	1117	1.84
2015	5730	3458	3695	104	12987	0
2016	13317.2	3295.2	3353.6	110.86	20076.86	0
متوسط الفترة (2007-2000)	**7783.45**	**23276.5**	**20270.25**	**1702.7**	**53032.9**	**46.054**
متوسط الفترة (2016-2008)	**2179.69**	**750.36**	**828.51**	**284.38**	**4042.94**	**4.82**

*الكميات المسوقة للضفة الغربية تعتبر تجارة محلية، ولا تدخل ضمن حجم الصادرات الفلسطينية.

المصدر: (وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعابر-غزة)

لقد سمحت اسرائيل بتصدير صنفين فقط لأسواقها الداخلية من قطاع غزة، وهما البندورة والباذنجان، وحددت الكميات المسموح بها، بمقدار 250 طن للبندورة، و50 طن للباذنجان شهرياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال العام 2015، وتمنع تصدير أية أصناف أخرى لها، علماً بأن السوق الإسرائيلي كانت تحتل الأهمية النسبية الأولى تقريباً للصادرات الزراعية من قطاع غزة قبل عام 2007. ويليها في الأهمية أسواق الدول العربية، وفي المرتبة الثالثة أسواق الضفة الغربية، إلا أن هذه الأهمية تراجعت إلى المرتبة الثالثة بنسبة 26.6% من اجمالي الصادرات الزراعية من قطاع غزة في العام 2015، وفي العام 2016 تراجعت نسبة السوق الإسرائيلي عن العام الماضي لتصل 16.4% وذلك بحسب ما هو موضح في الجدول (4.11).

وبعد الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع منذ العام 2007، فقد أصبحت أسواق الضفة الغربية تحتل الأهمية النسبية الأولى (بنسبة 44.1% من اجمالي الصادرات الزراعية من قطاع غزة في العام 2015)، وتحسنت أكثر في العام 2016 لتصل النسبة إلى 66.3% من إجمالي الصادرات الزراعية إذ لا يوجد قيود على التسويق للضفة الغربية، حيث يتم تسويق مختلف أنواع الخضار وبعض أصناف الفواكه وبدون تقييد الكميات، باستثناء البطاطس (البطاطا المالحة)، والبصل، والجزر فقد تم حظر تسويقها للضفة الغربية في العام 2015 وكذلك في العام 2016. وتتركز الأصناف المسوقة للضفة الغربية بشكلٍ عام في الخيار، والبندورة، والبطاطا الحلوة، والباذنجان والفلفل الحلو والفراولة والفلفل والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.12): كمية صادرات غزة الزراعية لعام 2016 حسب الجهة المصدر لها

(الكمية بالطن)

النوع	الضفة الغربية*	الاحتلال	أوروبا	الأردن	المجموع
فراولة	209.6	0	71	0	280.6
بندورة شيري	64.5	0	0	0	64.5
فلفل حلو	747	0	16.5	0	763.5
توابل	0	0	23.36	0	23.36
بندورة	7446	3002	0	457.6	10905.6
باذنجان	617.5	293.2	0	0	910.7
بطاطا حلوة	534	0	0	0	534
فلفل	332.4	0	0	0	332.4
ملفوف	175	0	0	0	175
خيار	2529	0	0	0	2529
زهرة	44.9	0	0	0	44.9
كوسا	209.4	0	0	0	209.4
بلح (رطب)	396.4	0	0	0	396.4
سمك	11.5	0	0	0	11.5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع	الضفة الغربية*	الاحتلال	أوروبا	الأردن	المجموع
بطاطس	0	0	0	744	744
ليمون	0	0	0	1362	1362
فلنسيا	0	0	0	326	326
بصل	0	0	0	464	464
المجموع	**13317.2**	**3295.2**	**110.86**	**3353.6**	**20076.86**

*الكميات المسوقة للضفة الغربية تعتبر تجارة محلية، ولا تدخل ضمن حجم الصادرات الفلسطينية.

المصدر: (وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعابر–غزة)

جدول (4.13): قيمة صادرات غزة الزراعية لعام 2016 حسب الجهة المصدر لها

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النوع	الضفة الغربية*	الاحتلال	أوروبا	الأردن	المجموع
بندورة	5832.3	2351	0	358	8541.3
خيار	1651	0	0	0	1651
فلفل حلو	975	0	38.7	0	1013.7
فراولة	656.7	0	219.3	0	876
باذنجان	645	230	0	0	875
بطاطا حلوة	836.6	0	0	0	836.6
ليمون	0	0	0	711	711
بطاطس	0	0	0	583	583
بلح (رطب)	517.5	0	0	0	517.5
فلفل	434	0	0	0	434
بصل	0	0	0	242	242
كوسا	219	0	0	0	219
سمك	180	0	0	0	180
فلنسيا	0	0	0	170	170
توابل	0	0	122	0	122
بندورة شيري	101	0	0	0	101
ملفوف	91.4	0	0	0	91.4
زهرة	23.5	0	0	0	23.5
المجموع	**12163**	**2581**	**380**	**2064**	**17188**

الكميات المسوقة للضفة الغربية تعتبر تجارة محلية، ولا تدخل ضمن حجم الصادرات الفلسطينية.

المصدر: (وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعابر–غزة)

وبالنسبة للأصناف المصدرة للدول العربية فقد تركزت في البطاطس (البطاطا المالحة)، بنسبة 22.2% من اجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية، والبندورة بنسبة 13.6%، والبصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة 13.8%، والفلنسيا بنسبة 9.7%، واحتل الليمون المرتبة الأولى بنسبة 40.6% في العام 2016. وقد استحوذت الصادرات الزراعية للدول العربية على حوالي 16.7% من اجمالي الصادرات الزراعية من قطاع غزة في العام 2016. أما الصادرات لأوروبا فتتركز بدرجة اساسية في الفراولة، والتوابل، والزهور، خلال السنوات السابقة، الا انه لم يتم تصدير أية زهور في العام 2016. علماً بأن الصادرات لأوروبا لم تتجاوز 0.6% من اجمالي الصادرات الزراعية من قطاع غزة خلال العام 2016، والشكل (4.11) يوضح ذلك.

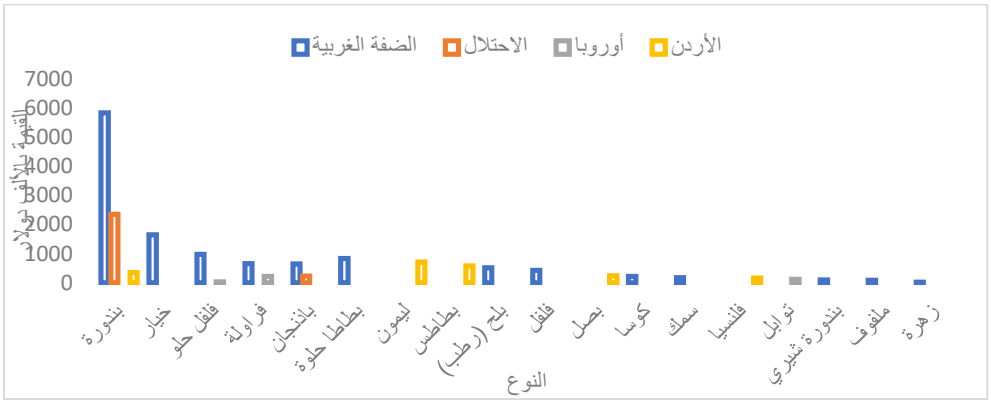

شكل (4.11): قيمة ونوع صادرات قطاع غزة الزراعية حسب الجهة المصدر لها لعام 2016

الجدول (4.14) هو لزيادة التوضيح بخصوص الكمية والقيمة الأكبر للصادرات الزراعية من قطاع غزة والتي كان للضفة الغربية والنسبة الأكبر 71% مع العلم أن التجارة بين الضفة وغزة هي تجارة بينية ومن ثم جاء الاحتلال في المركز الثاني بنسبة 15% بعد أن كان يستحوذ على النسبة الأكبر سابقا والشكل (4.14) يوضح ذلك.

جدول (4.14): قيمة الصادرات الكلية من قطاع غزة حسب الجهة للعام 2016

قيمة الصادرات الكلية من قطاع غزة للعام 2016 حسب الجهة			النسبة المئوية %
الجهة	القيمة (ألف شيكل)	القيمة (ألف دولار)	
أوروبا	1455.7	380	%2.2
الدول العربية	7909	2064	%12
الضفة الغربية	46583	12163	%70.76
اراضي 48 (الاحتلال)	9885.6	2581	%15
المجموع	**65833**	**17188**	**%100**

المصدر:(وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعابر–غزة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

إجراءات ومنهجية الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

إجراءات ومنهجية الدراسة

❖ أولاً: مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، حيث قام الباحث بزيارة مركز التجارة الفلسطيني Pal trade للحصول على قائمة بأسماء وعناوين المصدرين من قطاع غزة، وتم الحصول على قائمة مكونة من81 شركة وجمعية تعاونية عاملة في مجال التصدير، وقام الباحث بالتواصل مع جميع المصدرين من أجل توزيع الاستبانة والحصول على المعلومات اللازمة وقد تبين للباحث أن عدد كبير منهم متوقف عن العمل أو أغلقت لأسباب عدة.

وفي نهاية المطاف انخفضت عينة الدراسة إلى (42) جهة مصدرة قام الباحث بالجلوس مع كل واحد على حدة بأسلوب استبانة مقابلة.

وفيما يلي وصف للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة.

❖ ثانيا: منهج الدراسة

استخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** حيث تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل الاستراتيجية الوطنية للصادرات الصادرة عن بال تريد واحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة الى الوثائق والإجراءات والأنظمة المعتمدة من قبل وزارة الاقتصاد.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصا لًهذا الغرض، ووزعت على (42) من العاملين في مجال التصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ ثالثا: أداة الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة التي تسعى الى تحليل واقع الصادرات من قطاع غزة وتشخيص المعوقات التي تواجهه فقد تم اعداد استبانة متخصصة تهدف الى جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة حيث تم تقسيمها الى قسمين كما يلي:

القسم الأول ويتكون من 5 مجالات:

- **المجال الأول:** وهو عبارة عن البيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، رأس المال للشركة، المعبر المستخدم في عملية التصدير)
- **المجال الثاني** :وهو عبارة عن التعريف بالشركة موزع على (11) سؤال.
- **المجال الثالث:** وهو عبارة عن البيانات الوظيفية موزع على (5) أسئلة.
- **المجال الرابع:** وهو عبارة عن بيانات الانتاج موزع على (5) أسئلة.
- **المجال الخامس** :حصة السوق من اجمالي الانتاج.
- **المجال السادس** :تكلفة النقل وقيمة البضاعة التالفة والمصدرة والمدة التي تستغرقها من قطاع غزة الى جهة التصدير.

القسم الثاني: درجة التأثير السلبي للعوامل التالية على الانتاج والنشاط التصديري ويتكون من (20) فقرة.

وقد قام الباحث بعد اعداد النسخة الأولية من الاستبانة بتوزيعها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص، ملحق رقم (1)، وذلك لمعرفة مدى شمولية الاستبانة وقدرتها على قياس وتحديد واقع الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة ومعوقات تطوره، حيث قام الباحث بإدخال التعديلات التي أوصى بها المحكمون ومن ثم تم اعداد الاستبانة في نسختها النهائية التي تم توزيعها على عينة من المصدرين، ملحق رقم (2).

❖ رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة المصدرين في قطاع غزة والبالغ عددهم (81). استناداً الى الإحصاءات الصادرة عن مركز التجارة الفلسطيني بال تريد كما في نهاية العام 2016م.

هذا وقد تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة وتتكون من (42) من المصدرين، مثل ما نسبته ما يزيد عن (50%) وأخذت العينة بطريقة عشوائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ خامساً: أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي

(Statistical Package for the Social Sciences) .

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة

2- اختبار (Chi square test) لدراسة العلاقة بين متغيرين وصفيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

❖ أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة:

1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	88.1
أنثى	5	11.9
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.1) أن (88.1%) من العينة كانت من الذكور (11.9%) من العينة كانت من الاناث وبعزى ذلك الى طبيعة المجتمع.

2- توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير العمر

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	21.4
من 30حتى أقل من 40سنة	13	31.0
من 40 حتى أقل من 50 سنة	11	26.2
50 سنة فأكثر	9	21.4
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.2) أن 78.6% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 50 سنة وأن ما نسبته 52.4% منهم أقل من 40 سنة وهذا يعطي دلالة على أن قطاع الصادرات في قطاع غزة يتصدره فئة الشباب، وهذا يعطينا مؤشر أن ما نسبته 52.4% هو من جيل الشباب ويدلل هذا على أن قطاع التصدير قطاع فتي لو توفرت له الإمكانيات وذللت أمامه العقبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
الثانوية العامة فما دون	9	21.4
دبلوم متوسط "سنتين بعد الثانوية"	5	11.9
بكالوريوس	25	59.5
ماجستير فأعلى	3	7.1
المجموع	**42**	**100.0**

وهذا المتغير تم طرحه لمعرفة دور متغير المؤهل العلمي في النهضة بهذا القطاع لو توفرت الرؤية المتكاملة لذلك حيث تبين من خلال نتائج جدول (5.3) أن 78.5% من عينة الدراسة هم من ذوي المؤهلات العلمية المتوسطة والعليا.

4- توزيع عينة الدراسة بناءً على راس مال الشركة.

جدول (5.4): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير رأس مال الشركة

رأس مال الشركة	التكرار	النسبة المئوية
من 25 فأقل من 50 ألف $	18	42.9
من 50 فأقل من 100 ألف $	5	11.9
من 100 فأقل من 0.5 مليون $	11	26.2
من 0.5 مليون فأقل من مليون $	4	9.5
أكثر من مليون دولار	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.4) أن (42.9%) من العينة رأس المال لديهم من 25 فأقل من 50 ألف دولار، بينما كانت (11.9%) من العينة رأس المال لديهم من 50 فأقل من 100 ألف دولار، وكانت (26,2%) من العينة رأس المال لديهم من 100 فأقل من 0.5 مليون دولار، وكانت (9.5%) من العينة رأس المال لديهم من 0.5 مليون فأقل من مليون دولار، وكانت (9.5%) من العينة رأس المال لديهم أكثر من مليون دولار وهذا المتغير تم طرحه لمعرفة دور متغير رأس المال في دراسة حجم التركيم الرأسمالي في قطاع التصدير ومن خلال البيانات السابقة نجد أن المصدرين هم أصحاب رؤوس أموال صغيرة نسبياً إذا ما أريد لهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع أن يتصدر عجلة التنمية في قطاع غزة حيث أن ما نسبته 81% هم أصحاب رأس مال أقل من 0.5 مليون $.

5- توزيع عينة الدراسة بناءاً على المعبر المستخدم في عملية التصدير.

جدول (5.5) توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير المعبر المستخدم في عملية التصدير

	التكرار	النسبة المئوية
معبر بيت حانون	3	7.1
معبر كرم أبو سالم	15	35.7
معبر رفح	4	9.6
أخرى	20	47.6
المجموع	42	100

تبين من خلال نتائج الجدول (5.5) أن 7.1% من العينة كانت تستخدم معبر بيت حانون في التصدير، وكانت 35.7% من العينة كانت تستخدم معبر كرم أبو سالم في التصدير، وكانت 9.6% من العينة كانت تستخدم معبر رفح في التصدير، وكانت 47.6% من العينة كانت تستخدم معابر أخرى في التصدير وقد تم الحديث عن المعابر في مبحث سابق وهذا المتغير تم طرحه لمعرفة دور متغير المعبر المستخدم في التصدير مع العلم أن المعابر المستخدمة حالياً في عملية التصدير هي فقط معبر كرم أبو سالم.

❖ ثانياً: تحليل النتائج:

1. تحليل نتائج القسم الأول

يتناول هذا القسم عرض وتحليل لأهم النتائج الاحصائية التي تم الوصول اليها حول مشكلة الدراسة والتي تهدف إلى دراسة، وبناء على تحليل نتائج الدراسية تم اختبار الفرضيات ومناقشتها والتعليق عليها وتفسيرها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة.

أ- تحليل نتائج المحور الثاني (التعريف بالشركة):

- **نوع الشركة:**

جدول (5.6): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير نوع الشركة

نوع الشركة	التكرار	النسبة المئوية
شركة فردية	16	38.1
شركة تضامن	8	19.0
شركة عائلية	6	14.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوع الشركة	التكرار	النسبة المئوية
شركة مساهمة خاصة	9	21.4
شركة مساهمة عامة	2	4.8
أخرى	1	2.4
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.6) أن (38.1%) من العينة كانت شركات فردية، بينما كانت (19.0%) من العينة شركات تضامن، وكانت (14.3%) من العينة شركات عائلية، وكانت (21.4%) من العينة شركات مساهمة خاصة، وكانت (4.8%) من العينة شركات مساهمة عامة، وكانت (2.4%) من العينة شركات أخرى غير المذكورة.

أي أن القطاع الخاص يسيطر على 97.6% من الشركات وهذا يضع أمامنا عدة تساؤلات وذلك في ظل استراتيجية تشجيع الصادرات التي تم وضعها منها أن الحكومة لا تتبنى تشجيع الصادرات في الواقع العملي وإلا لما تصدى لها الأفراد فقط.

- **القطاع الاقتصادي:**

جدول (5.7): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير القطاع الاقتصادي

القطاع الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
صناعات غذائية ومشروبات	7	16.7
صناعات الأقمشة والنسيج	10	23.8
صناعات الهندسية والمعدنية	1	2.4
صناعات بلاستيكية	2	4.8
صناعات كيميائية	2	4.8
صناعات خشبية والمفروشات	2	4.8
صناعات جلدية	1	2.4
الصناعات الدوائية	1	2.4
تكنولوجيا معلومات	12	28.6
خدمات	4	9.5
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.7) أن(16.7%) من العينة كانت ضمن قطاع صناعات غذائية و مشروبات، بينما كانت (23.8%) من العينة ضمن قطاع صناعات الأقمشة والنسيج، وكانت (2.4%) من العينة ضمن قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية، وكانت (4.8%) من العينة ضمن قطاع الصناعات البلاستيكية، وكانت (4.8%) من العينة ضمن قطاع الصناعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكيميائية، وكانت (4.8%) من العينة ضمن قطاع الصناعات الخشبية والمفروشات، وكانت (2.4%) من العينة ضمن قطاع الصناعات الجلدية، وكانت (2.4%) من العينة ضمن قطاع الصناعات الدوائية، وكانت (28.6%) من العينة ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات، وكانت (9.5%) من العينة ضمن قطاع الخدمات.

ونلاحظ أن قطاع التكنولوجيا هو قطاع واعد في قطاع غزة ولم يتأثر كثيراً بالعراقيل التي يفرضها الإحتلال والموضوعة أمام المصدرين كما وأننا لاحظنا أن هناك ثلاثة قطاعات مهمة استحوذت على 69.1% من حجم العينة وهي صناعات غذائية ومشروبات وصناعات الأقمشة والنسيج وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

- **هل تمتلك الشركة شهادة ايزو؟**

جدول (5.8): توزيع عينة الدراسة بناءً على امتلاك الشركة لشهادة الايزو

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	23.8
لا	32	76.2
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.8) أن (23.8%) من عينة الشركات تمتلك شهادة الجودة العالمية (الأيزو)، بينما كانت (76.2%) من عينة الشركات لا تمتلك شهادة الجودة العالمية (الأيزو) ولكن بعضها يمتلك شهادة GLOBAL G.A.P(GAP is an acronym for Good Agricultural Practices.) وهو برنامج اعتماد المَزَارِع الرائد على مستوى العالم الذي يُترجم متطلبات المستهلك في صورة ممارسات زراعية جيدة تُطبَّق في مجموعة متزايدة من البلدان تشمل حاليًا أكثر من 100 بلد.

- **طرق بيع المنتج:**

جدول (5.9): توزيع عينة الدراسة بناءً على متغير طرق البيع

طرق البيع	النسبة المئوية
التجزئة	12.5
الجملة	32.5
شبكات التوزيع	6.2
وكلاء	14.4
مكاتب تمثيلية	0
تجارة الكترونية	26.9
طرق توزيع أخرى	7.5
المجموع	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من خلال نتائج الجدول (5.9) أن (12.5%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بالتجزئة، بينما كانت (32.5%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بالجملة، وكانت (6.2%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بشبكات التوزيع، وكانت (14.4%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بالوكلاء، وكانت (26.9%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بالتجارة الالكترونية، وكانت (7.5%) من طرق البيع كانت ضمن طريقة البيع بطرق توزيع أخرى، ويلاحظ غياب مكاتب تمثيل تجاري مما يجعل الاحتلال يستفرد ويفرض شروطه على التاجر الفلسطيني.

ونلاحظ النسبة العالية التي بها البيع الكترونيا أو ما يعرف بالتجارة الإلكترونية حيث مثل ما نسبته 26.9% وهذه نسبة عالية ويعزى ذلك لسهولتها وعدم خضوعها لقيود الاحتلال.

- **طبيعة مكان تواجد المنشأة؟**

جدول (5.10): توزيع عينة الدراسة بناءً على طبيعة مكان تواجد المنشأة

	التكرار	النسبة المئوية
ايجار	18	42.9
ملك	24	57.1
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.10) أن (42.9%) من الشركات تتواجد في مكان ملك، بينما كانت (57.1%) من الشركات تتواجد في مكان ايجار.

وتبلغ متوسط مساحة المكان سواء كان ملك أو ايجار = 892.4 متر مربع.

وتقدر متوسط قيمة الايجار بالدولار للشركات المستأجرة = 1728.8 دولار في السنة.

- **هل تعرضت الشركة الى أضرار أثناء الحروب السابقة؟**

جدول (5.11): توزيع عينة الدراسة بناءً على تعرضها للضرر أثناء الحروب السابقة

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	64.3
لا	15	35.7
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.11) أن (64.3%) من الشركات تعرضت للضرر أثناء الحروب السابقة، بينما كانت (57.1%) من الشركات لم تتعرض للضرر أثناء الحروب السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان نوع الضرر للشركات المتضررة موزع حسب الجدول الاتي:

جدول (5.12): توزيع عينة الدراسة بناء نوع الضرر

	التكرار	النسبة المئوية
جزئي	14	51.8
جزئي بليغ	10	37.1
كلي	3	11.1
المجموع	**27**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.12) أن (51.8%) من الشركات المتضررة تعرضت للضرر الجزئي أثناء الحروب السابقة، بينما كانت (37.1%) من الشركات المتضررة تعرضت للضرر الجزئي البليغ أثناء الحروب السابقة، كانت (11.1%) من الشركات المتضررة تعرضت للضرر الكلي أثناء الحروب السابقة وذلك لوجودها في المنطقة الصناعية في بيت حانون وهي منطقة حدودية وهذا يدل على السياسة الإسرائيلية الممنهجة لضعف البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تدمير المصانع.

وعن سؤال هل تم العودة إلى العمل بعد التضرر كانت الاجابة 89.9% عادوا إلى العمل 11.1% لم تعود إلى العمل وذلك لعدم مقدرتها على المنافسة في السوق ووجود بدائل لمنتجاتها بأسعار أرخص.

وهذا يعتبر من أهم المعيقات التي تقف أمام المصدرين وأمام هذا القطاع (قطاع التصدير) حيث أنه يستنزف الطاقات والإمكانات ويقف عائق أمام تطوير نوعية وجودة الصادرات ويجعل المصدرين في حالة استنزاف دائم لإعادة بناء مؤسساتهم من جديد.

ب- تحليل نتائج المحور الثالث (البيانات الوظيفية)

- **عدد الموظفين**

جدول (5.13): توزيع الموظفين العاملين بالشركات حسب الجنس

	العدد	النسبة
ذكور	710	87.9
اناث	97	12.1
المجموع	**807**	**100**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من خلال نتائج الجدول أن 87.9% من العاملين بشركات التصدير هم من الذكور و12.1% من العاملين بشركات التصدير كانت من الاناث وهذه النسبة تنسجم إلى حد كبير مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مساهمة المرأة في القوة العاملة والبالغة 19.1% للعام 2016م، وكانت نسبة 14.8% من العاملين بالشركات من أفراد العائلة.

- **فترات العمل**

جدول (5.14): توزيع فترت العمل للعاملين بالشركات

	المتوسط
عدد ساعات العمل اليومية	ساعة8.1
عدد أيام العمل في الأسبوع	يوم 6.5
عدد الورديات	وردية1.1

تبين من خلال الجدول أن متوسط عدد ساعات العمل اليومية = 8.1 يوم، ومتوسط عدد أيام العمل في الاسبوع =6.5 يوم ومتوسط عدد الورديات باليوم =1.1 وردية.

وهذا مؤشر على عدم جدوى العمل لأكثر من وردية

- **معدل الأجور شهرياً**

جدول (5.15): متوسطات فئات الأجور للعاملين بالشركات شهرياً

	المتوسط بالشيكل
عمال مهرة	474.7
عمال عاديين	234.3
إداريين	582.1

تبين من خلال الجدول أن متوسط أجر العامل الماهر بالشركة شهرياً = 474.7 شيكل، وكان متوسط أجر العامل العادي بالشركة شهرياً=234.3 شيكل، وكان متوسط أجر الاداري بالشركة شهرياً= 582.1 شيكل

وهي أجور متدنية جداً إذا ما قورنت بأهمية هذا القطاع وذلك يعزى لعدة أسباب منها النسبة العالية للبطالة لزيادة عرض العمل في الاقتصاد الغزي بالإضافة لضعف النقابات العمالية وعدم تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور بالإضافة لارتفاع تكاليف الإنتاج، فبالتالي توفر الأيدي العاملة الرخيصة وأيضا تكاليف الإنتاج العالية يجعل التاجر يذهب الى الحلقة الأضعف لتحمل تكاليف الإنتاج وهي العامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظام دفع الاجور بالشركات على النحو التالي:

جدول (5.16): توزيع العاملين بالشركات بناء على نظام الدفع

	التكرار	النسبة المئوية
يومياً	2	4.8
أسبوعياً	10	23.8
شهرياً	30	71.4
المجموع	**42**	**100.0**

ت- تحليل نتائج المحور الرابع (الانتاج)

- **مصدر المواد الخام**

جدول (5.17): توزيع عينة الدراسة بناءً على مصدر المواد الخام

	النسبة المئوية
محلى-غزة	27.2
محلى-الضفة الغربية	5.6
إسرائيل	33.7
الدول الأخرى	33.5
المجموع	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.17) أن (27.2%) من مصدر المواد الخام كانت من محلية من غزة، بينما كانت (5.6%) من مصدر المواد الخام كانت من محلية من الضفة الغربية، أي أن ما نسبته 32.8% هي من مصادر محلية وهي تعتبر نسبة قليلة، وهذا يعطي تفسير لضعف مساهمة قطاع الصادرات في التشغيل، وكانت (33.7%) من مصدر المواد الخام كانت من اسرائيل، وكانت (33.5%) من مصدر المواد الخام كانت من الدول الأخرى.

ومن خلال ما سبق يتضح لدينا أن النسبة الأكبر من المواد الخام مصدرها(إسرائيل) ونسبة كبيرة تأتي من خلالها أي عن طريق الموانئ والمعابر الإسرائيلية وهذا يضعنا أمام تحدي المواد مزدوجة الاستعمال والتي يضع الاحتلال عليها قيود وشروط لإدخالها.

- **هل هناك مواد خام تحتاجها يفرض عليها الاحتلال قيود أمنية؟**

جدول (5.18): هل هناك مواد الخام يفرض عليها الاحتلال قيود أمنية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	40.5
لا	25	59.5
المجموع	**42**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من خلال نتائج الجدول (18-5) أن (40.5%) من المواد الخام يفرض عليها الاحتلال قيود أمنية، بينما كانت (59.5%) من المواد الخام لا يفرض عليها الاحتلال قيود أمنية.

وكانت نسبة المواد الخام المحظور دخولها من إجمالي المواد التي نستخدمها38.9%.

وهي نسبة كبيرة تحد وتعيق من عملية الإنتاج بغرض التصدير حيث أن الاحتلال يمنع دخول العديد من السلع والمواد التي تدخل في عملية الإنتاج فيما يسمى ب (قائمة السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج Dual use الملزمة برخصة خاصة لأجل نقلها لمناطق السلطة الفلسطينية) والتي وضعت بناءً على أمر حكومة الاحتلال الصادر سنة 2008م تحت مسمى (الرقابة على الصادرات الأمنية)، علماً بأن هناك قائمتين لهذه السلع والمعدات: القائمة الأولى تطبق على جميع مناطق السلطة الفلسطينية، والقائمة الثانية تخص قطاع غزة فقط. وتشمل القائمة الأولى (معدات الاتصالات، ومعدات دعم الاتصالات، وأية معدات تؤدي وظيفة اتصالية، والمعدات التي قد يسبب عملها تشويش على شبكات الاتصال، ومعدات البنية التحتية لشبكات الاتصال)، وتحت هذا المنع يأتي حرمان مناطق السلطة الفلسطينية من اقتناء التقنيات وتوفير الخدمات الحديثة وتحديدًا خدمات الجيلين الثالث والرابع من الاتصالات النقالة. (بال تريد، 2016م)

وتحت هذا المنع أيضاً فان إسرائيل تمنع دخول الأجهزة والمعدات التالية تحديداً لقطاع غزة:

الأجهزة والمعدات الممنوع دخولها تحت الذرائع الأمنية	
1. الكوابل والمعدات الخاصة بشبكات الانترنت.	2. اجهزة ومعدات الجيل الثالث
3. الأجهزة التي لها خاصية الاتصال اللاسلكي	4. اجهزة ومعدات الجيل الرابع LTE
5. أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني	6. طابعات platter
7. كوابل الالياف الضوئية	8. أجهزة الاتصالات والتحكم
9. الكوابل النحاسية الخاصة بالاتصالات.	10.مقاسم الهواتف (digital, analog).
11.المولدات الكهربائية ذات القدرة الكبيرة	12.قطع الغيار مثل IC.
13.الراوترات والسيرفرات والسويتشات وملحقاتها	

المصدر: (مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، 2017م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **كمية الطلب على الماء والطاقة**

جدول (5.19): متوسط قيمة الفواتير الشهرية للكهرباء والماء بالشيكل

	المتوسط
قيمة فاتورة المياه الشهرية	195.7
قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية	1099.5

تبين من خلال نتائج الجدول (5.19) أن متوسط قيمة فاتورة الماء الشهرية = 195.7 شيكل شهرياً، وكان متوسط قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية = 1099.5 شيكل شهرياً.

وكانت متوسط قيمة كمية السولار أو البنزين الشهرية المستخدمة = 7000.6 شيكل شهرياً ومتوسط قيمة الصيانة في السنة = 4430.1 شيكل سنوياً.

مع العلم أنه يتم استخدام السولار أو البنزين لتشغيل المولدات الكهربائية كبديل عن انقطاع الكهرباء المستمر ولفترات طويلة خلال اليوم الواحد وكل ذلك بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007م.

إن ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء واستخدام البدائل يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

- **طبيعة التكنولوجيا المستخدمة**

جدول (5.20): توزيع عينة الدراسة بناء طبيعة التكنولوجيا المستخدمة

	التكرار	النسبة المئوية
يدوي	10	23.8
نصف أتوماتيكي	14	33.3
إلكتروني	18	42.9
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.20) أن (23.8%) من الشركات كانت طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيها يدوياً، بينما كانت (33.3%) من الشركات طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيها نصف أتوماتيكي، وكانت (42.9%) من الشركات كانت طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيها الكتروني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن قطاع تكنلوجيا المعلومات (ICT) هو قطاع واعد ولقد تحدث الإعلام الإسرائيلي عنه مبيناً أن هناك عقولاً في قطاع غزة مبدعة في هذا المجال وعندها من الخبرة ما يكفي لتنافس.
إن قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات هو قطاع اقتصادي مستقل بحد ذاته ويعتبر داعماً لقطاعات العمل والإنتاج الأخرى.
ويتكون قطاع (ICT)من خمسة قطاعات إحداها قطاع البرمجيات والذي يشهد تقدماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة.

ث- تحليل نتائج المحور الخامس:

- **حصة الأسواق من إجمالي انتاج الشركات**

جدول (5.21): توزيع عينة الدراسة بناءً على حصة السوق من إجمالي إنتاج الشركات

	النسبة المئوية
قطاع غزة	44.7
الضفة الغربية	14.2
اسرائيل	18.9
الأردن	0.7
مصر	0.8
الخليج العربي	15.4
أوروبا	3.9
أمريكا	1.4
المجموع	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.21) أن(44.7%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من قطاع غزة، بينما كانت (14.2%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من الضفة الغربية ، بينما كانت (18.9%) من حصة السوق من اجمالي الانتاج كانت من اسرائيل، بينما كانت (0.7%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من الأردن، بينما كانت (0.8%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من مصر، بينما كانت (15.4%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من الخليج العربي، بينما كانت (3.9%) من حصة السوق من إجمالي الانتاج كانت من أوروبا، بينما كانت (1.4%) من حصة السوق من إجمالي الإنتاج كانت من أمريكا.

وتبين البيانات السابقة أن ما نسبته 58.9% هو عبارة عن سوق محلي وتجارة داخلية وهذا يعزى لسببين: الأول أن السوق المحلي يستوعب هذا الجزء من الإنتاج ولا يترتب على التاجر أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خسارة، والثاني أن التاجر في كثير من الأحيان يضطر لبيع منتجه محليا لعدم قدرته على تصديره فبالتالي يترتب عليه خسارة كبيرة.

مع التنويه أن هذه النتائج لمصدرين كانوا يصدروا إلى أكثر من دولة ولكن الآن معظم التصدير هو لإسرائيل ومن خلال وسطاء إسرائيليين إلى دول أخرى.

وتعزى نسب التلف لأسباب عدة وأهمها المعابر الغير مجهزة أصلاً لمكوث البضائع فيها لعدة ساعات.

ج- تحليل نتائج المحور السادس:

- **تكلفة النقل وقيمة البضاعة التالفة والمصدرة والمدة التي تستغرقها من قطاع غزة الى جهة التصدير.**

تكلفة النقل التي تتحملها الشركات في تصدير المنتجات من لحظة خروجها من المصنع وحتى تصل الى المستورد وقيمة ما يتلف في الطريق والمدة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير.

جدول (5.22): يمثل نسبة تكلفة النقل وقيمة التالف من قيمة البضاعة المصدرة ومتوسط المدة الزمنية للتصدير

من قطاع غزة إلى جهة التصدير	نسبة تكلفة النقل من البضاعة المصدرة	نسبة التالف من البضاعة المصدرة	المدة الزمنية المستغرقة في التصدير بالأيام
الضفة الغربية	7.1%	5.4%	1.2يوم
اسرائيل	3.9%	1.7%	1يوم
الخليج العربي	22.9%	8.9%	5.6يوم
اوروبا	6.4%	5.3%	3يوم
امريكا	2.4%	22.2%	2.5يوم
المتوسط العام	8.6%	8.7%	

- **هل تلقيت منح أو مساعدات خارجية**

جدول (5.23): توزيع عينة الدراسة بناء على تلقيهم مساعدات خارجية

	التكرار	النسبة المئوية
لا	32	76.2
نعم	10	23.8
المجموع	**42**	**100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.23) أن (76.2%) من الشركات لم يتلقوا أي مساعدات أو منح خارجية، بينما كانت (23.8%) من الشركات أكدوا تلقيهم منح ومساعدات خارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبة الكبيرة من المصدرين لم تتلق أية مساعدات كانت أو حتى الآن لم تتلق تعويضات وحتى النسبة التي تلقت مساعدات فإن المساعدات كانت عبارة عن برامج تشغيل خريجين.

- **مصدر الدعم الخارجي للشركات التي تلقت مساعدات أو منح خارجية**

جدول (5.24): مصدر الدعم الخارجي للشركات التي تلقت مساعدات خارجية

	التكرار	النسبة المئوية
حكومة رام الله	1	10%
جمعيات خيرية	3	30%
اتحادات نقابية	2	20%
مؤسسات دولية	4	40%
المجموع	**10**	**%100.0**

تبين من خلال نتائج الجدول (5.24) أن (10%) من الشركات التي تلقت مساعدات أو منح خارجية كان مصدرها من حكومة رام الله، بينما كانت (30%) من الشركات التي تلقت مساعدات أو منح خارجية كان مصدرها من جمعيات خيرية، وكانت (20%) من الشركات التي تلقت مساعدات أو منح خارجية كان مصدرها من اتحادات نقابية، كانت (40%) من الشركات التي تلقت مساعدات أو منح خارجية كان مصدرها من مؤسسات دولية.

مع العلم أن المؤسسات الدولية تنفذ مشاريع لصالحها وهي في الغالب مشروطة

2. تحليل نتائج القسم الثاني

أ. (درجة التأثير السلبي للعوامل التالية على انتاجك ونشاطك التصديري)

ولتحليل نتائج هذا القسم تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للتعرف على أكثر العوامل السلبية التي تؤثر على الانتاج والنشاط التصديري.

جدول (5.25): القسم الثاني من الاستبانة عبارة عن أبرز المعوقات

	الفقرة	درجة التأثير (%)				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
		لا تؤثر	تؤثر بدرجة منخفضة	تؤثر بدرجة متوسطة	تؤثر بدرجة كبيرة			
1	انقطاع الطاقة والكهرباء	4.8	4.8	9.5	81.0	2.67	.79	88.80
2	نقص المياه وشبكات الصرف الصحي	38.1	14.3	35.7	11.9	1.21	1.09	40.44
3	أسعار الايجار للمحلات والمخازن	35.7	11.9	40.5	11.9	1.29	1.09	42.81
4	تكاليف الاتصالات والانترنت	28.6	23.8	21.4	26.2	1.45	1.17	48.36

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفقرة	درجة التأثير (%)				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
		لا تؤثر	تؤثر بدرجة منخفضة	تؤثر بدرجة متوسطة	تؤثر بدرجة كبيرة			
5	ضعف تنظيم وضبط الاسواق التجارية في قطاع غزة	28.6	11.9	23.8	35.7	1.67	1.24	55.50
6	الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة	26.2	4.8	16.7	52.4	1.95	1.29	65.01
7	اجراءات وسياسات وزارة الاقتصاد	40.5	4.8	28.6	26.2	1.40	1.27	46.78
8	اجراءات وسياسات وزارة المالية	31.0	14.3	35.7	19.0	1.43	1.13	47.57
9	اجراءات وسياسات وزارة الزراعة	76.2	2.4	14.3	7.1	.52	.99	17.44
10	اجراءات وسياسات الجمعيات والاتحادات النقابية في مجال نشاطك الانتاجي	50.0	14.3	26.2	9.5	.95	1.08	31.71
11	اجراءات وسياسة لجة التنسيق والمعابر التابعة لرام الله	50.0	2.4	23.8	23.8	1.21	1.30	40.44
12	سياسات الاحتلال على المعابر وتقييد ومنع دخول بعض المواد الخام	35.7	7.1	4.8	52.4	1.74	1.42	57.88
13	سياسات البنوك والاقراض في قطاع غزة	52.4	21.4	16.7	9.5	.83	1.03	27.75
14	غياب القدرة على تدريب العاملين لديك	31.0	26.2	35.7	7.1	1.19	.97	39.64
15	نقص الخبرات والكوادر الفنية في مجال عملك	21.4	26.2	31.0	21.4	1.52	1.06	50.74
16	نقص المعدات والأجهزة اللازمة لعملك	14.3	14.3	35.7	35.7	1.93	1.05	64.22
17	شروط المواصفات والمقاييس الاسرائيلية	42.9	11.9	19.0	26.2	1.29	1.27	42.81
18	شروط المواصفات والمقاييس الأجنبية (الأوروبية والأمريكية)	59.5	9.5	21.4	9.5	.81	1.09	26.96
19	نقص الخبرات والمعلومات عن الاستيراد والتصدير	35.7	19.0	31.0	14.3	1.24	1.10	41.23
20	ارتفاع تكاليف المنتج المحلي وصعوبة المنافسة في السوق الدولية	33.3	11.9	11.9	42.9	1.64	1.34	54.71
	المجموع	%36.8	%12.8	%24.2	%26.2	1.3976	1.1386	46.5411

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من خلال نتائج الجدول السابق أن 36% من العوامل لا تؤثر على الانتاج والتصدير و12.8% من العوامل تؤثر بدرجة منخفضة و24.2% من العوامل تؤثر بدرجة متوسطة و26.2% من العوامل تؤثر بدرجة كبيرة.

وكانت الفقرة رقم (1) والتي نصها " انقطاع الطاقة والكهرباء " أكثر العوامل تأثيراً سلبياً حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية (88.8%)، بينما كانت الفقرة رقم (18) والتي نصها "شروط المواصفات والمقاييس الأجنبية (الأوروبية والأمريكية)" أقل العوامل تأثيراً سلبيا حسب الوزن النسبي وكانت نسبتها المئوية (26.9%).

ب. توزيع القطاعات الاقتصادية حسب العوامل المؤثرة على الانتاج والتصدير

1. توزيع القطاعات حسب تأثرها بالإجراءات الحكومية.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والاجراءات الحكومية، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.26): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب الاجراءات الحكومية

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر	15.4%	30.8%				7.7%			38.5%	7.7%	30.39	0.297
توثر بدرجة منخفضة	21.4%	28.6%			14.3%		7.1%	7.1%	21.4%			
تؤثر بدرجة متوسطة		16.7%	8.3%	16.7%		8.3%			25.0%	25.0%		
تؤثر بدرجة كبيرة	66.7%								33.3%			

تبين من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات والاجراءات الحكومية وذلك لان قيمة **Sig** أكبر من 0.05 وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالإجراءات الحكومية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (38.5%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بالإجراءات الحكومية قطاع صناعات الأقمشة والنسيج بنسبة (28.6%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بالإجراءات الحكومية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (25.0%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالإجراءات الحكومية قطاع صناعات غذائية ومشروبات بنسبة (66.7%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. توزيع القطاعات حسب تأثرها بالظروف المحلية.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والظروف المحلية للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (5.27): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالظروف المحلية

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر		100.0%										
توثر بدرجة منخفضة	7.7%	30.8%					7.7%		38.5%	15.4%		
تؤثر بدرجة متوسطة	23.8%	19.0%	4.8%	9.5%	9.5%	9.5%		4.8%	14.3%	4.8%	25.64	0.538
تؤثر بدرجة كبيرة	16.7%								66.7%	16.7%		

تبين من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات والظروف المحلية وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالظروف المحلية قطاع الأقمشة والنسيج بنسبة (100%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بالظروف المحلية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (38.5%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بالظروف المحلية قطاع صناعات غذائية ومشروبات بنسبة (23.8%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالظروف المحلية أيضا قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (66.7%).

3. توزيع القطاعات حسب تأثرها بالظروف الداخلية للمنشأة.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والظروف الداخلية للمنشأة للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.28): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالظروف الداخلية للمنشأة

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر		33.3%			33.4%				33.3%		26.64	0.485
توثر بدرجة منخفضة	15.8%	36.8%		5.3%		5.3%			21.1%	15.8%		
تؤثر بدرجة متوسطة	18.8%	12.5%	6.2%	6.2%	6.2%	6.2%	6.2%		31.2%	6.2%		
تؤثر بدرجة كبيرة	25.0%							25.0%	50.0%			

تبين من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات والظروف الداخلية للمنشأة وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالظروف الداخلية للمنشأة قطاعات الصناعات الكيميائية بنسبة (33.4%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بالظروف الداخلية للمنشأة قطاع صناعات الاقمشة والنسيج بنسبة (36.8%) ، و أكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بالظروف الداخلية للمنشأة قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (31.2%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالظروف الداخلية للمنشأة أيضا قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (50%).

4. توزيع القطاعات حسب تأثرها بسياسات الاحتلال.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وسياسات الاحتلال للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.29): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بسياسات الاحتلال

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر	8.3%				8.3%				75.0%	8.4%	41.065	0.041
توثر بدرجة منخفضة	7.7%	30.8%		7.7%		7.7%	7.7%	7.7%	15.4%	15.4%		
تؤثر بدرجة متوسطة		75.0%			25.0%							
تؤثر بدرجة كبيرة	38.5%	23.1%	7.7%	7.7%		7.7%			7.7%	7.7%		

تبين من خلال الجدول تبين ان قيمة ال (Sig.) أقل من 0.05 وهي معنوية احصائياً وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية وسياسات الاحتلال وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بسياسات الاحتلال قطاعات تكنولوجيا المعلومات بنسبة (75.0%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بسياسات الاحتلال قطاع صناعات الاقمشة والنسيج بنسبة (30.8%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بسياسات الاحتلال قطاع صناعات الاقمشة والنسيج بنسبة (75.0%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بسياسات الاحتلال أيضا قطاع صناعات الأغذية والمشروبات بنسبة (38.5%).

ومما سبق نجد أن قطاع تكنولوجيا المعلومات لم يتأثر بسياسات الاحتلال بنسبة 75% وهذا أمر طبيعي لأن طبيعة ونشاط هذا القطاع يختلف عن بقية القطاعات من حيث عدم الاحتكاك المباشر مع الاحتلال على المعابر وغيره.

5. توزيع القطاعات حسب دور الجمعيات والاتحادات.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ودور الجمعيات والاتحادات للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.30): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب دور الجمعيات والاتحادات

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر	14.3%	33.3%			9.5%	4.8%		4.8%	28.6%	4.8%		
توثر بدرجة منخفضة	16.7%	16.7%		16.7%			16.7%		33.3%			
تؤثر بدرجة متوسطة	18.2%	18.2%	9.1%	9.1%		9.1%			27.3%	9.1%	26.443	0.494
تؤثر بدرجة كبيرة	25.0%								25.0%	50.0%		

تبين من خلال الجدول تبين ان قيمة ال (Sig.) أكبر من 0.05 وهي غير معنوية احصائياً وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية ودور الجمعيات والاتحادات.

وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بدور الجمعيات والاتحادات قطاعات الاقمشة والنسيج بنسبة (33.3%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بدور الجمعيات والاتحادات قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (33.3%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بدور الجمعيات والاتحادات قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (27.3%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بدور الجمعيات والاتحادات أيضا قطاع الخدمات بنسبة (50%).

6. توزيع القطاعات حسب تأثرها بالتمويل المصرفي.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والتمويل المصرفي للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.31): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالتمويل المصرفي

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر	13.6%	31.8%	4.5%		4.5%	4.5%		4.5%	31.8%	4.5%	21.672	0.750
توثر بدرجة منخفضة	22.2%	11.1%		11.1%			11.1%		22.2%	22.2%		
تؤثر بدرجة متوسطة	14.3%	28.6%		14.3%		14.3%			28.6%			
تؤثر بدرجة كبيرة	25.0%				25.0%				25.0%	25.0%		

تبين من خلال الجدول تبين ان قيمة ال (Sig.) أكبر من 0.05 وهي غير معنوية احصائياً وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والتمويل المصرفي

وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالتمويل المصرفي قطاعات تكنولوجيا المعلومات بنسبة (31.8%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بالتمويل المصرفي قطاع صناعات الأغذية والمشروبات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات بنسبة (22.2%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بالتمويل المصرفي قطاع صناعات الاقمشة والنسيج وقطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (28.6%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالتمويل المصرفي أيضا قطاع صناعات الأغذية والمشروبات وصناعات كيمائية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات بنسبة (25.0%).

7. توزيع القطاعات حسب المقاييس الأوروبية.

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والمقاييس الأوروبية للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.32): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب تأثرها بالمقاييس الأوروبية

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
لا تؤثر	8.0%	32.0%			8.0%	8.0%	4.0%	4.0%	24.0%	12.0%	31.268	0.260
توثر بدرجة منخفضة	25.0%	25.0%		25.0%					25.0%			
تؤثر بدرجة متوسطة	11.1%	11.1%	11.1%	11.1%					55.6%			
تؤثر بدرجة كبيرة	75.0%									25.0%		

تبين من خلال الجدول تبين ان قيمة ال (Sig.) أكبر من 0.05 وهي غير معنوية احصائياً وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والمقاييس الأوروبية.

وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالمقاييس الأوروبية قطاعات الاقمشة والنسيج بنسبة (32.0%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة منخفضة بالمقاييس الأوروبية قطاع صناعات الأغذية والمشروبات والاقمشة والنسيج وتكنولوجيا المعلومات وصناعات بلاستيكية بنسبة (25.0%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة متوسطة بالمقاييس الأوروبية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (55.6%)، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالمقاييس الأوروبية أيضا قطاع صناعات الأغذية والمشروبات بنسبة (75.0%).

8. توزيع القطاعات الاقتصادية حسب العوامل

قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي ونسبة تأثر كل قطاع في كل عامل على حدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.33): نسبة تأثر كل قطاع حسب العوامل

العوامل	التأثير	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات
الاجراءات الحكومية	متوسط	1.33	0.966			1.25	1.16			0.986	1.541
	نسبة	44.2%	32.1%			41.6%	38.6%			32.8%	51.2%
الظروف المحلية	متوسط	1.85	1.28		1.80	1.90	1.90			1.86	1.80
	نسبة	61.6%	42.6%		59.9%	63.2%	63.2%			61.9%	59.9%
الظروف الداخلية للمنشأة	متوسط	1.74	1.18		1.60	1.00	1.60			1.66	1.20
	نسبة	57.9%	39.2%		53.2%	33.3%	53.2%			55.2%	39.9%
سياسات الاحتلال	متوسط	2.14	2.00		2.00	1.25	2.25			0.50	1.50
	نسبة	71.2%	66.6%		66.6%	41.6%	74.9%			16.6%	50%
دور الجمعيات والاتحادات	متوسط	1.14	0.50		1.50		1.00			0.916	2.00
	نسبة	37.9%	16.6%		50%		33.3%			30.5%	66.6%
التمويل المصرفي	متوسط	1.00	0.50		1.50	1.50	1.00			0.750	1.25
	نسبة	33.3%	16.6%		50%	50%	33.3%			25%	41.6%
المقاييس الاوروبية	متوسط	1.71	0.30		1.50					0.916	0.750
	نسبة	56.9%	9.9%		50%					30.5%	25%
المجموع	متوسط	1.55	0.96		1.41	0.98	1.27			1.08	1.89
	نسبة	51.6%	31.9%		46.9%	32.6%	42.3%			35.9%	62.9%

من خلال جدول (5.33) تبين لنا أن سياسات الاحتلال أثرت على كافة القطاعات، فقد أثرت على الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة 71.2% بينما أثرت على صناعة الأقمشة والنسيج والصناعات البلاستيكية بنسبة 66.6% فيما أثرت على الصناعات الخشبية والمفروشات بالنسبة الأعلى وهي 74.9% وكان قطاع تكنولوجيا المعلومات الأقل تأثرا بنسبة 16.6%.

أما في حال العوامل مجتمعة وجدنا أن أكثر القطاعات تأثرا هو قطاع الخدمات أي أن قطاع العوامل مجتمعة أثرت على قطاع الخدمات بنسبة 62.9%، بينما أقلها تأثرا كان قطاع صناعات الأقمشة والنسيج بنسبة 31.9%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية والمواد الخام المحظور دخولها للتعرف على طبيعة العلاقة الاحصائية بين المتغيرين، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (5.34): توزيع القطاعات الاقتصادية حسب المواد الخام المحظور دخولها

	صناعات غذائية ومشروبات	صناعات الأقمشة والنسيج	صناعات الهندسية والمعدنية	صناعات بلاستيكية	صناعات كيميائية	صناعات خشبية والمفروشات	صناعات جلدية	الصناعات الدوائية	تكنولوجيا معلومات	خدمات	معامل X^2	Sig.
نعم	29.4%	11.8%	5.9%	5.9%	11.8%	11.8%	5.9%	5.9%	5.9%	5.9%	20.437	0.015
لا	8.0%	32.0%		4.0%					44.0%	12.0%		

تبين من خلال الجدول تبين ان قيمة ال (Sig.) أقل من 0.05 وهي معنوية احصائياً وهذا يدل على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والمواد الخام المحظور دخولها.

تبين من خلال الجدول أن أكثر القطاعات التي تأثرت بحظر المواد قطاع صناعات الاغذية والمشروبات بنسبة (29.4%) وأن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بحظر المواد الخام قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة (44%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص النتائج والتوصيات

أولا نتائج الجانب النظري:

1. لقد اتبعت إسرائيل سياسة مدروسة منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتحويله إلى سوق استهلاكي للبضائع الإسرائيلية، والعمل على تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي حيث أن 83.2% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل.
2. حدوث تغير في موازين القوي بالمنطقة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي سينعكس ايجابا على أي علاقة اقتصادية مستقبلية مع دول الجوار من خلال تطبيق التكامل الاقتصادي.
3. الباب (6) حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية "السلع المصنفة أساسا حسب المادة" كان أولا من حيث الترتيب في الصادرات الفلسطينية بنسبة 32.12% وكان في المرتبة الثانية الباب (8) المصنوعات المتنوعة بنسبة 12.67% بينما في المرتبة الثالثة كان الباب (0) الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 11.67%.
4. الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها مع دول الجوار ودول العالم لم تحقق أي اختراق في العمل على تقليل حجم التجارة مع إسرائيل وهذا يؤكد النتيجة الاولي للدراسة في تعمد تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني وذلك لتحكم الجانب الإسرائيلي المطلق على جميع المعابر والمنافذ الحدودية.
5. ان من أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014- 2018 (تعزيز بيئة عمل ديناميكية وحيوية وتمكينها من خلال سياسة وبيئة تنظيمية داعمة للابتكار والاستثمار في قطاع التصدير)، وهذا الهدف في حد ذاته مرتبط ارتباط وثيق بالاحتلال حيث وجد أن بيئة العمل المتحكم واللاعب الأساسي فيها هو الاحتلال من خلال تحكمه المطلق في المعابر والممرات من حيث خروج البضائع وعرقلة عملية التصدير بشكل طبيعي وسلس وأيضا من خلال منعه لدخول العديد من المواد التي تدخل في عملية الإنتاج.
6. كان لصناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية تميز واضح من حيث قيمة صادراتها للخارج ومساهمتها في التشغيل حيث شكلت ما نسبته 32.12% من قيمة الصادرات.
7. هناك تركيز واضح في اتجاهات التجارة الخارجية الفلسطينية خصوصا الصادرات والتي تكاد تكون مع شريك واحد.
8. وأيضا عدم التزام الطرف الإسرائيلي بالنصوص التي وقع عليها من حيث عدم السماح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي ولوحظ مؤخرا حجم الاجتماعات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقد مع الطرف الإسرائيلي بهدف تنسيق الجهود على مستوى وزارة المالية ووزارة الاقتصاد وفي كل الحالات فإن الجانب الإسرائيلي هو المستفيد.

ثانيا: نتائج الجانب التحليلي:

1. أن ما نسبته 52.4% هو من جيل الشباب ويدلل هذا على أن قطاع التصدير قطاع فتي لو توفرت له الإمكانيات وذللت أمامه العقبات.
2. ولوحظ أن قطاع التكنلوجيا هو قطاع واعد في قطاع غزة ولم يتأثر كثيرا بالعراقيل التي يفرضها الاحتلال والموضوعة أمام المصدرين وكان هناك ثلاثة قطاعات مهمة استحوذت على 69.1% من حجم العينة وهي صناعات غذائية ومشروبات وصناعات الأقمشة والنسيج وقطاع تكنولوجيا المعلومات.
3. يوجد 51.8% من الشركات التي جرت عليها الدراسة تعرضت للضرر الجزئي أثناء الحروب السابقة، بينما كانت 37.1% منها تعرضت للضرر الجزئي البليغ أثناء الحروب السابقة، وكانت 11.1% من الشركات المتضررة تعرضت للضرر الكلي أثناء الحروب السابقة.
   وتبين أن ما نسبته89.9% من هذه الشركات عادوا الى العمل و11.1 %لم تعود الى العمل.
   وهذا يعتبر من أهم المعيقات التي تقف أمام المصدرين وأمام هذا القطاع (قطاع التصدير) حيث أنه يستنزف الطاقات والإمكانات ويقف عائق أمام تطوير نوعية وجودة الصادرات ويجعل المصدرين في حالة استنزاف دائم لإعادة بناء مؤسساتهم من جديد.
4. ومن النتائج المهمة أن النسبة الأكبر من المواد الخام والتي نسبتها حوالي 73% مصدرها(إسرائيل) أو تأتي من خلالها أي عن طريق الموانئ والمعابر الإسرائيلية.
5. وكانت نسبة المواد الخام المحظور دخولها من إجمالي المواد التي تستخدم 38.9%، وهي نسبة كبيرة تحد وتعيق من عملية الإنتاج بغرض التصدير حيث أن الاحتلال يمنع دخول العديد من السلع والمواد التي تدخل في عملية الإنتاج فيما يسمى ب (قائمة السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج dual use الملزمة برخصة خاصة لأجل نقلها لمناطق السلطة الفلسطينية) والتي وضعت بناءً على أمر حكومة الاحتلال الصادر سنة 2008م تحت مسمى (الرقابة على الصادرات الأمنية)
6. ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء واستخدام البدائل يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.
7. وجد أن 42.9% من الشركات كانت طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فيها الكتروني وهو قطاع تكنلوجيا المعلومات، وهذا مؤشر على أهمية قطاع تكنلوجيا المعلومات في ظل القيود والعراقيل الإسرائيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. تبين أن ما نسبته 58.9% هو عبارة عن سوق محلي وتجارة داخلية وهذا يعزى لسببين: الأول أن السوق المحلي يستوعب هذا الجزء من الإنتاج ولا يترتب على التاجر أي خسارة، والثاني أن التاجر في كثير من الأحيان يضطر لبيع منتجه محليا لعدم قدرته على تصديره فبالتالي يترتب عليه خسارة كبيرة، مع التنويه أن هذه النتائج لمصدرين كانوا يصدروا إلى أكثر من دولة ولكن الآن معظم التصدير هو لإسرائيل ومن خلال وسطاء إسرائيليين الى دول أخرى.
9. النسبة الكبيرة من المصدرين والبالغة 76.2% لم تتلق أية مساعدات كانت أو حتى الآن لم تتلق تعويضات وحتى النسبة التي تلقت مساعدات فإن هذه المساعدات كانت عبارة عن برامج تشغيل خريجين.
10. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والاجراءات الحكومية وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالإجراءات الحكومية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 38.5%، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالإجراءات الحكومية قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة 66.7%.
11. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والظروف المحلية وتبين أن أكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالظروف المحلية قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 66.7%.
12. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والظروف الداخلية للمنشأة وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بالظروف الداخلية للمنشأة قطاعات الصناعات الكيميائية بنسبة 33.4%، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بالظروف الداخلية للمنشأة أيضا قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 50%.
13. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية وسياسات الاحتلال وتبين أن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بسياسات الاحتلال قطاعات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 75%، وأكثر القطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بسياسات الاحتلال أيضا قطاع صناعات الأغذية والمشروبات بنسبة 38.5%، ومما سبق نجد أن قطاع تكنولوجيا المعلومات لم يتأثر بسياسات الاحتلال بنسبة 75% وهذا أمر طبيعي لأن طبيعة ونشاط هذا القطاع يختلف عن بقية القطاعات من حيث عدم الاحتكاك المباشر مع الاحتلال على المعابر وغيره.
14. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القطاعات الاقتصادية والمواد الخام المحظور دخولها. وكانت أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بحظر المواد الخام قطاع صناعات الاغذية والمشروبات بنسبة 29.4% وأن أكثر القطاعات التي لم تتأثر بحظر المواد الخام قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 44%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة فإن الباحث يسوق بعض التوصيات التي من الممكن أن تكون مناسبة للمساهمة في معالجة مشكلة الدراسة ومن هذه التوصيات ما يلي:

- الاحتلال هو سبب كل المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني وعليه يجب أن يكون إعادة صياغة لطبيعة العلاقة معه وذلك للقضاء على حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والحد من هيمنته على اقتصادنا الفلسطيني، وأيضا إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة معه.
- صياغة الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية من قبل ذوي الاختصاص وألا يتفرد الساسة بهذا الموضوع ولنا في اتفاق باريس خير شاهد فهو اتفاق منتهي الصلاحية وللأسف ما زال العمل قائما به وذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهت له من خبراء اقتصاديين.
- العمل من خلال المجتمع الدولي والمحلي من أجل إيجاد مناطق تجارة حرة لا تخضع للابتزاز الإسرائيلي، وذلك لتسهيل دخول وخروج البضائع من وإلى غزة.
- صياغة استراتيجيات أكثر واقعية للتصدير من خلال اختيار سيناريوهات أقرب الى حالتنا الفلسطينية وان لا نتعامل مع أنفسنا كدولة لها السيادة على الأرض، فعند وضع أي سيناريو ينبغي أن يكون الاحتلال وسياساته المعيقة حاضرة أمام المخططين، ومشاركة القطاع الخاص وكافة الشرائح ذات العلاقة في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية وذلك لتكون أكثر واقعية عند التنفيذ.
- تعزيز تصدير المنتجات المصنعة محلياً نحو السوق الخارجي مما يساهم في حل مشكلة البطالة مع العمل علي تحسين المنتج المحلي وفق المواصفات العالمية مما يعزز التنافسية.
- نوصي بالعمل علي زيادة الصادرات الي الضفة الغربية وزيادة حجم التبادل التجاري بين اجزاء الوطن الواحد خاصة.
- تقوم الحكومة بمشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية من أجل تسهيل تنفيذها والتفاعل معها، حيث تبين أن هناك جهل كبير من طرف المصدرين حول "استراتيجية تشجيع الصادرات 2014-2018".
- وضع حلول جذرية لمشكلة الكهرباء المتجذرة واستنزافها لجزء لا يستهان به من الموارد واعتماد مصادر بديلة للطاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ان الذي يسوق المنتج الفلسطيني هو وسيط إسرائيلي وهذا الأمر نوصي بأن يتوقف فورا وأن يقوم بهذا الدور سفارتنا في الخارج من خلال شركات تسويق فلسطينية، فلماذا يوجد في كل سفارة ملحق اقتصادي؟
- السعي لان تخرج منتجاتنا الى العالم الخارجي بعيدا عن الهيمنة الإسرائيلية على المعابر من خلال الشركاء التجاريين الذين تربطنا معهم اتفاقيات تجارية واستغلال حالة تعاطف الكثير من الدول مع قضيتنا الفلسطينية.
- تغيير الثقافة الاستهلاكية التي يحياها الفلسطيني بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص لأن كل الدخل ذاهب للإنفاق الاستهلاكي.
- التأكيد على الهوية الفلسطينية للمنتجات المصدرة للخارج وان يأخذ علامة تجارية فلسطينية.
- دعم المنتج المحلي من خلال نشر الوعي لدى المواطنين بأن شراء المنتج المحلي يعني خلق فرصة عمل لأبنائنا.
- العمل على تنشيط الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية ودول العالم وذلك لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي.
- تأهيل وتطوير البينة التحتية وإصلاح الطرق الموجودة، وتعبيد طرق جديدة بما يخدم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة.
- العمل على إقامة مراكز للأبحاث والدراسات لتوفير الخبرات الفنية والعلمية والعمل على توعية المصدرين بأهمية الدور الذي يقوموا بتأديته من أجل تعزيز دور قطاع الصادرات على الصمود.
- تأسيس وتفعيل هيئات ومؤسسات تدعم المنتج المحلي وتدعو لنشر وتعزيز ثقافة استهلاك المنتج المحلي من خلال حملات الدعاية والإعلان في مختلف الوسائل الإعلامية ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- تأهيل العنصر البشري والذي يعتبر هو الأساس في العملية الإنتاجية خصوصا أن العنصر البشري في قطاع غزة يعتبر ثروة كبيرة يجب استغلالها بالشكل الأمثل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

احمد، هناء. (2007م). *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980-2005م.* (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة تشرين، سوريا.

الأسطل، فاتن. (2014م). *التجارة الخارجية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.* (د.ط)، غزة: جامعة الأزهر.

بامخرمة، أحمد، النفيعي، إبراهيم، فلمبان، فريد. (1994م). محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 7*، 3-34.

الحرازين، ريهام. (2015م). *تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013م).* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو جامع، جابر. (2005م). أداء التجارة الفلسطينية الخارجية المنظورة مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا خلال الفترة 1968-2000، *مجلة الجامعة الاسلامية (سلسة الدراسات الإنسانية)، 13* (2) 59-75.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات.* رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2017م). *إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.* رام الله- فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2017م). *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي.* رام الله- فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2017م)، *إحصاءات الحسابات القومية، 2016م.* رام الله- فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1994-2016م). *إحصاءات الحسابات القومية.* رام الله- فلسطين

حلس، مازن. (2016م). *فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها.* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

الحموري، قاسم، خصاونة، عهود. (2001م). الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، *مجلة جامعة دمشق، 17*(1)، 22-44.

الداية، وائل وتنيره، محمد. (2016م). *التجارة الخارجية في قطاع غزة: أهمية – معوقات- واقع- مقترحات علاج*، ورقة مقدمة الى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، الضفة الغربية، فلسطين.

دحو، سليمان. (2016م). *التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر.* (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رهبان، عبد الرؤوف. (2013م). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. *مجلة جامعة دمشق، 29*(3).

سرداح، خليل. (2012م). *الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التكامل الاقليمي*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

السواعي، خالد. (2003م). *محددات التجارة الخارجية الأردنية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، الأردن.

السواعي، خالد. (2014م). *محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي العاشر، استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الاردن.

العبادلة، علي. (2015م). *محددات تدفق التجارة لفلسطين "نموذج الجاذبية 1995-2013*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة.

عبد الحميد، حشمة، (2013). *دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

العبدلي، عابد. (2005م). تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليله قياسية. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، 2*(27)، 78-94.

أبو عيدة، عمر. (2013م). أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي (1994-2011م). *مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 15*(1) 347-376.

أبو عيدة، عمر. (17-16 أكتوبر، 2012م). *الدخول الى الأسواق الخارجية العقبات والموانع دراسة ميدانية من وجهة نظر المصدرين*. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي بجامعة القدس المفتوحة "نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية. فلسطين

القيسي، أماني. (2016م). *تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية "2000-2014*. (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

المحجوبي، خالد. (2006م). الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، (6)، 111-135.

مركز التجارة الفلسطيني Pal trade. (2014م). *دراسة تقييمية وورقة موقف: التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية*، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Pal trade. (2014م). *دراسة تقييمية لأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين فلسطين والإمارات العربية المتحدة*، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Pal trade. (2016م). *ورقة حقائق: تكاليف النقل للصادرات الزراعية من قطاع غزة*، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهني، مريم. (2016م). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010. *مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 7*(20) 65-86.

نورين، مجدي. (2010م). أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999-2008، *مجلة المصرفي، السودان 5*(56)،212-234.

وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع مركز التجارة الدولي. (2014م-2018م). *الاستراتيجية الوطنية للتصدير*. فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتجارة والمعابر-دائرة الجمارك. (د.ت). *إجراءات التصدير الى الخارج*، فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2015م). *تقرير التجارة السلعية وحركة المعابر لقطاع غزة للعام 2015م*، فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني. (2016م). تقرير التجارة السلعية وحركة المعابر لقطاع غزة للعام 2016م، فلسطين.

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2017/2/14/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alavinasab, S. M. (2013). Exports and Economic Growth: Evidence from Iran. *Middle-East Journal of Scientific Research*, *18*(7), 936-941.

Zaheer, R., Khattak, S. W., Ashar, H., & Zaib, K. (2014). Impact of exports imports on GDP growth rate in Pakistan time series data from 2000-2010. *International Journal of Research in Applied, Natural and Social Sciences*, *2*(7), 29-34.

Mitra, P., & Khan, G. S. (2012). *Impact of Trade Openness, FDI Inflows and Total Exports on Economic Growth of India*: An Econometric Approach.

Ozurumba, B. A., & Chigbu, E. E. (2013). Non-oil export financing and Nigeria's Economic Growth. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, *4*(10), 133-148.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (1)
قائمة المحكمين

#	اسم المحكم	مكان العمل
.1	د. سيف الدين يوسف عودة	سلطة النقد الفلسطينية
.2	د. وائل حمدي الداية	الجامعة الإسلامية
.3	د. بدر شحدة حمدان	جامعة فلسطين
.4	د. خليل أحمد النمروطي	الجامعة الإسلامية
.5	أ. محمد سليم سكيك	بال تريد– غزة
.6	د. إسماعيل عبد الله قاسم	الجامعة الاسلامية
.7	أ. بشار صيام حمد	جامعة فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (2)

صحيفة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــــــة الإســـــــلامية – غـــــــزة

عمـــــــــادة الدراســـــــات العـــــــليا

كليـــــــــــــة التجـــــــــــــارة

ماجســـــــتير اقتصـــــــاديات التنميـــــــة

صحيفة استبيان

السادة الكرام/ الشركات العاملة في مجال التصدير حفظهم الله،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أتوجه إليكم بفائق الاحترام والتقدير، راجياً حسن تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة التي تتعلق بالتعرف على "**الصعوبات التي تواجه الصادرات في فلسطين–حالة عملية قطاع غزة**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من الجامعة الإسلامية بغزة، وقد تم اختياركم للإجابة على هذه الاستبانة، لذا نأمل من حضرتكم التعاون من خلال المشاركة في استكمال تعبئة الاستبانة، لتفي بالغرض الذي أعدت من أجله، مع العلم بأن المعلومات التي سترد في تلك القائمة سوف تحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث/

أكرم عبدالله قاسم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول/ أولاً: البيانات الشخصية:

ضع إشارة (√) في المربع المناسب:

1- الجنس: ( ) ذكر. ( ) أنثى.

2- العمر:

( ) أقل من 30 سنة. ( ) من 30 – حتى أقل من 40 سنة.

( ) من 40 – حتى أقل من 50 ( ) 50 سنة فأكثر.

3- المؤهل العلمي:

( ) الثانوية العامة فما دون. ( ) دبلوم متوسط "سنتين بعد الثانوية".

( ) بكالوريوس. ( ) ماجستير فأعلى.

4- رأس المال للشركة:

( ) من 25 – فأقل من 50 ألف $. ( ) من 50 – فأقل من 100 ألف $.

( ) من 100 ألف – فأقل من 0.5 مليون $.

( ) أكثر من 0.5 مليون $ فأقل من مليون $. ( ) أكثر من مليون دولار

5- المعبر المستخدم في عملية التصدير:

( ) معبر بيت حانون. ( ) معبر كرم أبو سالم.

( ) معبر رفح. ( ) أخرى .....

ثانياً: التعريف بالشركة:

1. نوع الشركة	**ضع إشارة (√) في المربع المناسب**
– شركة فردية	
– شركة تضامن	
– شركة عائلية	
– شركة مساهمة خاصة	
– شركة مساهمة عامة	
2. القطاع الاقتصادي	**ضع إشارة (√) في المربع المناسب**
– صناعات غذائية ومشروبات	
– صناعات الأقمشة والنسيج	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الصناعات الإنشائية	
– صناعات الهندسية والمعدنية	
– صناعات بلاستيكية	
– صناعات كيميائية	
– صناعات خشبية والمفروشات	
– صناعات جلدية	
– صناعات الألومنيوم	
– صناعات ورقية	
– الصناعات الدوائية	
– صناعة المعادن الثمينة	
– **أخرى، حدد:**	
3. هل حصلت على شهادات جودة عالمية مثل الايزو	**( ) نعم ( ) لا**
4. هل تمتلك الشركة اسم علامة تجارية	**( ) نعم ( ) لا**
– اسم العلامة التجارية ان وجد	
5. طرق بيع منتجاتك	**ضع نسبة تقديرية من (%) أمام الخيارات التالية**
– التجزئة	
– الجملة	
– شبكات التوزيع	
– وكلاء	
– مكاتب تمثيلية	
– تجارة الكترونية	
– طرق توزيع اخرى، حدد:	

6. وصف المنتج:	
7. اسم المنتج:	
.1	.2
.3	.4
.5	.6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. طبيعة مكان تواجد المنشأة	**( ) إيجار ( ) ملك**
9. مساحة الملك أو الايجار	
10. قيمة الايجار بالدولار ان وجد	
11. هل تعرضت الشركة الى أضرار أثناء الحروب السابقة	**( ) نعم ( ) لا**
إذا كانت الإجابة بنعم فما هو نوع الضرر	**ضع إشارة (√) في المربع المناسب**
– جزئي	
– جزئي بليغ	
– كلي	
هل تم العودة الى العمل	**( ) نعم ( ) لا**

ثالثاً: البيانات الوظيفية:

1. عدد الموظفين	**ضع (العدد) أمام العبارات التالية**
– ذكور	
– إناث	
– دائم	
– مؤقت	
– عمال مهرة	
– غير مهرة عمال	
– إداريين	
– عدد أفراد العائلة العاملين بالشركة	
2. المؤهل العلمي للعاملين في الشركة	**ضع (العدد) أمام العبارات التالية**
– دراسات عليا	
– بكالوريوس	
– دبلوم	
– تدريب مهني	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أقل من ثانوية عامة	
3. فترات العمل	**يوم/ساعة**
– عدد ساعات العمل اليومية	
– عدد أيام العمل في الاسبوع	
– عدد الورديات	
4. معدل الأجور شهريا (شيكل)	
– عمال مهرة	
– عمال عاديين	
– إداريين	
5. نظام دفع الأجور	**ضع إشارة (√) في المربع المناسب**
– يومياً	
– أسبوعياً	
– شهرياً	

رابعاً: الانتاج:

1. مصدر المواد الخام	**ضع نسبة من (%) أمام الخيارات التالية**
– محلي –غزة.	
– محلي –الضفة الغربية.	
– إسرائيل	
– الدول الأخرى	
1.1 نسبة (%) توافر المواد الخام التي تحتاجها بشكل عام في السوق المحلي	
2.1 هل هناك مواد خام تحتاجها يفرض الاحتلال عليها قيود أمنية	**( ) نعم ( ) لا**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* في حال كانت الاجابة (نعم) كم نسبة (%) المواد الخام المحظور دخولها من إجمالي المواد الخام التي تستخدمها	
2. كمية الطلب على الماء والطاقة	
– متوسط قيمة فاتورة المياه الشهرية	
– متوسط قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية	
3. طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج المصدر	
– يدوي	
– نصف أتوماتيكي	
– إلكتروني	
4. حدد قيمة البدائل التي تستخدمها بسبب انقطاع الكهرباء	
البدائل	القيمة بالشيكل
– بطاريات	
– لوحات شمسية	
– مولدات	
5. قيمة كمية السولار أو البنزين الشهرية المستخدمة	
6. متوسط قيمة الصيانة في السنة	

خامساً: حدد حصة الأسواق التالية من اجمالي انتاجك كما في الجدول:

السوق	نسبة مئوية (%) من اجمالي انتاجك	ملاحظات
قطاع غزة		
الضفة الغربية		
اسرائيل		
الاردن		
مصر		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق	نسبة مئوية (%) من اجمالي انتاجك	ملاحظات
الخليج العربي		
اوروبا		
امريكا		

سادساً: حدد تكلفة النقل التي تتحملها في تصدير منتجاتك من لحظة خروجها من المصنع وحتى تصل الى المستورد، بالإضافة الى قيمة ما يتلف في الطريق والمدة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير حسب الجدول التالي:

من قطاع غزة إلى جهة التصدير	قيمة البضاعة المصدرة بالشيكل	تكلفة النقل بالشيكل	قيمة البضاعة التالفة في الطريق	المدة الزمنية المستغرقة في التصدير بالأيام
الضفة الغربية *				
اسرائيل				
الاردن				
مصر				
الخليج العربي				
اوروبا				
امريكا				

*تجارة داخلية

- هل تلقيت منح أو مساعدات خارجية من 2014 لليوم؟

( ) لا. ( ) نعم، حدد طبيتها .....

- مصدر الدعم الخارجي:

( ) حكومة رام الله. ( ) حكومة غزة. ( ) جمعيات خيرية.

( ) مؤسسات خيرية. ( ) اتحاد نقابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني/ حدد درجة التأثير السلبي للعوامل التالية على انتاجك ونشاطك التصديري:

م	الفقرة	لا تؤثر	تؤثر بدرجة منخفضة	تؤثر بدرجة متوسطة	تؤثر بدرجة كبيرة
1	انقطاع الطاقة والكهرباء				
2	نقص المياه وشبكات الصرف الصحي				
3	أسعار الإيجارات للمحلات والمخازن				
4	تكاليف الاتصالات والانترنت				
5	ضعف تنظيم وضبط الأسواق التجارية في قطاع غزة				
6	الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة				
7	إجراءات وسياسات وزارة الاقتصاد				
8	إجراءات وسياسات وزارة المالية				
9	إجراءات وسياسات وزارة الزرعة				
10	إجراءات وسياسات الجمعيات والاتحادات النقابية في مجال نشاطك الانتاجي				
11	إجراءات وسياسة لجنة التنسيق والمعابر التابعة لرام الله				
12	سياسات الاحتلال على المعابر وتقييد ومنع دخول بعض المواد الخام				
13	سياسات البنوك ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة				
14	غياب القدرة على تدريب العاملين لديك				
15	نقص الخبرات والكوادر الفنية في مجال عملك				
16	نقص المعدات والأجهزة اللازمة لعملك				
17	شروط المواصفات والمقاييس الاسرائيلية				
18	شروط المواصفات والمقاييس الأجنبية (الأوروبية والأمريكية)				
19	نقص الخبرات والمعلومات عن الاستيراد والتصدير				
20	ارتفاع تكاليف المنتج المحلي وصعوبة المنافسة في السوق الدولية				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com